وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر * بسكرة *

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

عنـــوان المـــذكـــرة:

السياسة العامة الاقتصادية وتأثيرها على الاستقرار السياسي

دراسة حالة الجزائر

"مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية "

تخصص: سياسة عامة وإدارة محلية

إعداد الطالب:

كتفي فيصل

إشراف الأستاذ:

جدو فؤاد

السنة الجامعية: 2014-2015.

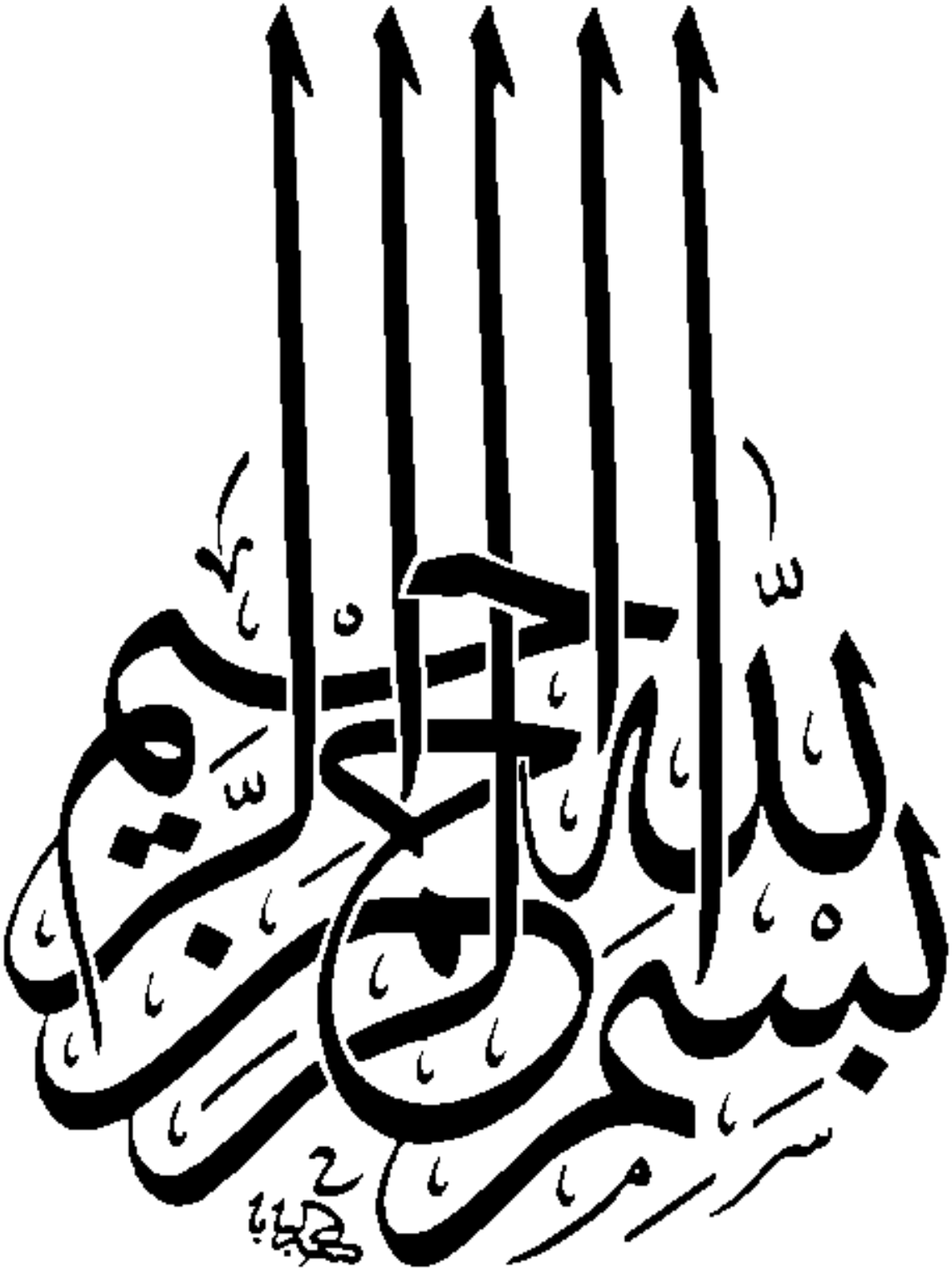
بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــداء

إلى أمي وأبي شفاهما الله وأطال عمرهما.

... أخي وأخواتي، وكل أفراد العائلـة.

..... الأصدقاء الذين يقدرون الصداقة الحقيقية،

..... كل الأساتذة الذين درسوني في مشواري.

..... زملاء الدفعة بجامعة قالمة وجامعة بسكرة .

أهديهم جميعا عملي هذا ..... فيصل.

شكر و تقدير

قال الله تعالى: ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾

سورة إبراهيم الآية7

الحمد لله الذي أنعم علينا بالعقل والسداد والتوفيق لإنجاز هذه المذكرة.

شكر خاص موصول للأستاذ جدو فواد على طيب عطائه وحسن معونته.

إلى كل من علمني حرفا أو أسداني نصحا، كل أساتذتي طيلة مشواري الدراسي.

إلى موظفي المكتبة بجامعتي بسكرة وسطيف.

شكرا لكم جميعا.....فيصل

مـقدمـة

مقدمـة

تلعب السياسة العامة دورا بالغ الأهمية في تشكيل الحاضر ووضع الأسس الأولى للمستقبل للنهوض بالدولة و تنميتها في كل المجالات والنواحي ، فإنها حظيت باهتمام متزايد من طرف الباحثين الغربيين لحد جعل منها تخصصا قائما بذاته خصصت له برامج ودراسات و حوليات و نشريات علمية ساهمت بدرجة كبيرة في ترشيد عملية صنعها وتنفيذها، وهذا ما نجده في الدول المتقدمة أين تحظى السياسة العامة بقدر من الأهمية، خاصة في الصنع والتنفيذ مما ينعكس على كافة مستويات التنمية في هذه الدول، وبالتالي تحقيق أعلى درجات الاستقرار السياسي فيها .

كما يعتبر الاستقرار السياسي من بين أهم الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها والوصول إليها، فالاستقرار السياسي هو نتاج تفاعلات جملة من المتغيرات السياسية والاقتصادية والأمنية، بالإضافة إلى الظروف الدولية وإن كان المتغير الداخلي له من الأهمية بما كان في تحقيق هذا الاستقرار.

كما تشير العديد من الدراسات إلى ضرورة تبني سياسات عامة رشيدة تتماشى مع المتطلبات الداخلية والتحولات الدولية في إطار تحقيق الاستقرار السياسي وفق الأطر العلمية وأساليب منهجية تسمح بتجسيد أهم الأهداف بغية الوصول إلى تحقيق الاستقرار السياسي.

وتعتبر الجزائر من بين الدول التي تبنت هذه الإستراتيجية في إطار السعي إلى تحقيق التنمية على جميع مستوياتها وكذا الاستقرار السياسي، أين عمدت إلى تبني العديد من السياسات خاصة منذ بداية حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، بحيث تنوعت البرامج والسياسات الهادفة إلى تحقيق الاستقرار السياسي.

أهمية الدراسة:

يعتبر موضوع السياسات العامة من بين المواضيع التي يهتم بها حقل العلوم السياسية، كما يحظى باهتمام الباحثين والأكاديميين في فهم وتحليل السياسات العامة من منطق أنها الأساس لتحقيق التنمية بجميع مستوياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

كما ترتكز أهمية هذه الدراسة على متغير أساسي هو الإستقرار السياسي، من خلال البحث في عن سبل تحقيقه والوصول إلية خاصة في ظل تفاعلات النظام الدولي الجديد.

تعتبر السياسات العامة في الجزائر من بين المواضيع التي تحظى بنقاش عالي جدا، وذلك لأهميته وضرورته من أجل الخروج بالجزائر إلى الوضعية الاقتصادية والسياسية الملائمة ووفق متطلبات التنمية المستدامة.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة البحثية إلى ما يلي:

. تحديد العلاقة بين السياسات العامة الاقتصادية والاستقرار السياسي.

. ابراز العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في صنع السياسات العامة الاقتصادية.

. معرفة تأثير السياسات العامة الاقتصادية على الاستقرار السياسي في الجزائر خاصة في ظل ما تعرفه الساحة الداخلة والاقليمية من تحولات.

ومن هذا نطرح الإشكالية الرئيسية على النحو التالي:

كيف تؤثر السياسات العامة الاقتصادية في الإستقرار السياسي من خلال حالة الجزائر (2000-2014)؟

وتندرج تحت هذه الاشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:

. ما المقصود بالسياسات العامة الاقتصادية والاستقرار السياسي؟

. ما هي علاقة السياسات العامة الاقتصادية بالاستقرار السياسي؟

. ماهي انعكاسات السياسات العامة الاقتصادية في الجزائر(2000-2014) على الاستقرار السياسي؟

وسنحاول الإجابة على هذه الاشكالية والتساؤلات انطلاقا من الفرضيات التالية:

. ترتكز السياسات العامة الاقتصادية على درجة قوة الاقتصاد الوطني.

. ترتبط فعالية السياسات العامة الاقتصادية بمتغيرات البيئة الداخلية والخارجية.

. الاستقرار السياسي مرهون برشاده السياسات العامة الاقتصادية وفعاليتها.

أسباب اختيار الموضوع:

أ-أسباب موضوعية:

- طبيعة التخصص الدراسي تحتم علينا دراسة المواضيع ذات الصلة، خاصة وأن الموضوع المدروس في صلب التخصص العلمي.

- موضوع السياسات العامة من المواضيع الحيوية كونها تمثل جزء مهم في الحياة السياسية للمواطن، والتي عرفت ولاتزال تحولا في الجانب الأكاديمي والمنهجي ما يدفعنا إلى البحث والتعمق في دراستها.

- أهمية الاستقرار السياسي الذي يعتبر كمطلب رسمي وجماهيري مما يدفعنا إلى دراسته وفهمه.

أسباب ذاتية:

- الرغبة الذاتية والعلمية في دراسة هذا الموضوع من خلال البحث والتعمق فيه لإثراء الرصيد المعرفي الخاص من جهة واثراء المكتبة بمرجع جديد في موضوع ضمن التخصص.

- بحكم إنتمائي الوطني ودارس للعلوم السياسية؛ دفعني هذا إلى تقديم دراسة بسيطة تساعد على قراءة أسباب تحقيق الإستقرار السياسي من خلال السياسات العامة الاقتصادية.

منهج الدراسة: تعتبر دراستنا هذه وصفية تحليلية، وتعتمد على منهج أساسي وهو منهج دراسة الحالة الذي يهدف إلى نقطتين أساسيتين؛ الأولى التعمق والثانية الإستدلال من خلال الإستقراء من الخاص إلى العام، وهذا ما اعتمدناه في دراستنا هذه، لأنه يحتم علينا إسقاط السياسات العامة الاقتصادية ودورها في الإستقرار السياسي من خلال حالة الجزائر.

الدراسات السابقة: سنتطرق إلى بعض الدراسات التي تناولت موضوع دراستنا ولو بجانب معين منه.

* دراسة **عبد المجيد بوزيدي** تحت عنوان "تسعينات الاقتصاد الجزائري" سنة 1999، حيث يرى الباحث أن تسعينات القرن الماضي هي منعرج الاقتصاد الجزائري، وكذلك حتمية الانفتاح الاقتصادي وابراز السياسات الاقتصادية لإرساء المعالم الجديدة للنظام الاقتصادي واقتصاد السوق.

* دراسة **بن سمينة دلال** تحت عنوان " تأثير السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل التحولات الاقتصادية–الجزائر–، حيث ترى الباحثة في الموضوع أن الجزائر تبنت جملة الاصلاحات الاقتصادية بعد أزمة 1986 وهذا بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين، نجحت من خلالها في تحقيق توازن اقتصادي، ثم مواصلة الاصلاحات الاقتصادية تنفيذا لبرامج التنمية الشاملة.

* دراسة **فريح زينب:** "دور العامل الاقتصادي في التحولات السياسية الراهنة بالمنطقة المغاربية " 2013، حيث ترى أن العامل الاقتصادي لعب دورا بارزا في التحولات التي حدثت في المنطقة ومدى تأثيره على الاستقرار السياسي، السياسات الاقتصادية هي أساس باقي السياسات العامة في باقي المجالات.

منهجية الدراسة: لقد اعتمدنا في دراستنا هذه منهج دراسة الحالة نظرا لتناسبه مع موضوع الدراسة، اضافة إلى التحليل ومن ثم الاستقراء من العام الى الخاص وهذا من خلال التطرق إلى تأثير السياسات العامة الاقتصادية على الاستقرار السياسي في الجزائر.

تقسيم الدراسة: انطلاقا من متغيرات اشكالية الدراسة والمتمثلة في السياسة العامة الاقتصادية والاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية كحلقة وصل بينهما، فقد قسمنا دراستنا هذه كالتالي:

* الفصل الأول: إطار مفاهيمي ونظري للدراسة، تناولنا فيه في المبحث الأول ماهية السياسات العامة الاقتصادية، من خلال تعريف السياسات العامة ثم السياسات العامة الاقتصادية، بالإضافة إلى أنواعها وأهدافها، أما في المبحث الثاني تطرقنا إلى ماهية الاستقرار السياسي.

* الفصل الثاني: تناولنا فيه علاقة السياسات العامة الاقتصادية؛ من خلال محددات العلاقة بين الاستقرار الاقتصادي والسياسات العامة الاقتصادية في مبحث أول ثم علاقة الاستقرار السياسي بالاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في المبحث الثاني.

* الفصل الثالث: وهو محور دراستنا فتطرقنا فيه إلى علاقة السياسات العامة الاقتصادية بالاستقرار السياسي في الجزائر، وذلك في مبحثين؛ الأول تناولنا فيه أهم السياسات الاقتصادية في الجزائر (2000–2014) ، ثم الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذه السياسات في المبحث الثاني.

مقدمـة

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة.

المبحث الأول : ماهية السياسات العامة الاقتصادية

المطلب الأول : تعريف السياسات العـامة

المطلب الثاني : تعريف السياسات العامة الاقتصادية

المطلب الثالث : أنواع السياسات العامة الاقتصادية

المطلب الرابع : أهداف السياسااات العامة الاقتصادية

المبحث الثاني : ماهية الاستقرار السياسـي

المطلب الأول : تعريف الاستقرار السياسي

المطلب الثاني : مقومات الاستقرار السياسي

المطلب الثالث : مؤشرات الاستقرار السياسي

المطلب الرابع : معيقات الاستقرارالسياسي

الفصل الثاني: محددات علاقة السياسات العامة الاقتصادية بالاستقرار السياسي

المبحث الأول:علاقة الاستقرار الاقتصادي بالسياسات العامة الاقتصادية

المطلب الأول: علاقة التوازن الاقتصادي بالاستقرار الاقتصادي

المطلب الثاني: علاقة الاستقرار الاقتصادي بالاستقرار الخارجي

المطلب الثالث: دور الإستقرار الاقتصادي في التنمية الاقتصادية

المبحث الثاني: علاقة التنمية الاقتصادية بالاستقرار السياسي

المطلب الأول: علاقة الاقتصاد بالسياسة

المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية بين دورالدولة والقطاع الخاص

المطلب الثالث: دور التنمية الاقتصادية في تحقيق الاستقرار السياسي

الفصل الثالث: تأثيرالسياسات الاقتصادية في الجزائر(2000–2014) على الإستقرارالسياسي

المبحث الاول: أهم السياسات العامة الاقتصادية في الجزائرخلال الفترة (2000–2014).

المطلب الأول: برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001–2004).

المطلب الثاني: المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005–2009).

المطلب الثالث: المطلب الثالث: برنامج التنمية الخماسي (2010–2014).

المبحث الثاني: إنعكاسات السياسات العامة الاقتصادية (2000–2014).

المطلب الأول: الانعكاسات الإقتصادية

المطلب الثاني: الانعكاسات الإجتماعية

المطلب الثالث: الانعكاسات السياسية

خاتمة و استنتاجات

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

تمهيد

يعتبر موضوع السياسات العامة بشكل عام والسياسات الاقتصادية بشكل خاص من أهم المواضيع التي تم التطرق إليها من طرف العديد من الباحثين والمفكرين في مجال العلوم السياسية والاجتماعية، وإضافة إلى ذلك فإن موضوع الإستقرار السياسي هوالآخر حظي باهتمام كبير من خلال الدراسات والتحليلات الفكرية التي تطرق إليها عدة أساتذة وباحثين، وهذا نظرا لإرتباطهما بشكل كبير بالحياة العامة لأفراد المجتمع من جهة والنظام السياسي من جهة أخرى. وانطلاقا من هذا فإننا سنتطرق في هذا الفصل المفاهيمي والنظري إلى كل من السياسات العامة الاقتصادية والاستقرار السياسي كونهما المتغيرين الأساسيين للدراسة، وهذا في مبحثين؛ الأول نتناول فيه ماهية السياسة العامة الاقتصادية، (من خلال التطرق إلى تعريف السياسات العامة، ثم السياسات العامة الإقتصادية، أنواعها وأهدافها)، أما في المبحث الثاني فسنتطرق فيه لماهية الإستقرار السياسي، (من خلال تعريف الاستقرار السياسي، ثم مقوماته، مؤشراته ومعيقاته).

المبحث الأول: ماهية السياسات العامة الاقتصادية

عرف مجال السياسات العامة كغيره من المجالات المعرفية في العلوم الاجتماعية بصفة عامة والسياسية بصفة خاصة تحليلات ودراسات من طرف العديد من المفكرين والباحثين، وهو ما قاد إلى التطرق إلى مواضيع أخرى ذات صلة، من بينها موضوع السياسات العامة الاقتصادية، والتي سنتطرق لها في هذا المبحث.

المطلب الأول: تعريف السياسات العامة

على الرغم من حداثة مصطلح السياسات العامة ومحدودية الدراسات والبحوث في هذا المجال مقارنة بما كتب عن غيره من المصطلحات السياسية والادارية. كما أن دراسته كتخصص لا تزال ناشئة وحديثة على مستوى الأقطارالعربية، فإن هناك العديد من التعريفات والمفاهيم التي قدمت له من طرف مجموعة من الباحثين والمفكرين في حقل العلوم السياسية، ومع أن هناك تباين واختلاف في الكلمات والمعاني التي تحملها هذه التعريفات من حيث درجة تركيبها وبساطتها وكذا غموضا ووضوحها إلا أن هناك في كل تعريف شيء ما يعبر عن ماهية السياسات العامة ومضامينها المختلفة.

فبعض التعريفات تشبه السياسات العامة بالقوانين والأنظمة، بينما تشبهها تعريفات أخرى بالقرارات تارة وبالاستراتيجيات تارة أخرى.

إن بعض التعريفات تبرزالمحتوى الايجابي الذي يقرر ويوجه بالتصرف الذي يلزم الجهات المعنية بوضع البرامج والخطط وتقديم الخدمات، بينما تبرز الأخرى النهي والإمتناع والكف عن التدخل أو القيام ببعض التصرفات والمنهيات، بل إن السكوت ذاته قد يعتبر سياسة عامة بموجب بعض التعريفات.[1]

إضافة لذلك فإن من التعريفات ما يربط السياسات العامة بالأهداف الكبرى المستقبلية فيما تقتصر تعريفات أخرى على الأساليب والوسائل الموجهة لمعالجة المشكلات وتلبية الحاجيات المجتمعية.

1-عامر خضر الكبيسي، السياسات العامة مدخل لتطوير آداء الحكومات، بيروت:المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2008، ص5.

ولقد تطورت مفاهيم السياسات العامة في ضوء المنظورات الفكرية الحديثة لعلماء السياسة والإدارة العامة والإجتماع، ومن خلال توجهاتهم التي أولت العناية بموضوع السياسة العامة حاولوا أن يربطوا مفهوم السياسة العامة بقضايا الشؤون المجتمعية العامة ومجالاتها على الرغم من وجود تفاوت وتباين حول الأسس التي ينطلقون منها عند بيان مواقفهم أوتعريفهم للسياسة العامة.

وسنحاول تقديم تعريفات للسياسات العامة بحسب المنطلقات الفكرية التي تمثل توجهات أصحابها من العلماء والداعين لها.

1-السياسة العامة من منظور القوة:

فالقوة تمثل القدرة التي يحظى بها شخص ما للتأثير على الأفراد والجماعات والقرارات ومجريات الأمور بشكل يميزه عن غيره نتيجة لامتلاكه لواحد أولأكثر من مصادر القوة المعروفة مثل الإكراه، المال، المنصب، الخبرة والشخصية.[1]

قد عرف هارولد لازويل السياسة العامة بأنها:" من يحوز على ماذا ؟ متى؟ وكيف؟" من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الموارد والمكاسب والقيم والمزايا المادية والمعنوية وتقاسم الوظائف والمكانة الإجتماعية بفعل ممارسة القوة أوالنفوذ، والتأثير بين أفراد المجتمع من قبل المستحوذين على مصادر القوة.[2]

فمنظورالقوة يعكس إمكانية الصفوة في حصولها على القيم الهامة عبر التأثيرعلى الآخرين ، ويمكن للسياسات العامة أن تكون انعكاسا لوجهة نظر وارادة أصحاب النفوذ والقوة، غيرأن هذا المنظور وجهت له انتقادات من طرف كثير من المفكرين والعلماء الذين لا يرون أن القوة لوحدها قادرة على تفسير كل العلاقات والتفاعلات في المجتمع، فضلا على تداخل المضامين السياسية و غير السياسية للقوة من جهة وكذلك أن القوة ليست العامل الوحيد الذي يتحكم في النشاطات والتفاعلات المعبرة عن جوهر السياسة العامة.[3]

[1]- فهمي خليفة الفهداوي، السياسة لعامة، مظور كلي في البنية والتحليل، الجزائر: دارالمسيرة للطباعة والنشر،2007، ص32.

[2]- المرجع نفسه ، ص32.

[3]- المرجع نفسه ، ص32.

2-السياسات العامة من منظور تحليل النظام:

يشكل مفهوم النظام اهتماما عند دافيد استون الذي كان يرى أنه يتألف من مجموع متغيرات ذات علاقة مكثفة وتأثير متبادل فيما بينها، وبالتالي فإنه ينظر للسياسة العامة كنتيجة متحصلة في حياة المجتمع، من منطلق تفاعلها الصحيح مع البيئة الشاملة وصولا إلى الظاهرة السياسية التي يتعامل معها النظام السياسي، فهو يعرفها بأنها توزيع القيم في المجتمع بطريقة سلطوية آمرة من خلال القرارات والأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم في إطار عملية تفاعلية بين المدخلات والمخرجات والتغذية الراجعة.

فالمدخلات تمثل (مطالب الأفراد أو دعمهم)

والمخرجات تمثل (القرارات والأنظمة والأنشطة الملزمة للأفراد)

التغذية الراجعة تمثل (ردود أفعال الأفراد حيال المخرجات)

وعلى نفس النحو يرى غابريال ألموند(G.Almond) بأن السياسة العامة تمثل محصلة عملية من تفاعل المدخلات (مطالب و دعم) مع المخرجات (قدرات و قرارات و سياسات) للتعبير عن آداء النظام السياسي في قدراته (الاستخراجية، التنظيمية، التوزيعية، الرمزية،الاستجابية والدولية) من خلال القرارات والسياسات المتخذة.[1]

ويتفق معهما في هذا التوجه كل من **بربارة مكلينان**(B.Mclennan) التي تعرف السياسات العامة بأنها النشاطات والتوجيهات الناجمة عن العمليات الحكومية استجابة للمطالب المجتمعية، وكذلك **ميشيل روكسن** (M.Roksin)و زملاؤه فهم يعرفون السياسات العامة بأنها طلبات المواطنين التي يستشعرها متخذ القرار و معالجتها عن طريق المخرجات التي تتمثل في العمليات و النشاطات والقرارات السلطوية وتفعيل دور التغذية الراجعة لأغراض التعديل ولأغراض الاضافات .[2]

إن هذا المنظور الذي استطاع أن يقدم نظرة كلية واسعة لحركية البيئة وتفاعل نظمها ذات التأثير المتبادل بينها، اضافة إلى كونه يمثل أهمية كبيرة لدى المعنيين بالسياسة العامة، إلا أنه لم يسلم من الإنتقادات خاصة فيما يتعلق بتناوله للقيم بصورة مطلقة دون حصرها في إطار السياسة العامة، إضافة إلى إغفاله

[1]-محمد نصر مهنا، النظرية السياسية والسياسة المقارنة،الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، د س ن، ص101.

[2]-فهمي خليفة الفهداوي،مرجع سابق، ص33.

للجوانب غير الرسمية ومدى تأثيرها على قرارات السياسة، وكذلك عدم عنايته بالسلوك الفردي للأشخاص ممن لهم دور في مجريات السياسة العامة، فضلا عن تغييب واضح لفاعلية النظم الأخرى.

وفي النهاية فإن هذا المنظور يفترض استمرارية وبقاء النظام السياسي والعمل بآلية منتظمة ضمن هذه الدائرة من التفاعلات مما يعكس صلاحية نسبية للتطبيق العملي ضمن البيئات المحافظة وعدم صلاحيته في البيئات المتحركة والثورية والمتغيرة.[1]

3-السياسات العامة من منظور الحكومة:

بوصف الحكومة سلطة تمارس السيادة في الدولة لحفظ النظام العام وتنظيم الأمور داخليا وخارجيا، اضافة الى أنها بنية تنظيمية تتكون من أجهزة ومؤسسات وقواعد قانونية فإن السياسة العامة يمكن النظر لها من خلال كونها مارسة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات في سبيل صيانة بنيتها التنظيمية وممارسة أعمالها لأجل حفظ النظام والأمن لمجتمعها داخليا وخارجيا.

فمن هذا المنطلق عرفها **هنري توني**-مبرزا الأطرالفنية-بأنها: "تلك الوسائل المعتمدة من طرف الحكومة في سبيل احداث تغييرات معنية داخل النظام الاجتماعي للدولة".[2]

وثمة تعريفات متعددة أخرى لعدد من الأساتذة والمفكرين العرب ومعظمها تندرج في اطار ما قدمناه من تعريفات بحسب المنظورات الثلاث، فقد قدم مجموعة من الأساتذة الذين اشتركوا في وضع معجم المصطلحات السياسية تعريفا جيدا ومناسبا للسياسة العامة يعكس الطابع الفني والعلمي لمضمون السياسة العامة ومحتواها ونتائجها وهو: "السياسة العامة هي مجموعة القواعد والبرامج الحكومية التي تشكل قرارات أو مخرجات النظام السياسي بصدد مجال معين، ويتم التعبير عن السياسة العامة في عدة صور وأشكال منها القوانين واللوائح و القرارات الادارية والأحكام القضائية".[3]

---

[1]- عثمان ياسين الرواف،" تطور مفاهيم علم السياسة و تحديد الظاهرة السياسية"، الرياض:مجلة العلوم الادارية، م2، ع1، ص188.

[2]- فهمي خليفة الفهداوي ، مرجع سابق، ص32.

[3]- عثمان ياسين الرواف، مرجع سابق،192.

هذا وإن تقديم تعريف محدد بذاتة دون غيره للسياسة العامة يعتبر من الأمور غير المنطقية أو المقبولة نظرا لتعدد المجالات ولتباين وجهات النظر في الفلسفة والأفكار والمعارف، لكن تجدر الإشارة إلى أن جل التعريفات المقدمة للسياسات العامة تتشارك في خصائص معينة من خصائص السياسات العامة، لعل أبرزها أن السياسات العامة هي نشاطات حكومية وأنها تسعى إلى تحقيق أهداف معينة أو تلبية للحاجات العامة لأفراد المجتمع.

المطلب الثاني: تعريف السياسات العامة الاقتصادية

يقصد بالسياسة الإقتصادية عامة كل ما يتعلق باتخاذ القرارات وإدارة النشاطات الخاصة بالإختيار بين الوسائل المختلفة والآليات المعتمدة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، والبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه الاهداف، كما يعرفها بعض المفكرين والدارسين على أنها مجموعة الاجراءات الحكومية التي بموجبها يتم تحديد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية.[1]

وهناك من يعرفها بأنها مجموعة الأدوات والأهداف الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينها تحت مسؤولية الدولة على إعتبار أنها هي المسؤولة عن إعداد وتنفيذ السياسات العامة الكلية بما فيها الاقتصادية، إضافة إلى ذلك فهي مجموعة التوجيهات والتصرفات العمومية التي لها إنعكاسات على الحياة الاقتصادية، فعلى سبيل المثال سياسة الإنفاق الحكومي والسياسة النقدية، وتعبر السياسة العامة عن تصرف عام للسلطات العمومية في المجال الإقتصادي، كأن تتعلق بالإنتاج، التبادل، الاستهلاك وتكوين رأس المال.[2]

فالسياسة الإقتصادية تسعى إلى تحقيق عدد من الأهداف باستعمال وسائل متعددة وآليات معينة، وبالتالي فهي مجموعة القرارات المترابطة المتخذة من طرف السلطات المختصة والهادفة باستخدام مختلف الوسائل إلى تحقيق الأهداف المتعلقة بالحالة الاقتصادية في الأجل القصير أو الأجل الطويل.

ويتضح من خلال التعاريف العديدة للسياسات العامة الاقتصادية أنها تتمثل في قيام الدولة بالخطوات والإجراءات اللازمة التي تمكنها من تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، لهذا وجب

[1]– نعمة الله نجيب وآخرون، مقدمة في الاقتصاد، بيروت: الدار الجامعية ،1990، ص141.

[2]– عبد المجيد قدي ، المدخل للسياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية وتقييمية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص29.

على السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة أن تكون قادرة على الوصول الى أقصى حد من الكفاءة عند استخدامها للموارد المتاحة لتحقيق أقصى الغايات، أو بمعنى آخر استخدام أقل حجم من الموارد لتحقيق أكبر قدر من الأهداف، وهذه الكفاءة تتوقف على أمرين أساسيين:

– تحقيق التوازن المالي للدولة حيث يتم التنسيق بين الايراد العام والانفاق الحكومي.

– زيادة حجم المدخرات المحلية لحجم الإستثمار.[1]

إن السياسة العامة الإقتصادية تهدف في الأجل الطويل إلى الوصول إلى عدد من الغايات، والمتمثلة في تحقيق التضامن الوطني والعدالة الاجتماعية وتقليل اللامساواة وتحسين مستوى معيشة الأفراد، ويضاف إلى ذلك أن السياسة الاقتصادية لدولة ما يمكن تحديدها على أنها مجموعة الأهداف والأدوات الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينها، وبالتالي فإن مفهوم السياسة الاقتصادية لايخرج عن الأهداف المنشودة والأدوات المستعملة والزمن اللازم لتنفيذها.

ويستخدم الاقتصاديون عادة مصطلحي السياسة الاقتصادية الكلية والسياسة الاقتصادية الجزئية حين يفرقون بين السياسات التي يتأثر بها الاقتصاد الوطني كتلك المتعلقة بالأسعار، الرواتب والأجور، العملة الوطنية، الإستيراد والتصدير، الاستثمار والادخار وحرية التجارة وانتقال رؤوس الأموال أو الديون أو المنافسة والإحتكار أو التخصيص والتأميم.[2]

هذا وتتمثل إجراءات ومضامين السياسات الاقتصادية –التي بدورها تعتبر مظهرا خاصا من مظاهر السياسة العامة الكلية للدولة–في:

1–تحديد الأهداف التي تسعى السلطات العامة لتحقيقها، حيث تتمثل أساسا في النمو الاقتصادي، التشغيل الكامل، توازن ميزان المدفوعات وكذا استقرار الأسعار.

2–وضع تدرج في الأهداف، ذلك أن بعض الأهداف تكون غير منسجمة مع بعضها.

2– دراوسي مسعود، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر"، رسالة دكتوراه (العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر)، 2005 ، ص43.

3– عامر خضرالكبيسي، مرجع سابق، ص26.

3-تحليل الإرتباط بين الهداف، حيث أنه عند وضع تدرج في الأهداف لابد من وضع نموذج اقتصادي يوضح العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الأساسية.

4-اختيار الوسائل، حيث ترتبط الوسيلة المختارة بالغايات المجسدة في الأهداف، وتتكون هذه الوسائل من فروع السياسة الاقتصادية والتي من أهمها السياسة المالية والسياسة النقدية وسياسة الصرف الأجنبي.[1]

المطلب الثالث: أهداف السياسات العامة الاقتصادية

على غرار باقي السياسات العامة في مختلف المجالات، تعتبر أهداف السياسات العامة الاقتصادية مرنة وغايتها تلبية الحاجات العامة وصولا في النهاية إلى تحقيق الرفاهية العامة، ويكمن ترجمتها في أربعة أهداف أساسية تتمثل في:

أولا: البحث عن النمو الاقتصادي

ويعتبر الهدف الأكثر عمومية بحيث يتعلق بارتفاع مستمر للإنتاج والمداخيل، وعادة ما يتم إعتماد الناتج المحلي الإجمالي كأداة لقياس النمو، إلا أن هذا المقياس قد يطرح مشاكل تتعلق بمضمون الناتج المحلي الإجمالي الخام، وهذا راجع لاختلاف نظم المحاسبة الوطنية في تحديد حقل الإنتاج.[2]

ويعبر عن الناتج المحلي الإجمالي بالعلاقة التالية[3]:

الناتج المحلي الإجمالي = مجموع القيمة المضافة +مجموع الرسم على القيمة المضافة + مجموع الحقوق الجمركية.

[1]-عبد المجيد قدي ، مرجع سابق، ص30.

[2]- المرجع نفسه، ص35.

[3]- وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، بيروت: مكتبة حسين العصرية للنشروالتوزيع، 2010، ص82،83.

أو بالعلاقة التالية:

الناتج المحلي الإجمالي = مجموع الإستهلاك النهائي+ مجموع التراكم الخام للأصول الثابتة + مجموع تغير المخزون + مجموع الصادرات – مجموع الواردات.

وبالتالي فإن النمو الاقتصادي في بلد ما يتجسد بزيادة الإنتاج خلال فترة طويلة نسبيا وهذا مايميز اقتصاديات الدول المتقدمة، ويعد الإنتاج الصناعي والدخل الوطني والناتج الوطني ثلاث مجمعات اقتصادية لبلد ما تحدد مدى اتساع النمو.[1]

ثانيا: البحث عن التشغيل الكامل

يعتبر التشغيل الكامل بمفهومه الواسع الاستعمال الكامل لكل عوامل الإنتاج والتي يعد عنصر العمل أهمها، ويعرف الاقتصاديون العمالة الكاملة بأنها مستوى العمالة التي يتحقق من الاستخدام الكفء لقوة العمل مع السماح لمعدل عادي من البطالة ينتج من التغيرات الدينامكية والظروف الهيكلية للبنيان الاقتصادي، وتقسم البطالة لثلاثة أنواع:

1-بطالة احتكاكية: وهي بطالة ناشئة عن تغيرات ثابتة في الإقتصاد تمنع العمال المؤهلين العاطلين من الإلتحاق بفرص العمل المتاحة، وتنتج جراء نقص المعلومات عن فرص العمل المتاحة، ويقل هذا النوع من البطالة كلما زادت نسبة توفر المعلومات ومرونتها.

يمكن أن نحدد الأسباب التي تؤدي إلى ظهور هذا النوع من البطالة فيما يلي:

- الإفتقار إلى المهارة والخبرة اللازمة لتأدية العمل المتاح.

- صعوبة التكيف الوظيفي الناشئ عن تقسيم العمل والتخصص الدقيق.[2]

2-بطالة هيكلية: تعرف البطالة الهيكلية على أنها البطالة التي تنشأ بسبب الإختلاف والتباين القائم بين هيكل توزيع القوى العاملة وهيكل الطلب عليها.[3]

1- وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص82.83.

2- بشير الدباغ و عبد الجبار الجرمود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الأردن: دارالمناهج للنشروالتوزيع،2003، ص391.

3- المرجع نفسه، ص393.

كما يقترن ظهورها بإحلال الآلة محل العنصر البشري أو عند وقوع تغيرات في قوة العمل كدخول المراهقين والشباب إلى سوق العمل بأعداد كبيرة مما يؤدي إلى الإستغناء عن عدد كبير من العمال.

وقد عرفت البلدان الصناعية المتقدمة تزايدا في البطالة الهيكلية بسبب إفرازات النظام العالمي الجديد والذي تسارعت وتيرته عبر نشاط الشركات المتعددة الجنسيات التي حولت صناعات كثيرة منها إلى الدول النامية بسبب ارتفاع معدل الربح في هذه الأخيرة، هذا الانتقال أفقد كثيرا من العمال الذين كانوا يشتغلون في هذه الدول مناصب عملهم وأحالهم إلى بطالة هيكلية طويلة المدى.

3-بطالة موسمية: ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة ركود قطاع الأعمال وعدم كفاية الطلب الكلي على العمل، كما قد تنشأ نتيجة لتذبذب الدورات الاقتصادية .

تعادل البطالة الموسمية الفرق الموجود بين العدد الفعلي للعاملين وعددهم المتوقع عند مستوى الإنتاج المتاح وعليه فعندما تعادل البطالة الموسمية الصفر فإن ذلك يعني أن عدد الوظائف الشاغرة خلال الفترة يساوي عدد الأشخاص العاطلين عن العمل.[1]

ولمحاربة البطالة وتحقيق التشغيل الكامل يجب أن تمس السياسة النقدية تنشيط الإقتصاد الزيادة الإستثمار وبالتالي زيادة العمالة، إلى جانب تنشيط الطلب الفعال.[2]

ثالثا: التحكم في التضخم:

باعتبار أن التضخم هو بمثابة اتجاه مستمر في ارتفاع مستوى الأسعار في الأسواق فإنه يهدد في آن واحد الإستقرار الاقتصادي والسياسي، لذا فالدولة تعمل على التأثير على الأسعار عن طريق الانفاق العام بغية تحقيق جملة من الأهداف حيث يتم هذا التأثير عن طريق إما دعم لبعض السلع الواسعة الاستهلاك أو عن طريق توجيه النفاق العام أو زيادة الاستثمار واستبعاد (تخفيض) النفقات غير المنتجة.[3]

---

[1]– بشير الدباغ و عبد الجبار الجرمود، مرجع سابق، ص396.

[2]- Frederic mishkin, Monnairie, Banques et marchés financieres, 7eme édition, France : 2004.p156.

[3]– محمد بن عزة، "ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانظباط بالأهداف–دراسة تقييمية لسياسة الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2009/1990"، مذكرة ماجستير(العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارة،جامعة تلمسان) 2010، ص98.

فالمؤشرات الاقتصادية قد تختل نتيجة عدم التحكم في معدل التضخم وهو ما يؤثر في اتخاذ القرارات الاقتصادية، ويستعمل هذا المصطلح لوصف العديد من الحالات ويختلف حسب مصدر التضخم، مثل الإرتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار وارتفاع الدخول النقدية وارتفاع التكاليف. وتعتبر الأرقام القياسية الأدوات الأكثر فعالية لقياس التضخم، كما يعتبر الرقم القياسي لأسعار المستهلك مؤشرا احصائيا لقياس تطور مجموع أسعار التجزئة للسلع والخدمات المستهلكة من قبل العائلات، ومن ثم يستخدم كمؤشر لاتجاهات التضخم والإنكماش الاقتصادي.[1]

ويتم قياس التضخم باستخدام عدة مؤشرات أهمها:

– الرقم القياسي لأسعار المستهلك: من خلال تغيرات القوة الشرائية للنقود وأسعار السلع والخدمات.

– معامل الاستقرار النقدي: وينطلق هذا المعيار من النظرية الكمية للنقود والتي ترى أن الزيادة في كمية النقود التي لا تقابلها زيادة في الناتج تؤدي إلى الزيادة في الأسعار.

– معيار فائض الطلب: من خلال الطلب الفعلي وتحديد المستوى العام للأسعار، وذلك أن الزيادة في الطلب الفعلي إذا لم تقابل زيادة في الناتج فإن هذا سيؤدي إلى تضخم.[2]

رابعا: البحث عن التوازن الخارجي

والذي يتمثل في توازن ميزان المدفوعات* الذي يتحدد من خلال موقف الإقتصاد القومي تجاه باقي الإقتصاديات، حيث يؤدي الاختلال في ميزان المدفوعات الذي يعبر في الغالب عن زيادة مديونية البلاد مما يجعلها تعيش فوق إمكاناتها وهو ما يؤدي إلى تدهور قيمة العملة، ويتم ذلك وفق المؤشرات التالية:

[1]– وليد عبدالحميد عايب ، مرجع سابق، ص87.

[2]– المرجع نفسه، ص88.

* ميزان المدفوعات: هو سجل تدون فيه كل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين بلد معين والبلدان الأخرى خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

– نسبة الاحتياطي الأجنبي للديون: وتعبر عن مدى قدرة الاقتصاد على مواجهة أعباء المديونية في الأوقات الحرجة لذا فإن ارتفاع هذه النسبة يدل على وفرة في السيولة الخارجية، لأن الاحتياطي هوبمثابة هامش أمان تلجأ إليه السلطات للحفاظ على أسعار الصرف ومواجهة الاختلالات الظرفية.

– نسبة الدين الخارجي للصادرات: فالصادرات هي المصدر الرئيسي لتسديد الديون على المدى الطويل والمتوسط، وبقدر ماتكون نسبة خدمة الدين مرتفعة بقدر ما يواجه الاقتصاد القومي خطر التوقف عن التسديد ولهذا تحرص الدول على أن لا تتجاوز هذه النسبة 50 بالمئة أي يجب أن تكون الصادرات مرتفعة لكي تستمر الدولة بالسداد.[1]

لقد تمحورت الفكرة الأساسية في هذه العناصر حول الأهداف الرئيسية للسياسات العامة الاقتصادية والتي تضمن بتحققها تحقيق استقرار اقتصادي كلي، ومن خلال التطرق لها نلاحظ وجود ارتباط بين مختلف هذه الأهداف، فالبحث عن التشغيل الكامل يؤثر على معدل النمو الاقتصادي من خلال زيادة الانتاجية ويؤدي تحقيق التشغيل الكامل الى استخدام كافة الموارد الاقتصادية مما يؤدي الى رفع معدلات النمو الاقتصادي ومستويات الأسعار كما تؤدي التقلبات في مستويات الأسعار إلى تقلبات مقابلة في النشاط الاقتصادي.[2]

المطلب الرابع: أنواع السياسات العامة الاقتصادية

يمكن التمييز بين عدة أنواع للسياسات العامة الاقتصادية وذلك حسب معياري الهدف والأجل، فنجد السياسات العامة الاقتصادية الظرفية التي تهدف إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية قصيرة الأجل، وكذلك السياسات العامة الاقتصادية الهيكلية التي تهدف إلى تغير هيكل وبنية الاقتصاد الوطني في الأجل الطويل.

أولا–السياسات العامة الاقتصادية الظرفية: ويهدف هذا النوع من السياسات إلى إسترجاع التوازنات الاقتصادية في الأجل القصير وتتبناها الدولة لسد أي عجز أوخلل في النشاط الاقتصادي والذي من شأنه أن يهدد استقرارها الاقتصادي، وتشمل أربعة أنواع تتمثل في:

[1]– عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص43.

[2]–وليد عبدالحميد عايب، مرجع سابق، ص90.

1-سياسة الاستقرار: وهي سياسة اقتصادية تهدف الى التحكم في النشاط الاقتصادي ومنه مستوى الأسعار والأجور، وذلك باستعمال سياسات مالية ونقدية انكماشية، وترتكز سياسات الإستقرار على محاربة التضخم وتخفيضه.[1]

وتعني هذه السياسة بمفهومها الواسع مجموعة الإجراءات في المجال الاقتصادي التي تقوم بها الدولة للحفاظ على النظام الاقتصادي في وضعه الطبيعي من خلال تقليص الضغوط الاجتماعية.[2]

2-سياسة الإنعاش: **وهي** السياسة التي تهدف إلى إنعاش النشاط الإقتصادي عن طريق زيادة الانتاج والشغل، وعن طريق دعم الطلب الخاص للتشغيل. وهي فكرة مستوحاة من الفكر الكينزي، وتلجأ الدولة إلى الانعاش عن طريق الاستهلاك أحيانا، و عن طريق الاستثمار أحيانا أخرى، و هو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل(01): مخطط توضيحي لسياسة الانعاش

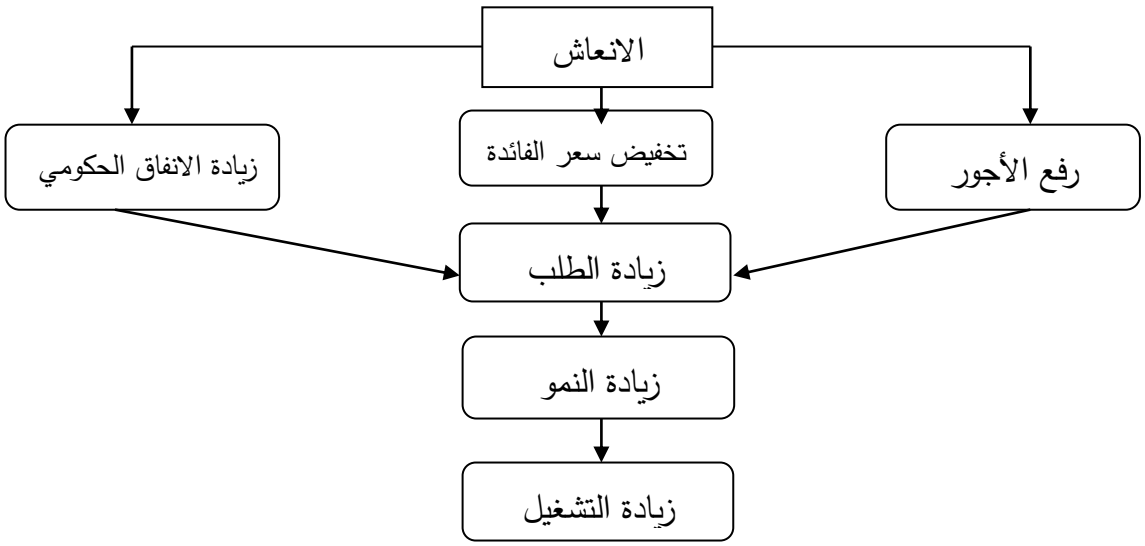

المصدر: وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص79.

[1]- عبد الله بلوناس،"الإقنصاد الجزائري،الإنتقال من الخطة إلى السوق ومدى تحقق أهداف السياسة الاقتصادية"، رسالة دكتوراة (علوم اقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر)2005، ص204.

[2]- عبد المجيد قدي ، مرجع سابق،ص31.

3- سياسة الإنكماش:

رعن طريق الوسائل التقليدية، كالاقتطاعات الاجبارية وهي سياسة تهدف إلى التقليص من ارتفاع الأسعار وتجميد الأجور ومراقبة الكتلة النقدية، وتؤدي هذه السياسة إلى تقليص النشاط الاقتصادي للدولة.

4-سياسة التوقف ثم الذهاب:

تستخدم هذه السياسة عادة للتأثير على النشاط الاقتصادي، وتتميز بالتناول المتسلسل لسياسة الانعاش ثم الانكماش حسب آلية كلاسيكية[1]،و كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل(2): شكل يوضح سياسة التوقف ثم الذهاب

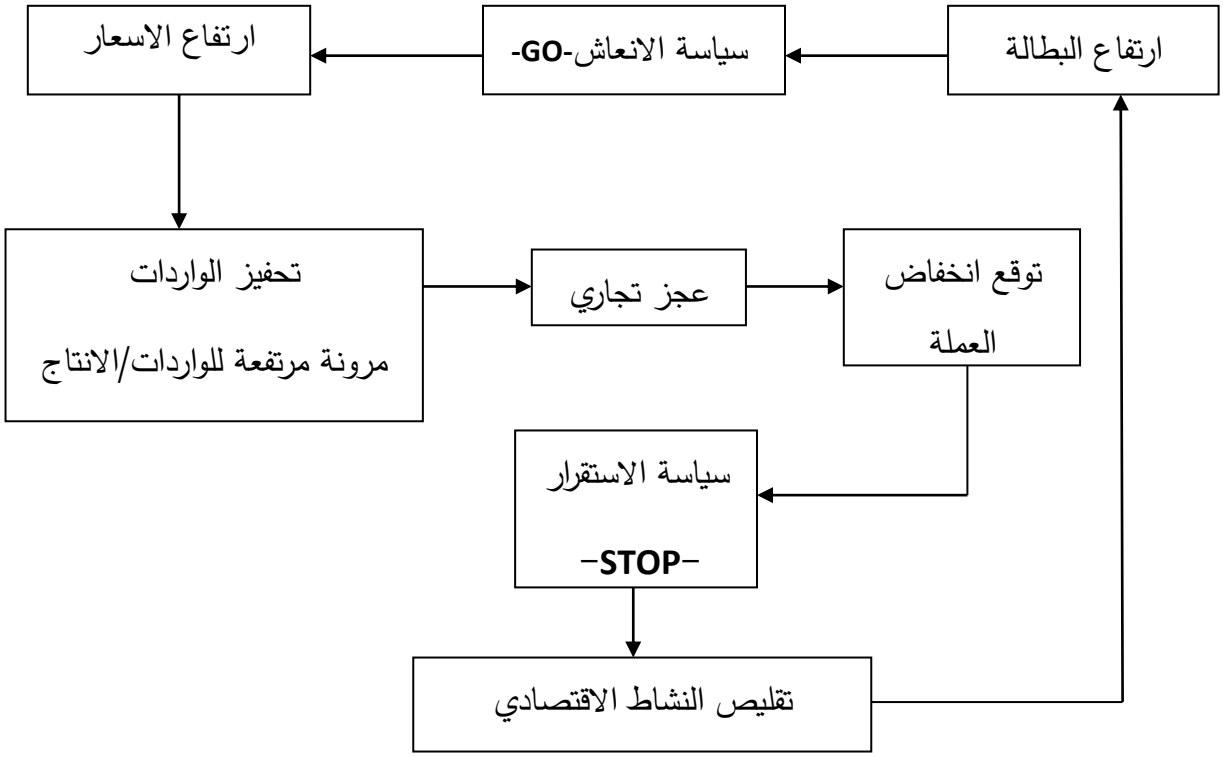

المصدر: عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص33.

[1]- وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق،ص80.

ثانيا–السياسات الاقتصادية الهيكلية: وهي السياسات الاقتصادية التي تتبناها الدولة لتحقيق أهداف استراتيجية، وتتمثل أساسا في السياسات المتعلقة بالبنية الاقتصادية الأساسية للدولة وتقوم على أسس التخطيط من خلال التكييف الهيكلي الهادف إلى تحقيق أهداف أساسية ذات آثار نوعية، كما تهدف إلى تغيير هيكل وبنية الاقتصاد في الأجل الطويل.[1]

كما تهدف السياسات الاقتصادية الهيكلية الى تكييف الاقتصاد الوطني مع المتغيرات الاقتصادية الحاصلة في المحيط الدولي، وتمس هذه السياسة كل القطاعات الاقتصادية ، ويكون تدخل الدولة قبليا من خلال تأطير آلية السوق، الخوصصة أو سيادة قانون المنافسة، كما يمكن أن يكون تدخل الدولة بعديا من خلال دعم البحوث والتنمية ودعم التكوين، وهذه عموما أهم محاور السياسات العامة الاقتصادية الهيكلية بالدول المتقدمة، أما الدول النامية و التي أغلبها أبرمت برامج اصلاح اقتصادي مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية، فإن السياسات الاقتصادية الهيكلية انقسمت فيها إلى سياسات التثبيت وسياسات التصحيح الهيكلي، فمن الملاحظ أن هذه السياسات تعارض سياسات الإنعاش التي تقوم على أساس التدخل الواسع في النشاط الاقتصادي وزيادة الإنفاق الحكومي.[2]

ومما سبق يمكن القول أن السياسات العامة الاقتصادية الظرفية والهيكلية تختلف عن بعضها البعض من حيث المدة والأهداف وكذا الآثار الناجمة عنها، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (01): مقارنة بين السياسة الإقتصادية الظرفية والهيكلية.

	السياسة الهيكلية	السياسة الظرفية
المدة	الأجل الطويل	الأجل القصير
الهدف	تكييف الهياكل	استرجاع التوازنات
الآثار	نوعية	كمية

المصدر:وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص77.

[1]– وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق،ص77.

[2]– عبد الله بلوناس، مرجع سابق ،ص205.

المبحث الثاني: ماهية الاستقرار السياسي.

يعتبر الاستقرار السياسي هدفا أساسيا تسعى كل دول العام إلى تحقيقه والمحافظة عليه، وهذا نظرا لأهميته في الحياة العامة للأفراد من جهة وللنظم السياسية على اختلاف أنواعها من جهة أخرى، اضافة إلى أنه أحد المعاييرالتي يحكم بها على شرعية النظام السياسي من عدمها.

المطلب الأول: تعريف الاستقرار السياسي

يتكون مصطلح الاستقرار السياسي من كلمة الاستقرار وصفته السياسي، ويشير مفهوم الاستقرار في اللغة العربية الى القرار الثبات. فقد ورد لفظ الاستقرار بمعنى السكون والثبوت في القرآن الكريم في أكثر من آية، حيث قال الله تعالى: " **ولكم في الأرض مستقر ومتاع الى حين...**".[1] أي مسكن وقرار، وقال كذلك: "**أصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا وأحسن مقيلا...**".[2]، أي مستقرهم الجنة وفيها راحتهم التامة .

إن هذا المعنى الذي يفيد السكون والثبوت سواء في القرآن الكريم أو في قواميس اللغة العربية، لا يختلف عن المعنى الذي تفسره القواميس الأجنبية للاستقرار.

إذ يعرف قاموس لاروس (Larousse) الفرنسي صفة الاستقرار بأنها ا بقاء الحالة أوالوضعية على ما هي عليه، أو وجود حالة من التوازن المستمر (Equilibre durable).[3]

ومنه نتطرق الى تعريف الإستقرار السياسي انطلاقا من التعريف القائم على حالة التوازن المستمر، فيؤكد جان اريكلان سفانت (Jan-Ericlane Svante): أنه لا يوجد تعريف منهجي إجرائي نموذجي للاستقرارالسياسي الذي هوبالأساس يرتكز على عنصري النظام والاستمرارية، أما ليجفارت فهو يحصر الاستقرار السياسي في أربعة عناصر:

1 – الإبقاء على النظام.

2 – النظام المدني.

---

[1]–القرآن الكريم، الآية 09، سورة البقرة.

[2]–المرجع نفسه، الآية 24، سورة الفرقان.

[3]– بقدي كريمة، "الفساد الساسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال افريقيا–دراسة حالة الجزائر–" مذكرة ماجستير (علوم سياسية وعلاقات الدولية،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان)،2012، ص49.

3 – المشروعية.

4 –الفاعلية.[1]

فأي استقرار سياسي يخضع لتأثير نوعين من العوامل أولهما تكون لها آثار استقرارية، وثانيهما آثارغير استقرارية، بحيث تكون حالة النظام هي نتاج التفاعل بين هذين النوعين من العوامل، ونتاجا لهذا كله فقد وجد الاختلاف بين المفكرين السياسيين حول تحديد تعريف موحد للاستقرار السياسي واختلفت مداخل تناول هذه الظاهرة من مفكر إلى آخر.

ويمكن التمييز في التحليل السياسي المعاصر بين ثلاث مدارس فكرية كبرى في العلوم السياسية في دراسة الاستقرار السياسي، حيث كل منها تتبع مفهوما معينا للإستقرار السياسي وهي:

1 –المدرسة السلوكية: وفقا لهذه المدرسة، فإن الاستقرار يرادف غياب العنف السياسي، والنظام السياسي المستقر هو ذلك النظام الذي يسوده السلم وطاعة القانون والذي تحدث فيه التغيرات السياسية والاجتماعية وتتم عملية اتخاذ القرار وفقا لإجراءات مؤسسية وليس نتيجة للعنف ..

ومن هذا المفهوم المحدد للاستقرار السياسي نجد أنه لا يصح استخدام العنف داخل كيان المجتمع الواحد مهما كانت الأحوال بغية تحقيق أهداف سياسية، وأن الإصلاح في هذه الحالة لا يتم السعي إليه إلا بأساليب سياسية مدنية.[2]

2–المدرسة البنائية الوظيفية: ترتكز هذه المدرسة على الأبنية الحكومية وعلى قدرة المؤسسات السياسية على التكيف مع المتغيرات في البيئة المحيطة والاستجابة لما تفرضه هذه البيئة من تحديات.

وقد تناول" **غابريال ألموند** "مفهوم الإستقرار السياسي بناء على المسلك الوظيفي، حيث أن هذا السلوك يرى نموذجه في كائن حي ينزع إلى التكيف والتوازن والاستقرار وأن الخلل يعد حالة طارئة ينبغي تصحيحيها وأن تكيف هذا الكائن أو النظام السياسي وتوازنه واستقراره دليل على حيويته.[3]

---

[1]–بقدي كريمة، مرجع سابق،ص50.

[2]–سالم القمودي ، سيكولجية السلطة، ط2، بيروت: مؤسسة الانتشار العربي،2000، ص117.

[3]– محمد شلبي ،"الاستقرار السياسي عند الماوردي وألموند (دراسة مقارنة) "،المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلام ، العدد الأول،2001 ، ص52.

3-المدرسة النظمية :تنطلق هذه المدرسة من منهج التحليل النسقي أو التحليل النظمي، وحسب المدرسة فالاستقرار السياسي هو مرادف لحكم النظام والإبقاء عليه، كما أنه يعني القدرة على التكيف مع الظروف والأوضاع والمتغيرات الجديدة، فالاستقرار السياسي هنا يشير إلى موضوعية المؤسسات والهياكل في المجتمع، كما يعني حياد مؤسسة الخدمة والإنتاج عن تقلبات السلطة وفصل هذه المؤسسات عن اللعبة السياسية في الداخل والخارج، وعدم استغلالها لكسب مواقف ذاتية تجعل منهذه المؤسسات أدوات غير مستقلة.[1]

إذن فالمدرسة النظمية أو النسقية في تعريفها للاستقرار السياسي ركزت على النظام ككل حيث نظرت إلى الاستقرار من زاوية قدرة مؤسسات النظام على البقاء والاستمرارية وقدرتها على مواجهة التحديات المختلفة من أجل الحفاظ على استقرارها واستمراريتها.

ومن خلال آراء هذه المدارس الثلاث، يمكن تعريف الاستقرار السياسي على أنه" :عملية التغير التدريجي المنضبط والتي تتسم بتضاؤل العنف السياسي وتزايد الشرعية والكفاءة في قدرات النظام."

كما يمكن تعريف الاستقرار السياسي إجرائيا على أنه:" عدم استخدام العنف لأغراض سياسية، ولجوء القوى والجماعات السياسية إلى الأساليب الدستورية في حل الصراع، وقدرة مؤسسات النظام السياسي على الاستجابة للمطالب المقدمة إليه والنابعة من البيئة الداخلية والخارجية للنظام ".[2]

كما يعرفه حسن موسى الصفار:" الاستقرار السياسي والإجتماعي يعني وجود نظام مقبول قائم بين قوى الأمة وأطرافها ويقابل ذلك حالة الاضطراب، حين تختل علاقة الأطرف مع بعضها فيقع بينها العداء والنزاع والاحتراب (الحرب)".[3]

وعلى النقيض من مفهوم الاستقرار السياسي نجد اللااستقرارالسياسي الذي يمكن تعريفه بحالة من عدم الاستقرارأوحالة التغير السريع غير المحكوم وغير المنضبط، والتي تتسم بتزايد العنف السياسي من أجل خدمة أغراض سياسية مشبوهة وهذا ما يؤدي إلى تناقص في الشرعية و انخفاض في قدرات وأداء النظام، وعليه فإن

[1] – بقدي كريمة، مرجع سابق، ص52.

[2] – المرجع نفسه، ص54.

[3] – حسن موسى الصفار،الاستقرارالسياسي والاجتماعي ضروراته ضماناته، بيروت: الدارالعربية للعلوم، 2005، ص15.

أنظمة الاستقرار السياسي هي الأنظمة التي تنتقل من حال لآخر في الحكم والإدارة، في السياسة والاقتصاد وفي الاجتماع والثقافة.[1]

ويقدم **حمدي عبد الرحمن حسن** تعريفا آخر لمفهوم عدم الاستقرار السياسي وهو: "عدم مقدرة النظام السياسي على تعبئة الموارد الكافية لاستيعاب الصراعات في داخل المجتمع، بدرجة تحول دون وقوع العنف فيه، فالعنف حسب هذا التعريف إحدى ظواهر عدم الاستقرار السياسي مهما كانت مظاهره".[2]

ويمكن أن نستخلص من هذا كله أن الاستقرار السياسي هو غاية لاتتحقق إلا بتظافر جهود النظام السياسي وأفراد المجتمع على حد سواء.

اضافة إلى أنه مفهوم قائم على القدرة على التغيير المنتظم الذي يعمل على تطوير وتدعيم قدرات النظام السياسي والارتفاع بقدرته على استيعاب الأنماط المتغيرة من المتطلبات السياسية والتنظيمية، فضلا عن مهارته في التعامل مع الأنماط الجديدة والمتغيرة من المشكلات التي قد تصدرعنه، وبذلك يتسنى له التحكم في عمليات التغيير الاجتماعي والسياسي في إطارمنظم وسلمي.

المطلب الثاني: مقومات الاستقرار السياسي

يتوقف استقرار اي نظام سياسي على مدى انسجامه وتفاعله مع البيئة التي يوجد فيها، وبحكم هذا الارتباط فإنه توجد عوامل أو مقومات ومتطلبات تمثل ركائز ضرورية كلما زادت درجة انسجامها كلما زادت درجة الاستقرار السياسي.

أولا–المقومات السياسية:

فمن المتطلبات الأساسية لاستقرار النظام السياسي وتكيفه وجود أبنية سياسية متمايزة الاختصاصات، فقدرات النظام وكفاءته تزداد كلما تمايزت أبنيته واستقلت، وكذا امتلاكه لأنظمة فرعية مستقلة تقوم بالتعبير عن المصالح المختلفة من جهة ومراقبة السلطة الحاكمة من جهة أخرى.

كما يستلزم الاستقرار السياسي حيازة السلطة الحاكمة على الشرعية السياسية، فالحكومة التي تتمتع بشرعية عالية تتصف بفاعلية كبيرة في صناعة السياسيات وتنفيذها.[3]

---

[1]– مليكة بوضياف،" الحكم الراشد و الاستقرار السياسي"، مداخلة (ألقيت في الملتقى الدولي حول الحكم الراشد والاستقرار السياسي،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشلف)، 2006 ، ص04.

[2]– بقدي كريمة ، مرجع سابق، ص53.

[3]– محمد شلبي، مرجع سابق، ص131.

بحيث يرى **ماكس فيبر**(Max Weber) أن النظام الحاكم يكون شرعيا عند الحد الذي يشعر فيه مواطنوه على أن ذلك النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة .

ومنه فإن الشرعية تساهم في استقرار الحالة بين الحكام والمحكومين، وهذا ما يؤدي الى استقرار الحالة أيضا في الجتمع بالكامل مادام هذا المفهوم راجعا إلى واقع الرضا الفعلي والقبول وليس إلى الإكراه.

فالشرعية هي الأساس الذي يبنى عليه كل حكم مستقر، والتي بدونها –كما يقول **ماكس فيبر**–بأنه يصعب على أي حكم أو نظام امتلاك القدرة الضرورية على إدارة الصراع بالدرجة اللازمة لكي يستقر لفترة طويلة.[1]

ومن جهة أخرى فإن تحقيق أي استقرار سياسي يتطلب وجود مشاركة سياسية في عملية صناعة القرار السياسي على اعتبار أنها الآلية الأساسية لارساء البناء المؤسسي للدولة، اضافة إلى أنها تشكل إطارا للعملية السياسية وأداة للمحافظة على الاستقرار السياسي، ومن ذلك يربط" **هنتنغتون** "بين المشاركة السياسية والاستقرار السياسي ويرى أن ضرورة تحقيق الاستقرار السياسي تتطلب بناء المؤسسات السياسية التي تنظم المشاركة السياسية وتحول دون انعدام الاستقرار.[2]

وعليه فإن استقرار أن نظام سياسي يتوقف على العلاقة بين مستوى المشاركة السياسية من جهة و درجة المؤسساتية من جهة أخرى، فكلما ارتفع مستوى المؤسساتية مقابل المشاركة السياسية كانت حظوظ تحقيق الاستقرار السياسي أوفر والعكس نقيض ذلك، باعتبارأن المأسسة السياسية تمثل في آن واحد بناء سلطة سياسية قومية تتضمن المساواة بين المواطنين وإقامة نظام قانوني مبني على أساس احترام الحقوق العامة وتوزيع المهام على أساس الكفاءة والتفوق والقدرة على الانجاز وتنمية بنى متخصصة والعمل على توسيع مشاركة الجماعات الاجتماعية في الحياة السياسية العامة.[3]

ومنه فإن المقومات السياسية الأساسية للاستقرار السياسي ترتكز أساسا على الشرعية السياسية والمشاركة السياسية والمؤسساتية السياسية، وأي تفاعل وانسجام فيما بينها يحقق الاستقرار السياسي ويدعمه.

---

[1]– ناجي عبد النور، المدخل لعلم السياسة، عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع ،2007، ص131.

[2]– بقدي كريمة ،مرجع نفسه ، ص62.

[3]- ثامر كمال محمد الخزرجي،النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة، عمان: دار مجدلاوي للنشر،2004 ، ص184.

ثانيا–المقومات الإقتصادية والإجتماعية:

و تتمحور المتطلبات الاقتصادية للاستقرار السياسي حول الجمع بين القدرة الاستخراجية والقدرة التوزيعية ، حيث تشير القدرة الاستخراجية إلى مدى كفاءة النظام الاستخراجية، من خلال تعبئة الموارد المادية والبشرية واجتذابها من البيئتين المحلية الداخلية أو الدولية على حد سواء، أما القدرة التوزيعية فتشير إلى قدرة النظام السياسي على توزيع المنافع والقيم المرغوبة من شتى السلع والخدمات ومراتب الشرف والمكافآت الاجتماعية والفرص والخدمات بين الأفراد والجماعات في المجتمع.

ومن خلال هذه المقدرتين يمكن القول أن المتطلبات الاقتصادية تعني زيادة قدرات الدولة بإعادة تنشيط المؤسسات العامة، أي تصميم قواعد وقيود فعالة لكبح الأعمال التعسفية للدولة ومكافحة الفساد وإخضاع مؤسسات الدولة لدرجة أكبر من التنافسية بغية زيادة كفاءتها وتوفير أجور وحوافز أفضل للموظفين العموميين من أجل تحسين الأداء، وهذا يعني أيضا جعل الدولة أكثر استجابة لاحتياجات الناس.[1]

ثالثا–المقومات الثقافية والفكرية:

إنّ من دعائم الاستقرار السياسي وجود تجانس فكري وثقافي إيديولوجي بين القوى السياسية والاجتماعية المتفاعلة داخل نظام الحكم السائد، وهذا ما يفسح المجال للحوار وتبادل الآراء بصفة سلمية على أساس خدمة المصلحة العامة وتحقيق التوافق والترابط المجتمعي وهذا ما يجسد فكرة الاستقرار.

فيرى **محمد الغزالي** أن الاستقرار السياسي يتحقق بشرط التزام قادة النظام بالنظام نفسه وبطاعتهم لأوامر الدين من خلال التزامهم بمبادئه، وإذا لم يتحقق ذلك سيؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي، وهو ما أكد عليه **الماوردي** حيث يعتبر المرتكز الأساسي لقيام الملك واستقراره هو الدين القويم، فالملك القائم على أساس ديني هو ملك ثابت ودائم يتميز بالاستقرار والقبول من طرف الرعية.

لذلك فإن عدم الاستقرار السياسي حسب رأي **ابن خلدون** هو النتيجة لعدم التجانس الثقافي، فالأوطان التي تكثر قبائلها وعصبياتها لا تتمتع بالاستقرار السياسي نتيجة لاختلاف الآراء والأهواء.[2]

---

[1]– مليكة بوضياف، مرجع سابق، ص06.

[2]– محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون العصبية والدولة" معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2008، ص19.

إلا أن هذا الرأي–حسب وجهة نظر الباحث –لا يمكن اعتماده بشكل مطلق وذلك لحدوث أمثلة في التاريخ تخالف هذا الرأي فدولة المدينة التي ذكرها **أفلاطون** تحقق فيها الاستقرار السياسي رغم وجود عصبيات عديدة داخلها فالديمقراطية حققت العدالة فيها وأيضا دولة الولايات المتحدة الأمريكية التي بفعل ديمقراطيتها النسبية حققت نوعا من الاستقرار السياسي مع استمرار عملية الدمج العرقي والديني ضمن الحياة الأمريكية.

وعليه فإذا كان هناك اتجاه يرى أن التعاون بين نخب مختلف الجماعات الثقافية وتمثيلها بشكل متوازي في عملية صنع القرار سيؤدي إلى تنافس جماعاتهم بسبب عدم وجود تسويات بين هذه الجماعات مما يقود إلى عدم الاستقرار السياسي، فإنه يوجد اتجاه آخر يرى أن تعدد الانتماءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية هو عامل استقرار سياسي ويفسرون ذلك من خلال واقع الدول المتقدمة كسويسرا مثلا كونها تتكون من أربع مجموعات ثقافية، ورغم ذلك تحقق في ظل ديمقراطيتها استقرارا سياسيا لا تضاهيها به أي دولة في العالم وينطبق الحال على دول ككندا، أستراليا أو بريطانيا وإن كانت النسب أقل من سويسرا، ويعزى ذلك إلى ارتفاع الوعي الثقافي في هذه الدول له دور أساسي في استقرارها.[1]

إذن فالإيديولوجية ليست فقط مجرد تبرير امتيازات الطبقة السياسية وسلطتها، بل جزءا فعالا من النظام الاجتماعي الذي هو في حد ذاته إعادة إنتاج الإيمان في النظام وليس خوفا منه فقط، وبهذا يتحقق استقرار النظام واستقرار الحكم.[2]

ومن هذا كله فإن الاستقرارالسياسي يتوقف اضافة إلى اعتماده على المقومات الأساسية التي تم التطرق إليها، فإنه تجدرالإشارة إلى أن هناك نواقض وعراقيل تهدده، إذن فالاستقرار السياسي يتحقق في أي مجتمع نتيجة وجود توازن بين النظام السياسي وبيئته الاجتماعية وذلك من خلال تحقيق أربعة أبعاد.

1- أن يعكس النظام السياسي القيم الثقافية و الاجتماعية الرئيسية للمجتمع.

2- أن تعكس سياسات النظام مصالح وأهداف الجماعات والطبقات المؤثرة في المجتمع.

3- أن يوجد النظام قنوات الاتصال القادرة على ربط كافة أجزاء الجسد المجتمعي بحيث تشعر كل جماعة أو فئة أنها تستطيع أن تؤثر في عملية صنع القرار.

---

[2]– مليكة بوضياف، مرجع سابق، ص08.

[3]– بقدي كريمة ، مرجع سابق، ص56.

4-أن تعكس النخبة في داخلها القوى المجتمعية المختلفة بحيث تشعر كل قوة بأن النخبة تمثل امتدادا لها.[1]

المطلب الثالث: مؤشرات الاستقرار السياسي

هناك من يحدد مؤشرات الاستقرار السياسي انطلاقا من المفهوم المخالف ، أي من خلال دراسة الاستقرار السياسي، وهذا نظرا لتعدد ظواهر عدم الاستقرار السياسي في العديد من الدول وما تبعه من تدهور للمؤسسات وتناقص للسيادة بسبب التدخلات الأجنبية وعدم القدرة على مجابهة النزاعات والتوترات الداخلية، مما يضعنا في حالة تحليل لأسباب عدم الاستقرار السياسي أكثر من التفسير في طبيعة الاستقرار السياسي، والصف الآخر يبحث في ظاهرة الاستقرار السياسي من خلال دراسة تجربة معينة في دولة ما، وهو ما طرح العديد من التساؤلات والاختلافات حول تحديد مؤشرات الاستقرار السياسي .

وهنالك العديد من المؤشرات التي تعرف بمؤشرات الاستقرار السياسي وقد طرحها الكاتب رائد نايف حاج سليمان كالآتي[2]:

1. نمط انتقال السلطة في الدولة:

المقصود بانتقال السلطة هنا تغيير شخص رئيس الدولة وهي عملية تختلف طبقاً لنوع النظام السياسي والأساليب الدستورية المتبعة، فإذا تمت عملية الانتقال طبقاً لما هو متعارف عليه دستورياً فإن ذلك يعد مؤشراً حقيقياً لظاهرة الاستقرار السياسي، أما إذا تم عن طريق الانقلابات والتدخلات العسكرية فهذا مؤشر لعدم الاستقرار السياسي.

2. شرعية النظام السياسي:

تعتبر شرعية النظام السياسي من الدعائم الأساسية للإستقرار السياسي، والاستقرار السياسي بعد بدوره من دلائل الشرعية السياسية، وهنالك عدة اتجاهات في تعريف الشرعية السياسية، قانوني، سياسي وديني.

وفي الاتجاه السياسي نجد أن الشرعية السياسية هي تدبير السلطة الحاكمة من منطق الإدارة الجماعية، بمعنى ان النظام السياسي يكتسب شرعيته من خلال تحقيق مصالح الشعب وصيانة استقلال البلاد وحماية الحقوق، وتظهر هذه الشرعية من خلال تقبل أفراد الشعب للنظام وخضوعهم له طواعية.

---

[1]– المرجع السابق ، ص64.

[1]– محمد ضياء الدين محمد، "الانشقاقات الحزبية وأثرها على الاستقرار السياسي في السودان الجبهة الاسلامية القومية نموذجا"، ص24،مأخوذ من: http://www ;sudan ;politique.com.doc (12/03/2015 -13 :20)

3. قوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة:

فتعتبر قوة النظام السياسي من المؤشرات الهامة الاستقرار السياسي لأن النظام تتوجب عليه مسؤوليات لا يمكن تحقيقها دون امتلاك عناصر القوة كالدفاع عن البلاد في حالة تعرضها لاعتداء خارجي وكذلك حماية أمن المجتمع، وفي حالة كون النظام السياسي ضعيفاً لا يستطيع صون سيادته بتحقيق أمنه الداخلي تكون النتيجة التبعية للنظم القوية.

4. محدودية التغيير في مناصب القيادات السياسية:

المقصود بالقيادات السياسية في السلطة التنفيذية، فبقاء القادة السياسيين على رأس أي نظام سياسي لفترة طويلة مؤشر للإستقرار السياسي، ولكن يجب أن يقترن ذلك برضا الشعب، ويعد التغيير المتلاحق في المناصب القيادية أحد مؤشرات عدم الاستقرار السياسي.[1]

5. الاستقرار البرلماني:

فالبرلمان هو ممثل للشعب أو الأفراد في كل الأنظمة على اختلاف أنماطها (رئاسي، برلماني، مختلط) ولا يجوز للسلطة التنفيذية أو رأس الدولة حل البرلمان على اعتبار أن شرعية البرلمان تأخذ من الشعب أو الأفراد وفق عملية الانتخاب، ولكن تظهر صور لعدم الاستقرار في البرلمان في حالة استقالة أو اسقاط العضوية عن عضو أو من أكثر اعضاء البرلمان، أو حل البرلمان قبل استيفاء مدته القانونية.

6. الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية:

تعتبر المشاركة السياسية أحد مقاييس الحكم على النظام بالاستقرار السياسي من حيث تطبيق قواعد الديمقراطية في الحكم، وهي الحالة التي يتوافر فيها للأفراد القنوات الرسمية للتعبيرعن آرائهم في القضايا الوطنية واختيار النواب والممثلين في المجالس النيابية والمحلية، بذلك تصبح المشاركة الشعبية وسيلة لتحقيق الاستقرار الداخلي وتدعيم شرعية السلطة السياسية.

7. غياب العنف واختفاء الحروب الأهلية والحركات الانفصالية والتمردات:

إن العنف السياسي هو التعبير الرئيسي لعدم الاستقرار السياسي، أما اختفاء العنف السياسي فهو من مؤشرات الاستقرار السياسي، ويمكن تعريف العنف السياسي بأنه الاستخدام الفعلي للقوة المادية لإلحاق

[1]– مزابية خالد،"الطائفية السياسية وأثرها عى الاستقرار السياسي–دراسة حالة لبنان–"، مذكرة ماستر (علوم سياسية، تخصص تنظيمات سياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة)،2013، ص23.

الضرر والأذى بالآخرين وذلك لتحقيق أهداف سياسية او أهداف اقتصادية واجتماعية لدلالات سياسية، والعنف قد يكون رسمي أو غير رسمي، فهو الموجة ضد المواطنين أو ضد جماعات أو تنظيمات أو عناصر معينة، أما الغير رسمي فهو الموجة من المواطنين أو الجماعات ضد النظام وبعض رموزه، أما الحركات الانفصالية والتمردات والحروب الأهلية فتمثل على صور عدم الاستقرار السياسي وذلك لتضمنها اللجوء إلى العنف على نطاق واسع.[1]

8. الوحدة الوطنية واختفاء الولاءات التحتية (الأولية):

إن المجتمعات التي لا تعرف ظاهرة التعدد سواء على المستوى العرقي أو الديني أو اللغوي أو الطائفي غالباً ما تكون أقرب إلى الاستقرار السياسي من تلك التي تعرف التعددية الاجتماعية، وفي هذا التعامل هناك نمطين:

أ–نمط يتعامل مع الأقلية من منطق الاستيعاب بالقوة.

ب–نمط ثاني يتعامل مع الأقلية في منطق المساواة في الحقوق والواجبات.

فالنمط الأول يبرز غالباً الولاءات غير الوطنية أو ما يعرف بالولاءات التحتية وبالتالي تظهر المطالب بالاستقلال أو الحكم الذاتي كما حدث في العراق، أما النمط الثاني فتؤدي إلى تمكين الولاء للوطن وإعلاء الهوية الوطنية على الهويات غير الوطنية.[2]

9. نجاح السياسات الاقتصادية للنظام:

ينظر إلى الاستقرار السياسي على أنه مؤشر عام لنجاح السياسات الاقتصادية للنظم السياسية وذلك الذي يرضي المجتمع فيكون النظام السياسي مستقراً فإنه يوجه سياسته الاقتصادية نحو أهداف التنمية وهذه السياسات التنموية التي ترفع مستوى المعيشة ورفاهية الأفراد تخلق نوعاً من الطمأنينة والرضا الشعبي تجاه النظام السياسي.

10. قلة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية:

إن أسباب الهجرة بشقيها الداخلي والخارجي يمكن إجمالها بالوضع الأمني والاقتصادي، وكلا السببين

---

[1]– مصطفى عبد الجواد محمود،الأحزاب السياسية في النظام السياسي الدستوري الحديث والنظام الإسلامي،القاهرة: دارالفكرالعربي، 1996، ص88.

[2]– محمد ضياء الدين محمد، مرجع سابق ص26.

بدورهما يؤشران إلى ظاهرة عدم استقرار سياسي حالة وجودها بكثرة، وبالعكس كلما كانت معدلات الهجرة قليلة أو معتدلة دل ذلك على وجود الاستقرار السياسي، وقد تخلق ظاهرة الهجرة عدم الاستقرار حتى بالنسبة للدول المستقبلة للمهاجرين.[1]

ويمكن الحديث عن مؤشرات الاستقرار السياسي غالبا انطلاقا من المفهوم المعاكس، أي عدم الاستقرار السياسي وذلك من خلال أحداث المظاهرات والشغب والأزمات السياسية الداخلية والمعارضة الموجهة ضد مؤسسات النظام، وذلك نتيجة أحداث طارئة أو حالات تولد أزمات مفاجئة، كارتفاع الأسعار والبطالة وزيادة الفقر، أو جراء قرارات عامة لا تتوافق مع المتطلبات العامة لأفراد المجتمع.

المطلب الرابع: معيقات الاستقرار السياسي

على اعتبار أن الاستقرار السياسي يعد بمثابة الهدف الأسمى لكل نظام سياسي سواء في الحقب التاريخية القديمة أو الحديثة، بل أصبح الاستقرار السياسي بمثابة هدف قومي دولي على حد سواء نظرا لارتباطه بالأمن القومي والدولي، ولما له من تأثير على كيان ومستقبل المجتمع الدولي والإستقرار الدولي.[2]

غير أن هناك مجموعة من العوامل المهددة و المعيقات التي تحول دون تحقيق هذا الاستقرار السياسي المنشود، لذلك فإننا عندما نتحدث عن الاستقرار السياسي يتوجب علينا أن نتحدث عن عدم الاستقرار السياسي الذي يشير إلى عدم قدرة النظام السياسي على إحداث تغييرات و تحولات في إطار النظام القائم من خلال استحداث الوسائل والمؤسسات الكفيلة بالقيام بهذه التحولات ونتائجها، و ذلك من خلال العلاقة الوثيقة الموجودة بين عدة متغيرات و الاستقرار السياسي كظاهرة، إذ أن هذه العلاقة ذات طبيعة محايدة، فقد تكون هذه المتغيرات مصدرا للاستقرار السياسي، كما يمكن أن تكون سببا لعدم الاستقرار السياسي، ويمكن القول أن هذه المتغيرات في ظل ظروف وأوضاع معينة قد تكون عوامل تدعيم الاستقرار والحفاظ عليه، كما أنها يمكن أن تكون في ظروف و أوضاع أخرى عاملا من عوامل عدم الاستقرار السياسي؛

فالنظام السياسي يصاب بحالة من الخلل بسبب ضعف أحد مكوناته أو بسبب لجوئه إلى سلوك يتعارض مع ميول الجمهور ورغباته مما يؤدي إلى تناقص شرعيته، هذه الشرعية التي تفترض وجود اتفاق واسع بين ما

---

[1]– رائد نايف حاج سليمان،"الاستقرار السياسي ومؤشراته"،مجلة الحوار المتمدن، ع2592، مارس2009، ص11.

[2]–هشام محمود الاقداحي، الإستقرار السياسي في العالم المعاصر ملحق خاص بالمصطلحات السياسية، الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة،2009، ص19.

يطلبه الجمهور وما تقوم به السلطات الحاكمة من أداء الوظائف الموكلة إليها، وفي حالة عدم وجود هذا التوافق فإن الرأي يختلف ويظهر التباعد وعدم الانسجام، وهذا ما يدل على وجود حالة من عدم الرضا وعدم الاستقرار في المجتمع.[1]

كما أن عدم آداء النظام السياسي أو الحكومة وظائفهما بفعالية وكفاءة يؤدي إلى فقدان الثقة فيها من طرف المواطنين، ويتعرض النظام إلى الاختلال ويعجز عن جلب المساندة والموارد والدعم الضروري البقاء والاستمرارية.

كما قد يختل الاستقرار السياسي بسبب تغير مطالب ومصالح المجتمع أو الفئات المؤثرة فيه، وتغير القيم السائدة مما يؤدي إلى احتمال ممارسات النظام القمعية، أو تركز السلطة في يد نخبة حاكمة تضيف قاعدتها لتستأثر بكل موارد النظام.

حيث أن ممارسة القمع هذه من قبل السلطة الحاكمة سيحدث على المدى البعيد عدم استقرار سياسي، حسب رأي **نيفين عبد المنعم مسعد**، وبرأيها أيضا أنه لو تحقق هذا الاستقرار في ظل هذه الممارسات لفترة طويلة نسبيا، فإنّ ذلك لن يستمر على المدى البعيد، لأن منع عدم الاستقرار من قبل السلطة الحاكمة بفعل القمع لن يدوم، فعدم الاستقرار السياسي هو رد فعل لقمع النظام السياسي.[2]

من جهة أخرى فإن من أهم العوامل المهددة للاستقرار السياسي الإحساس بالحرمان الذي يمثل مصدرا للإحباط وعدم الرضا والغضب فهو من شأنه أن يشكل فرصا للعنف الجماعي، حيث أن الجماهير قد تلجأ إلى العنف إذا وجدت ما يبرره، وقد ربط الباحث العربي الدكتور **فاروق يوسف** بين الحرمان الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي داخل المجتمع، وهويعني بالحرمان الاقتصادي عدم تيسر حصول جماعة أو جماعات معينة من أفراد المجتمع على المنافع والموارد الاقتصادية في الوقت الذي يتيسر فيه ذلك لغيرها من الجماعات.[3]

---

[1]–بقدي كريمة ، مرجع سابق ،ص60،61.

[2]-المرجع نفسه، ص61.

[3]–أحمد وهان، التخلّف السياسي وغايات التنمية السياسية : رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث، القاهرة :الدار الجامعية،2003، ص64،65.

ومعنى ذلك أن أفراد المجتمع يشعرون بالحرمان الاقتصادي، إما لأن الموارد المتاحة لهم غير كافية أو لأن ما يتاح لغيرهم من الموارد لا يتاح لهم، فسوء توزيع الموارد (عدم العدالة في التوزيع) قد يكون من شأنه أن يمثل تهديدا للاستقرار السياسي داخل المجتمع في كثير من الأحيان.

وفي المقابل، وفي نطاق تأثير العوامل الاقتصادية على الاستقرار السياسي تأتي دراسة **الآن ريتشاردز** (A-Ritchards) بعنوان "الجذور الاقتصادية لعدم الاستقرار السياسي في الشرق الأوسط" وهي تعكس العلاقة الوثيقة بين مجالي الاقتصاد و السياسة في تحليل الظواهر الاجتماعية، فهو يقول بأن عدم الاستقرار السياسي في دول المنطقة ليس حدثا عرضيا وإنما هو ظاهرة مزمنة، وفي هذا السياق يركز **الآن ريتشاردز** في دراسته على ثلاثة جذور هي: البطالة، وغياب الأمن الغذائي ونقص الأموال المتاحة للاستثمار، وهي تصب في انخفاض معدل النمو الاقتصادي وما يرتبط به من تدهور لمتوسط دخل الفرد.[1]

غير أنه وحسب رأي بعض المفكرين والمحللين فأن هناك عوامل خارجية تسبب عدم الاستقرار السياسي في كثير من الأحيان ، من بينها التدخلات الدولية المباشرة وغير المباشرة في شؤون الدول المستضعفة وفقا للتطورات الدولية، والذي يترتب عنه في معظم الأحيانا إجراء تغييرات سياسية في أوضاع هذه الدول، فعلى سبيل المثال تعمل بعض الدول على تمكين الأقليات في دولة أخرى على تهديد الاستقرار السياسي فيها من خلال إحدى أشكال العنف، فوجود تدخلات خارجية مع وجود تناقضات داخلية سيحدث عنفا يؤدي بدوره إلى عدم الاستقرار السياسي، كما أن تغيرات البيئة الدولية مثل السباق نحو التسلح يساهم في عدم استقرار النظم المعتدلة، فتأخذ المستويات الاجتماعية والاقتصادية للشعوب بالانهيار بسبب ذلك.[2]

غيرأن هذه العوامل التي ذكرناها قد لا تصلح لأن تكون وحدها إطارا لتفسير ظواهر عدم الاستقرار السياسي، والقول بذلك لا يعني على الإطلاق التقليل من شأن هذه المقومات ولكنه يعني أنه من الضروري وضعها في السياق الاجتماعي والتاريخي الأوسع بما يتضمنه من عوامل داخلية (بنائية وذاتية) وعوامل إقليمية ودولية على إعتبار أن لها تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على أي نظام سياسي والتي من شأنها أن تحدد حالته ما بين الإستقرار أو اللاإستقرار.

---

[1]– ثناء فؤاد عبد الله ،الدولة والقوى الإجتماعية في الوطن العربي ،علاقات التفاعل والصراع ، بيروت: مركزدراسات الوحدة العربية ،2001، ص353.

[2]– بقدي كريمة، مرجع سابق ،ص64.

خلاصة

من خلال تطرقنا في هذا الفصل إلى ماهية كل من السياسات العامة الاقتصادية والاستقرار السياسي، توصلنا إلى أن أغلب التعريفات المقدمة للسياسات العامة تتشارك في خصائص معينة من خصائص السياسات العامة، وذلك في أنها نشاطات حكومية وأنها تسعى إلى تحقيق أهداف معينة أو تلبية للحاجات العامة لأفراد المجتمع. أما السياسات العامة الاقتصادية فهي مجموعة القرارات المترابطة المتخذة من طرف السلطات المختصة والهادفة باستخدام مختلف الوسائل إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية في الأجل القصير أو الأجل الطويل، وذلك بأقصى حد من الكفاءة عند استخدامها للموارد المتاحة لتحقيق أقصى الغايات التي تمثل أهداف السياسات الاقتصادية (النمو الاقتصادي، التشغيل الكامل، توازن ميزان المدفوعات وكذا استقرار الأسعار).

أما أنواع للسياسات العامة الاقتصادية فنجد السياسات العامة الاقتصادية الظرفية تهدف إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية قصيرة الأجل، وكذلك السياسات العامة الاقتصادية الهيكلية التي تهدف إلى تغير هيكل وبنية الاقتصاد الوطني في الأجل الطويل.

أما فيما يخص الاستقرار السياسي فهو بالأساس يرتكز على عنصري النظام والاستمرارية، كما أنه يخضع لتأثير نوعين من العوامل أولهما تكون لها آثار استقرارية وأخرى غير استقرارية. وأن إستقرار أي نظام سياسي يتوقف على مدى انسجامه وتفاعله مع البيئة التي يوجد فيها، وتتمثل هذه المقومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

كما يمكن تحديد مؤشرات الإستقرار السياسي إنطلاقا من المفهوم المخالف، وكلما زادت درجة تقاطع تلك المؤشرات زاد تهديد استقرار النظام السياسي.

وتجدر الاشارة إلى أن المعيقات الأساسية للاستقرار السياسي تنتج أساسا من صعوبة آداء النظام السياسي لوظائفه خاصة التوزيعية والتنظيمية بسبب نقص الموارد أو التعددية الطائفية، وهو ما قد يسبب حالة من الفوضى التي من شأنها أن تتحول إلى أزمة سياسية.

الفصل الثاني: علاقة السياسات العامة الإقتصادية بالإستقرار السياسي

تمهيد

لقد شهدت السياسة العامة كحقل معرفي تطورات وتغييرات منهجية وعملية ملحوظة من حيث تعريفها، ومداخل صنعها، وحتى طرق تحليلها و دراستها، وانطلاقا من أن السياسات العامة –الكلية منها والجزئية في مختلف المجالات– وليدة عوامل وظروف تتأثر به وتؤثر فيها، لذا فإن الحديث عن علاقة السياسات العامة الاقتصادية بالاستقرار السياسي يقودنا إلى الحديث عن العوامل المؤثرة في كل منهما،اضافة إلى ذلك فإن من أهم أهداف السياسات العامة الاقتصادية تحقيق الغايات الكبرى وصولا الى التنمية الاقتصادية كما أن الاستقرار السياسي هو الآخر يتأثر بعوامل ومتغيرات عديدة وكذلك يعتبر غاية من الغايات الكبرى للسياسات العامة، ومن خلال هذا سنناول في هذا الفصل علاقة السياسات العامة الاقتصادية بالإستقرارالاقتصادي في المبحث الأول من خلال التطرق إلى علاقة الاستقرار الاقتصادي بالسياسات العامة الاقتصادية، أما في المبحث الثاني فسنتطرق إلى علاقة الاستقرار السياسي بالاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: علاقة الاستقرار الاقتصادي بالسياسات العامة الاقتصادية

سنتطرق في هذا المبحث إلى محددات علاقة الاستقرار الاقتصادي بالسياسات العامة وهذا من خلال تناول علاقة التوازن الاقتصادي بالاستقرار الاقتصادي، ثم علاقة الاستقرارالاقتصادي الداخلي بالاستقرار الخارجي وفي الأخير دور الاستقرار الاقتصادي في التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: علاقة التوازن الاقتصادي بالاستقرار الاقتصادي

التوازن الإقتصادي هو الحالة الاقتصادية والمالية التي تسودها قوى جزئية أو كلية أو كلاهما إذا ما توفرت شروط وظروف محددة، بحيث أنّ عدم استمرار أحدهما أو زيادته مع ثبات غيره يمكن أن يؤدي من خلال العلاقات والتأثيرات المترابطة عبر الوحدات الاقتصادية بالاقتصاد الوطني إلى اختلال يطول أو يقصر أجله إلى أن تحدث أو تستحدث عوامل مضادة تعمل في عكس الخلل ليعود التوازن الإقتصادي إلى سيرته الأولى.[1]

فنظرية التوازن الإقتصادي وسيلة منهجية في التحليل الإقتصادي ولا يستغنى عنها في الأبحاث العلمية الاقتصادية الكلية، ورغم ما وجّه إليها من انتقادات إلا أنّها تساعد على التنبؤ بالمركز الإقتصادي التوازني لأي دولة، فحتى لو أخذنا بالنظريات المتطوّرة اللاحقة للنمو الإقتصادي والتنمية الاقتصادية، لابد من البحث أيضا عن وضعيات خلل التوازن التي تكون أكثر فعالية للاقتصاد الوطني، الأمر الذي يفرض من جديد تبني نظرية التوازن الإقتصادي لفهم واقع الخلل وصولا إلى الخلل بحد ذاته ومعالجته.

لهذا ظلت فكرة التوازن أساسا للتحليل الإقتصادي، نظرا لإسهامها الكبير في حل المشكلات الاقتصادية لأي دولة، وهذا من خلال الإسهامات التالية:

1-تحديد واقع الاقتصاد الوطني وعوامل اختلاله: فتتجلى أهمية التوازن الاقتصادي عند دراسة المشكلة الاقتصادية في شكلها الإجمالي في إظهار التباين والتوافق القائم بين المتغيّرات الإجمالية على المستوى القطاعي أو الكلي مع البحث في مقومات التوازن الاقتصادي وأسباب اختلاله وسبل معالجتها، وبهذا تكون نظرية التوازن الاقتصادي قد وضحت لنا الوضعية الجيّدة للاقتصاد الوطني وذلك بعد القضاء على كل الإختلالات التي تعرض لها، وهذا من خلال تحقيق توازن نقدي يؤدي في النهاية إلى زيادة وسائل الدفع

[1]- السيد حسن موفق، المشكلات الاقتصادية المعاصرة، دمشق: مطبعة جامعة دمشق، 1986، ص173.

بنفس معدل النمو للاقتصاد الوطني، مع الاحتفاظ بالتوازن في سوق الاستثمار تجنبا للآثار السلبية التي من شأنها أن تضر بالحوافز الاستثمارية كنتيجة لما قد يترتب على إنفاق النظام الائتماني في خلق النقد الإضافي في السوق الاستثمارية من زيادة الإنفاق الاستهلاكي، وتعطل الموارد الإنتاجية.[1]

2-الإسهام في رسم السياسة الاقتصادية: فالسياسة المالية تستعمل بهدف الوصول إلى التوظيف الكامل، كما تستعمل السياسة النقدية من خلال تخفيض أسعار الفائدة لتحقيق النمو الإقتصادي، في حين تستعمل السياسة التجارية لتحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات. ففي الفكر الكنزي الذي يظهر أهمية وفعالية السياسة المالية كسياسة تثبيت استجابة لصدمات الطلب الكلي كما أنّ الاستخدام المتزامن للأدوات من أجل إنجاز أهداف متعددة في وقت واحد هي طريقة أكثر فعالية وأضمن نجاحا، بدلا من استخدام أدوات محددة لأغراض وأهداف محددة الأمر الذي أدى إلى تنامي الاعتقاد بتشابك وتعقد الحياة الاقتصادية مما أدى في النهاية إلى اللجوء للحلول الشمولية، وهو ما يفسح المجال أمام استخدام النماذج الاقتصادية.[2]

يعرف النموذج الاقتصادي بأنّه وسيلة رياضية تعتمد على النظرية الاقتصادية، ويتمثل في مجموعة من المعادلات أوالقواعد التي تكفي لتصوير الهيكل الاقتصادي ونمط معدل أدائه من أجل استخدامها في دراسة مختلف التطوّرات المحتملة بناء على فروض معيّنة توطئة لتحديد السياسات الواجبة الإتباع لتحقيق الأهداف الإقتصادية.[3]

يتحقق التوازن الاقتصادي للسياسة المالية عندما تكون المنفعة التي يتم تقديمها إلى الاقتصاد الوطني مساوية على الأقل التي حجبت عن الدخل الوطني نتيجة اقتطاع الأموال، فإذا انخفض الدخل الوطني نتيجة زيادة الاقتطاعات العامة فهذا يعني أن النفقات العامة قد تجاوزت حدّها الأعلى، أما إذا إزداد الدخل الوطني فهذا يعني أننا نميل إلى الحدّ الأدنى لحجم الإنفاق العام والاقتطاعات العامة، الأمر الذي يدل

[1]– دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص152.

[2] – المرجع نفسه، ص153.

[3] – مبارك حجير، التوازن الاقتصادي و إمكانياته للدول العربية، القاهرة: مكتبة الأنجلومصرية، د س ن، ص 201.

أنّ التوازن الاقتصادي الذي تحققه السياسة المالية العامة يعظم مردود النظام الاقتصادي ويساهم في تحقيق التوازنات الاقتصادية.[1]

3-الإسهام في الإصلاح الاقتصادي: نتيجة للصدمات الإقتصادية التي تعرضت لها اقتصاديات دول العالم كفشل النظام الاشتراكي خلال الثمانينات من القرن الماضي، وتصاعد حجم المديونية في الدول النامية، وتحوّل الاهتمام إلى السياسات الإقتصادية الكلية بوجه عام، وسياسات الإصلاح الهيكلي على وجه الخصوص، في الوقت الذي تم تجاهلها خلال فترة السبعينات حيث كان نادرا ما يستخدم أدوات السياسة الإقتصادية الكلية.[2]

ونظرا لاختلاف الأوضاع الاقتصادية المتأزمة في الدول النامية، قامت مؤسسات التمويل الدولية بتصميم برامج إصلاح اقتصادي بهدف معالجة تلك الإختلالات وتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي في هذه الدول، مشترطة في ذلك التقليل من دورالقطاع العام وفسح المجال للقطاع الخاص سواء كان محليا أو أجنبيا.[3]

ولكي تزيد مستويات الإنتاج والدخل والعمالة يقتضي ذلك زيادة الإنتاج بعض الشيء، عن الطلب القائم في السوق وعندئذ سيخلق العرض الجديد المتولد عن زيادة الإنتاج طلبه وهكذا يؤكد التقليديون أنه إذا ترك القطاع الخاص حراً في بيئة تتوافر فيها كل الضمانات للحرية الاقتصادية، فإنه يسعى لإنتاج حاجاته ورغباته وتعظيم ثروته وتحقيق مصلحته، وبالتالي يستمر في الإنتاج، ولا يتوقف إلا عند مستوى العمالة الكاملة، حيث تصبح في هذه الحالة كافة الموارد الاقتصادية المتاحة موظفة توظيفاً كاملاً.[4]

لقد جاءت سياسات الإصلاح الاقتصادي على مرحلتين، تتمثل الأولى في سياسة التثبيت الاقتصادي التي اعتمدها صندوق النقد الدولي لأزمة الدول النامية، أما المرحلة الثانية فتتمثل في سياسات الإصلاح الهيكلي

---

[1]– دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص153.

[2]– المرجع نفسه ، ص154.

[3]- Philippe Darreau, croissance et politique économique, 1e éd, Boek université, 2003 ,p73 .

[4]– عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، الإسكندرية : منشأة المعارف ،1992، ص40.

التي يضطلع بها البنك الدولي، والتي ينبغي أن تواكب جهود تصحيح الإقتصاد الكلي إصلاحات هيكلية ترمي إلى تحسين فعالية الموارد الإنتاجية المحدودة بغية زيادة معدل النمو في البلد بصفة دائمة.

ويشير الكثير من المؤلفين إلى أن مايميز الأصلاحات من خلال تطبيقات الاصلاح الاقتصادي وفق وصفة البنك والصندوق الدوليين، في أنها تسعى إلى إلغاء دور الدوله الاقتصادي وخصخصة مؤسسات القطاع العام بأقصى مايمكن دون مراعاة الآثار التي تتمخض عن ذلك ومدى انعكاساتها على جماعة كبيرة من المواطنين، وكشف السوق والاقتصاد الوطنيين أمام التأثيرات الخارجيه ودمجها بالسوق العالميه واحتكاراتها، وجعل الدولة ووظيفتها الإجتماعيه خاضعه لأرادة السوق والإقتصاد، وإلى إعادة جدولة الديون وفقا لمشيئة الدول والبنوك الدائنة، وتقليص دور الحكومه تقليصا مسبقا (عبر الخصخصه) لجميع مرافق القطاع العام، ويمكن أن يجري التدخل حتى بالقرارات السياسية.[1]

من الواضح أن إجراء مجموعة متكاملة من الإصلاحات هو مشروع طموح وقد أجريت بالفعل في كثير من الدول النامية بعض الإصلاحات، بيد أنه في بلدان أخرى توجد قيود تعوق التغيرات التي يمكن تنفيذها واقعيا، وينبغي وضع تصميم للإصلاح على أساس كل حالة على حدى لأن التحكم في الطلب بشكل سليم أمر لا غنى عنه سواء لخلق الثقة لدى المستثمر أو للحفاظ على المصداقية في أسواق رأس المال الدولية التي تتكفل بتوفير الموارد الخارجية الشيء الذي يبرر الإصلاحات الإقتصادية.

4-الإسهام في التخطيط الإقتصادي: يعرف التخطيط الإقتصادي بأنّه التوجيه الواعي لموارد المجتمع بما يحقق أهدافه، وبذلك يعتبر نوع من التنظيم الاجتماعي لعملية الإنتاج، التوزيع في المجتمع[2].

والتخطيط نوعان: التخطيط المركزي الذي عرفته الدول الاشتراكية، والتخطيط الإقتصادي المعمول به في اقتصاديات الدول الرأسمالية.[3]

---

[1] – عباس الفياض، "قضايا اقتصادية معاصرة"، مأخوذ من:

http// :www.economic.essues in world .doc (يوم 2015/4/18، 19:20).

[2]– عمر محي الدين، التنمية والتخطيط الإقتصادي، بيروت: دار النهضة العربية، دس ن، ص 251.

[3] – دراوسي مسعود، مرجع سابق،ص151.

فالضرورة الموضوعية والعلمية تقتضي وجود حدّ أدنى من التخطيط الإقتصادي وخاصة في الدول النامية التي تتميز بظاهرة الجمود بسبب طبيعة النظم الإقتصادية والاجتماعية السائدة بها، ولهذا تتأكد أهمية التخطيط الإقتصادي لما يحققه من خدمات اجتماعية قدرته على تحقيق التنسيق على مستوى الأهداف أوالوسائل، وهكذا يصبح التوازن الإقتصادي شرط ضروري لتحقيق أهداف السياسة الإقتصادية للبلد والمتمثلة في التنمية والعدالة والاستقرار على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.[1]

مما سبق يمكن القول أن التوازن الإقتصادي أمر ضروري لمختلف الأنظمة الإقتصادية، رأسمالية كانت أو اشتراكية ولكل الدول المتقدمة منها وحتى النامية، بالرغم من اختلاف أسباب الحاجة إليه من نظام اقتصادي لآخر، وهذا لما له من تأثير في الاستقرار الاقتصادي من جهة وأهمية في السياسات الاقتصادية من جهة ثانية.

المطلب الثاني: علاقة الاستقرارالاقتصادي الداخلي بالاستقرار الخارجي

يعتبر تسهيل عملية تقويم مقترحات المشروعات العامة من الأهداف الأساسية للسياسات العامة في المفهوم الحديث، والتي تؤدي من خلال ذلك إلى تلبية الحاجات العامة بكفاءة وفعالية. ويمكن تعريف المشروعات العامة بأنّها:" وحدة اقتصادية تملكها الدولة إما كليا أو جزئيا، مستقلة عن الجهاز الإداري للدولة، تتولى إنتاج السلع والخدمات، وتعمل في نطاق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة لتحقيقها".[2]

ويعتبر توازن الموازنة من أهم عوامل تحقيق التوازن الإقتصادي العام للاقتصاد الوطني والمحافظة عليه، فإذا لم يتحقق مثل هذا التوازن فإنّ ذلك من شأنه يؤدي إلى عدم توازن اقتصادي.

فيفرض التوازن المالي أن يقوم على المعادلة بين المنفعة الاقتصادية للقطاع مع مديونيته، وبالتالي مع مديونية الدولة عندما يمول المشروع عن طريق الخزينة العامة فإنّ ذلك يعني على مستوى الإقتصادي العام منع حدوث الخلل بين المنفعة العامة والتكلفة العامة، وعندما يفرض التوازن المالي للموازنة أن يكون المردود

[1] - Abdelatif Benchenhou , pour une meilleure croissance ,Paris : alpha design , 2008 , p59.

[2] – سعيد عبد العزيز عثمان، اقتصاديات الخدمات والمشروعات العامة، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000، ص 33.

المالي لزيادة المنفعة الاقتصادية قادرا على الوفاء بالقروض التي تمّ التمويل بها وأداء خدمة هذه القروض، فهو يفرض بذلك عدم حصول تراجع في الدخل الوطني للبلاد.[1]

فيتكامل التوازن الاقتصادي للموازنة العامة مع التوازن الاقتصادي العام، حيث يفرض التوازن الاقتصادي للموازنة العامة رفع مردودية النظام الاقتصادي بما يتطلبه من تحليل دقيق لحدود الاقتطاع العام نوعا وكما بحيث يمنع هذا التوازن أن تقوم الدولة باقتطاع أموال من القطاع الخاص وتقوم بعدها بإنفاقها بحيث لا تكون زيادة في الدخل الوطني معادلة على الأقل لزيادته فيما لو بقيت هذه الأموال لدى القطاع الخاص، فالسياسة المالية السلبية هي التي تسعى من خلالها الدولة إلى تحقيق توازن اقتصادي كلي جديد أعلى من سابقه المحتمل قبل القيام بالاقتطاع والإنفاق.[2]

فاقتصاديات الدول النامية تعاني بصفة عامة من اختلالات هيكلية يمكن حصرها في اختلالين رئيسيين: اختلال الاستقرار الداخلي و اختلال الاستقرار الخارجي، و من أهم مظاهر اختلال الاستقرارالداخلي هو اختلال التوازن بين الإنتاج المحلي والاستهلاك الوطني، ففي حالة الاستهلاك أكبر من الانتاج وهوما يعني وجود اختلال بين الإدخار الوطني والاستثمار، حيث أن الادخار المحلي لا يجاري الاستثمار، وهو ما يدفع إلى الإعتماد على مصادر التمويل الخارجية من مساعدات و قروض لتمويل الاستثمار، إن هذه الحالة تؤدي إلى بروز اختلال الاستقرار الخارجي الذي ماهو إلا انعكاس لإختلال الاستقرار الداخلي أو ما يعرف بحالة فائض الطلب حيث يعجز الانتاج المحلي عن استيعاب الطلب الكلي وتتم تغطية هذا الفائض من خلال الاستيراد وهذا ما ينعكس في ميزان تجاري سالب.[3]

فالبيئة الاقتصادية المستقرة تعتبر ضرورة أساسية لتحقيق التنمية في اقتصاد أي بلد، و ترتكز على ثلاثة أهداف محددة هي : نمو الناتج الحقيقي، التشغيل الكامل و استقرار الأسعار، مع امكانية اضافة الاستقرار في سعر الصرف و التوازن الخارجي حسب درجة الانفتاح الاقتصادي للدولة، ولعله من الواضح أن هذه

[1] – دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص154.

[2]–زوين إيمان،"دور الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية"، رسالة دكتوراه(اقتصاد ومناجمنت، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة قسنطينة)،2011، ص76.

[3]– عبد الله بلوناس، مرجع سابق، ص182.

الأهداف متداخلة ومترابطة، فبدون العمالة الكاملة فإن الانتاج المحتمل في اقتصاد ما لن يتحقق بصفة كلية، كما تؤدي تقلبات الأسعار إلى سيطرة عدم التاكد و عرقلة النمو الاقتصادي.[1]

هذا ويرتبط الاستقرار الاقتصادي بالدورة الاقتصادية، حيث تشير معظم التجارب التاريخية إلى أن فترات التوسع الاقتصادي وانخفاض معدلات البطالة يتبعها فترات بطء النمو الاقتصاي وانكماش النشاط الاقتصادي ، ففي فترات بطء النمو الاقتصادي ترتفع معدلات البطالة و ينخفض المستوى العام للأسعار،

والدورة الاقتصادية المفترضة تعكس حركة منتظمة من الازدهار والركود، إلا أنه في الواقع فإن الدورات الاقتصادية لا تأخذ شكلا منتظما وبالتالي فإن تفاقم اختلال الاستقرار الاقتصادي الداخلي والخارجي يفرز بكل تأكيد عددا م الأزمات الاقتصادية الخطيرة كتفاقم معدلات التضخم وتدهور معدلات النمو الحقيقية.[2]

كما أن اختلال الاستقرارالاقتصادي الخارجي يعكس وجود فجوة في الموارد المحلية واختلالات في المدخرات و الاستثمارات الوطنية، أي بعبارة أخرى فإن الختلال الداخلي يحدث عندما يتحرك الاقتصاد الوطني بصورة تتجاوز الناتج الممكن أو تقل عنه، كما يمكن أن ينشأ اختلال الاستقرار الداخلي عندما يكون الطلب الكلي متجاوزا للناتج الممكن مما قد يحدث ضغوطا تضخمية، و في العديد من الدول النامية يكون التمويل النقدي لعجوزات الحكومة هو السبب في حدوث الاختلال الداخلي للاستقرار الاقتصادي.[3]

وتؤكد الخبرات التي مرت بها الدول النامية وخاصة بلدان شرق آسيا أن اختلال الاستقرار الخارجي يعكس في أغلب الأحيان وجود فجوة في الموارد المحلية، أي أن هناك اختلال بين الادخار القومي والاستثمار القومي، وهي اختلالات يمكن معالجتها عن طريق إحداث تغييرات في السياسة الاقتصادية.

ومن هذا كله فإن وضعية اختلال الاستقرار الاقتصادي سواء الداخلي أوالخارجي تقود إلى ضرورة اتخاذ القرارات والاجراءات اللازمة لمعالجة هذه الوضعية، مما يجعل الدول النامية مخيرة بين اتباع اجراءات

[1]– جيمس جوارتيني،الاقتصاد الكلي،الاختيارالعام والخاص، ترعبدالرحمان عبدالفتاح،السعودية: دارالمريخ،1999 ، ص195.

[2]–وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص62–63.

[3]–المرجع نفسه، ص63.

لتصحيح اختلال الاستقرار الداخلي والمتمثلة في عمليات التصحيح، أوالقيام باجراءات لتصحيح الاستقرار الخارجي كنهج لتحقيق الاستقرار الكلي من خلال عمليات التمويل الخارجي.

ومنه فإن البرامج والسياسات الاقتصادية للدولة تتاثر بالعوامل الاقتصادية الداخلية والخارجية على حد سواء، كونها تعتبر البيئة التي يعمل ضمنها النظام الاقتصادي، وكما يمكن أن تؤثر في الوضع الاقتصادي العام خاصة إذا كانت الدولة ذات وزن ثقيل في الساحة الاقتصادية الدولية.

المطلب الثالث: دور الاستقرار الاقتصادي في التنمية الاقتصادية

تباينت الآراء ووجهات النظر بالنسبة للعلماء والمفكرين والباحثين حول تحديد مفهوم التنمية الاقتصادية، وترجع صعوبة الاتفاق إلى اختلاف التوجهات الفكرية والإيديولوجية وكذلك اختلاف التخصصات للعلماء والباحثين حتى أصبح من الصعب وضع تعريف محدد ودقيق للتنمية أو النمو الاقتصادي بعبارات واضحة ومحددة، فهم يعتقدون أن اصطلاح النمو الاقتصادي قد أصبح مفهوما لدى الجميع إلى الحد الذي لا يحتاج معه إلى تعريف دقيق.[1]

فقد عرف الاقتصاديون التنمية الاقتصادية بأنها :"عملية زيادة الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة؛ بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من زيادة عدد السكان(أي معدل الزيادة في نمو الدخل أكبر من معدل زيادة عدد السكان) بحيث هناك تغيير في هيكلة الاقتصاد في الدولة، بينما عرفها آخرون بأنها" :الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط ورسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية و المادية المتاحة في وسط اجتماعي معين، قصد تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاقتصادية في نواحيها المختلفة كالتعليم والصحة ومن ثم الوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية.[2]

كذلك الاقتصاديون العرب أعطوا تعريفات عديدة ومتنوعة لمصطلح التنمية الاقتصادية، منها مثلا تعريف **صلاح الدين نامق** في كتابه "نظرية التنمية الاقتصادية" يعرفها كالتالي: "هي عملية تطورية تاريخية طويلة الأمد

[1]– عمر حسين، التنمية و التخطيط الاقتصادي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1985، ص31.

[2]– مصطفى حسين ومحمد شفيق وأمية بدران، أبعاد التنمية في الوطن العربي،عمان: دارالمستقبل للنشر، 1995، ص120.

يتطور خلالها الاقتصاد القومي من اقتصاد بدائي ساكن إلى اقتصاد متحرك يزيد فيه الدخل القومي ودخل الفرد في المتوسط، أي إنها عملية تغيير اقتصادي واجتماعي وسياسي يؤدي في النهاية إلى تغييرات كلية في المجتمع.[1]

وتجدر الاشارة إلى أن هناك فرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي الذي يعرف على أنه توسع قدرة الدولة على انتاج السلع والخدمات التي يرغب فيها سكانها.

فقد أعطى شومبيتر Schumpeter في كتابه "نظرية التنمية الاقتصادية" تفسيرا لمفهومي النمو والتنمية، حيث يعرف النمو بأنه تغير تدريجي منظم يحدث في فترة طويلة نتيجة الزيادة العامة في الموارد، أما التنمية فهي تظافر وتفاعل القوى داخل النظام عندما تكون العوامل الأخرى ثابتة، وهي بذلك تغير تلقائي يظهر بفعل عمل قوى توسعية ضاغطة، ومن ثمة يعني النمو التغيرات الكمية التي تحصل بين المتغيرات الإقتصادية الإجمالية كالدخل الوطني والناتج الوطني والأنتاج الإجمالي، وحصة الفرد منها وتشتمل التنمية إضافة لذلك على مجمل التحولات الإقتصادية وغيرالإقتصادية التي تتحقق في دولة ما اعتمادا على سياسات وبرامج انمائية طويلة الأجل.[2]

وتتمثل أهمية السياسات العامة الاقتصادية في التنمية الاقتصادية من خلال تركيز السياسات الاقتصادية في أهدافها الرئيسية على تحقيق الرفاه العام من خلال تلبية المطالب العامة، وكذلك من التعريف الشامل للاستقرار الاقتصادي الذي يتضمن هدفين أساسيين:

[1]– جمعون نوال، "دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية"، مذكرة ماجستير (علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة الجزائر)،2005، ص23.

[2]– سايح بوزيد،"تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية الراهنة"،مذكرة ماجستير(علوم اقتصادية،تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية،جامعة تلمسان)،2007،ص48.

- الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة.

- تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.[1]

فالاستقرار الاقتصادي الكلي هو من الظروف الأساسية لإحداث التنمية الاقتصادية والذي يتوجب أن يتدعم بالظروف اللازمة لانجاح السياسات العامة الهادفة إلى تحقيق تنمية اقتصادية، فمعروف أن تحقيق التشغيل الكامل يؤدي إلى الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وبالتالي فإن تحقيق التنمية الاقتصادية يجب أن يسير جنبا إلى جنب مع تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث يحصل الأفراد على ثمار ومكاسب التنمية، إذ أن غياب الاستقرار الاقتصادي يحول الكثير من الاستثمارات المنتجة إلى استثمارات

غيرمنتجة، وإذا أخذنا بعين الاعتبارحالة الدول النامية فإن الأزمات الاقتصادية التي مرت بها دفعت بالمؤسسات النقدية الدولية إلى التدخل ضمن ما يعرف ببرامج الإستقرار الإقتصادي أو برامج التثبيت التي تهدف إلى تخفيض العجز في الموازنة العامة بواسطة ضغط الانفاق الحكومي وتخفيض العجز في الحساب الجاري.[2]

والشكل التالي يوضح فكرة مختصرة عن برامج الاستقرار الاقتصادي.

الشكل (03):الأهداف والسياسات والأغراض الوسيطية في برامج الاستقرارالاقتصادي الكلي

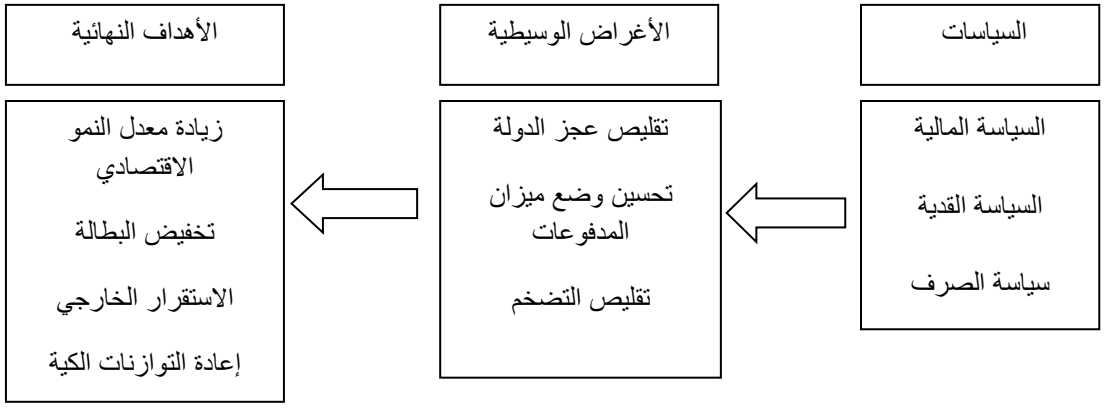

المصدر: وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق،ص 68.

[1]- عبد المجيد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية-تحليل كلي جزئي-،القاهرة : زهراء الشرق،2007، ص213.

[2]- وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص68.

فيبرزلنا من خلال تحليل مبسط لهذا الشكل أن برامج الاستقرارالاقتصادي في السياسات العامة الاقتصادية تهدف إلى تحقيق أهداف وسيطية تتمثل في تقليص عجز الدولة وتحسين وضع ميزان المدفوعات اضافة إلى تقليص التضخم للوصول "إلى أهداف نهائية تتمثل في زيادة معدل النمو الاقتصادي وهو ما يزيد من القدرة الانتاجية مما يساعد على تخفيض البطالة، اضافة إلى تحقيق الاستقرار الخارجي الذي بدوره يضمن إعادة التوازنات الاقتصادية الكلية.

المبحث الثاني: علاقة الاستقرار السياسي بالاستقرار الاقتصادي

يعتبر الاستقرار الاقتصادي من العوامل الاساسية للتنمية الاقتصادية وذلك من خلال حاجة برامج هذه الأخيرة إلى التخطيط والتمويل من طرف الدولة، وهذا ما يوحي بوجود علاقة بين الاقتصاد والسياسة، وبالتالي وجود علاقة بين التنمية الاقتصادية بالاستقرار الاقتصادي من جهة والاستقرار السياسي من جهة ثانية، وهي كلها تشكل بيئة متكاملة تتحدد ضمنها مرتكزت التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: علاقة الاقتصاد بالسياسة

لقد أدت التغييرات الكبيرة التي اجتاحت العالم خلال الفترة الأخيرة إلى تنامي الإدراك العام لدى البلدان النامية نحو ضرورة التغيير لكون حكوماتها قد غدت مسؤولة أمام شعوبها، في ظل تنامي الخيارات التي تصاحبها تطلعات واعدة نحو تنمية المجتمعات للأجيال الحالية والمستقبلية.

وقد صاحب هذا التنامي في الإدراك لمسؤولية الحكومات أمام مواطنيها ازدياد في الإشارة المباشرة من قبل العديد من الأطراف المعنية بقضية إحداث التنمية الشاملة في داخل المجتمع إلى الدور الفاصل والحاسم الذي تلعبه " الإدارة الرشيدة " في تحسين أوضاع البشر داخل المجتمع، وما يمكن لها أن توجده من حلول ناجعة لمسائل الفقر والظلم الاجتماعي وانعدام الأمن وتحسين الخدمات العامة صوب هدف تحقيق المصلحة العامة الذي يعد هدفا معلنا لكل النظم السياسية والإدارية في العالم.[1]

فمهما إختلفت طبيعة الدولة ا فإن دور ها في النشاط الاقتصادي لا يمكن تجاهله فدور الدولة لا يتوقف عند وظائفها التقليدية ولم يعد يقتصر على توفير الخدمات التي تمتنع المشروعات الخاصة عن تقديمها لجمهور المواطنين بل إمتد إلى تدخل في النشاط الاقتصادي، وقد اختلفت طبيعة دور الدولة في النشاط الاقتصادي كالتالي[2]:

[1] –مصطفى أبوبكربعيرة،"لا تنمية مستدامة بدون ادارة قوامة"، ص08.، مأخوذ من:
http://unpan1.un.org/intradoc/images/docgifs/UNPAN-small.gif (يوم 22/4/2015، 50: 15)

[2] –دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص37.

أ/ الدولة الحارسة: وقد ترتب على ذلك أنّ وظيفة الدولة هو القيام بأعمال الأمن والحماية والعدالة والدفاع أي أنها تكون حارسة للنشاط الاقتصادي، ولا مانع في إقامة بعض المشاريع العامة، هذا وقد سادت أفكار صحة النظرية الكلاسيك لفترة طويلة إلاّ أنّ حدثت مشكلة الكساد الكبير عندها بدأ الاقتصاديون يتشككون في الكلاسيكية بعد عجز اقتصاديات الدول عن إعادة توازنها بطريقة آلية كما كان يدعي الكلاسيك.[1]

ب/ الدولة المتدخلة: اتضح مع تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ضرورة التخلي عن مفهوم الدولة الحارسة، وانتشر بدله مفهوم الدولة المتدخلة خاصة بعد أن ساد العالم الكساد العالمي الكبير في 1929، وفي الوقت ذاته برزت أفكار النظرية الكنزية للاقتصادي الإنجليزي كينز خلال الثلاثينات من القرن الماضي، ولقد جاءت أفكار كينز معاكسة تماما لأفكار الكلاسيك، التي رسمت السياسات الحكومية الواجبة الإتباع للخروج من الأزمة.[2]

وقد ترتب على ذلك أنّ وظيفة الدولة تغيرت، فأصبح لها دورا متزايدّا في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى وظائفها التقليدية مثل الأمن والحماية والعدالة وإقامة المرافق العامة.

ج/ الدولة الاشتراكية: بعد الحرب العالمية الأولى سادت مبادئ الاقتصاد الاشتراكي حيث ارتبط دور الدولة بالإحلال محل قوى السوق، وعندها بدأ ينتشر مفهوم الدولة المنتجة أو الدولة الاشتراكية، الأمر الذي دعم انتشار أسلوب التخطيط المركزي على الصعيدين العملي والأكاديمي، وقد تبنت هذا الاتجاه عدد من دول العالم الثالث، ذلك أنّ معظم دول العالم الثالث كانت وقتها حديثة العهد بالاستقلال وكانت تتطلع إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والارتقاء بأنظمتها ومؤسساتها، وبالطبع فإنّه في ظل وجود تلك الإيديولوجيات اقتنعت هذه البلدان كغيرها بأنه لا يمكن حدوث التنمية دون تدخل مباشر من جانب الدولة.[3]

ومن هذا فإن مراجعة دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوقت الحاضر ستستقر على مفهوم جديد لدور الدولة ليس بالضرورة أحد الأدوارالثلاثة سالفة الذكر، فالظروف التاريخية والاقتصادية والاجتماعية تلعب

---

[1] – سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، القاهرة: وكالة الأهرام للتوزيع، 1994، ص85.

[2] – المرجع نفسه، ص90.

[3] – سعيد النجار، نحو استرايتجية قومية للإصلاح الاقتصادي، القاهرة: دار الشروق، 1991، ص25.

دورا هاما في ذلك، وبصفة عامة أنّ دور الدولة يتضح أكثر عند وضع وتنفيذ السياسة الاقتصادية للبلاد، ويمكن القول أن افرازات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الراهنة جعل من الدورالحديث للدولة في النشاط الاقتصادي يتجلى في توفير الموارد اللازمة لتنفيذ السياسات العامة الاقتصادية الهادفة إلى تحقيق المنفعة العامة و تليبة احتياجات الأفراد.

هذا وإن كان موضع سيطرة الدولة على الموارد الاقتصادية هو أمرا هاما وضروريا لحسن استخدام الموارد وتنميتها وتوفيرالعدالة والاستقرار، لا يعني أن تقوم الدولة بإدارة العلاقات الاقتصادية والتدخل المستمر بشكل مباشر، إنما المقصود بذلك هو قيامها بتنظيم إدارة الموارد الاقتصادية في اتجاه عام متناسق مع أهداف الدولة، وأن تكون للدولة القدرة على منع أي انحراف من شأنه أن يهدد مصالح المجتمع.

وتجدر الإشارة إلى أنّ حجم هذا الدور ارتبط تماما بحجم مالية الدولة عبر المراحل التاريخية المختلفة التي مرت بها المجتمعات ولهذا وحتى يتحدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي لابد من وجود سياسة مالية لهذه الدولة يتحدد من خلالها وفي إطار علاقتها بباقي السياسات الاقتصادية، وبالتالي تحقق الأهداف المطلوبة والمتفق عليها من جميع أفراد المجتمع.[1]

كما أن وظائف الدولة وتدخلها بغض النظر عن ممارسة هذه الوظائف أو عدم ممارستها تتمثل في[2]:

1/ الوظيفة الحمائية: وهي تشمل الاهتمام بالأمن الداخلي والخارجي حيث تضمن استقرار المجتمع بحفظ الأمن والنظام العام وتطبيق القوانين ومقاومة الجريمة وحماية الملكية بكل أشكالها وفض النزاعات بين أفراد المجتمع، بالإضافة إلى مهمة الدفاع ضد الاعتداءات الخارجية لتحقيق العدالة وتوفير الخدمات والمساعدات الاجتماعية وهذه كلها وظائف تقليدية للدولة.

[1] – دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص37.

[2] – محمد لطفي فرحات، ثورة المجتمع –مدخل إلى علم الاقتصاد– ، ط2 ، ليبيا: دار الجماهيرية ،2004، ص141.

2/الوظيفة الإنتاجية والتجارية: وهي الإهتمام بالصناعة والزراعة وتوفيرالبنية الأساسية وطرق والموصلات والخدمات البريدية والحماية التجارية، بالإضافة إلى إصدار النقود والإشراف على الموازين والمكاييل والمقاييس وتوفير الإستشارات اللازمة لصناعة والتجارة.

3/**الوظيفة التطويرية:** وتهتم بالتعليم والصحة وتطوير البيئة والبحث العلمى وتقدم بعض الخدمات الاجتماعية الاخرى كالضمان الاجتماعي، وتملك وتدير بعض المشروعات العامة وتقوم ببناء الطرق والجسور، المدارس والمستشفيات، الحدائق العامة والملاعب...الخ.

4/الوظيفة الإدارية: تتعلق بالتشريع والقواعد القانونية التي تنظم عمل الدولة سواء في النشاط الاقتصادي وغير الاقتصادي والعلاقة بين ما تنفقه وبين الواجبات الملقاة على عاتقها والبحث عن مصادر التمويل المناسبة وغيرها من الخدمات الإدارية الأخرى.

كما أن المتتبع للعلاقات المتبادلة بين الاعتبارات السياسية والسياسة المالية يلاحظ أنَّهما سياستان لا يمكن الفصل بينهما، فمن الناحية التقنية نجد أن القرار الخاص بكمية الإنفاق والقرار الخاص بتمويل هذا الإنفاق فلا يمكن اعتبارهما قرارين منفصلين.[1]

هذا وأن الباحثين قد أفرزوا عددا من النظريات لشرح العلاقة بين الإقتصاد والسياسة، و كذا مقتربات بارزة لها تأثير عميق في الشؤون الثقافية و السياسية القومية الإقتصادية و التي تفترض وتؤيد تفوق السياسة على الإقتصاد، فاليبيرالية الإقتصادية التي انبثقت عن حركة التنوير في كتابات آدم سميث (Adam Smith) التي تفترض وجود السياسة و الإقتصاد من الناحية المثالية على الأقل، في مجالات معينة ، والماركسية التي برزت في منتصف القرن التاسع عشر كرد فعل على الليب ا رلية والإقتصاد الكلاسيكي، و التي تتمسك بأن الإقتصاد هو الذي يحرك السياسة وأن النزاع السياسي ينجم عن الصراع بين الطبقات حول توزيع الثروات.[2]

[1]– فريح زينب، "دور العامل الاقتصادي في التوحلات السياسية الراهنة بالمنطقة المغاربية"، رسالة ماجستير (تخصص علوم سياسية وعلاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة)،2013، ص10.

[2]– المرجع نفسه، ص11.

فبعض الدول تمتلك إنتاج القوة بواسطة قدرتها على الإستثمار المباشر في دول أخرى وهو ما يمكنها من التهديد بمنع شركاتها من الإستثمار في دولة أخرى، ودول أخرى تملك قوة سوقية بواسطة إمتلاكها لأسواق واسعة ومربحة تمكنها من فرض تعريفات جمركية أو نظام الحصص على صادرات دولة أخرى وذلك في سياق الوصول إلى بعض الأهداف السياسية أو الاقتصادية.[1]

إن القول بأن الإقتصاد أكثر أهمية اليوم من أكثر من أي وقت مضى، يمكن أن يعني واحد أوأكثر من الأربعة الأشياء التالية وذلك حسب **سبايروس إكونوميدس وبيتر والسون:**

– وسائل إقتصادية(Economic Means) : وتشمل التعريفات والحصص، التلاعب بالعملة، والمعونة والعقوبات الإقتصادية التي هي الآن أكثر أهمية لاسيما في ظل التراجع عن إستخدام المباشر للقوة.

– غايات إقتصادية(Economic Ends) : و يشتمل على:العمالة،إنخفاض التضخم، النمو، و التنمية .

– آثار إقتصادية(Economic Implications) : إن الأفعال السياسية والأفعال الأخرى تملك اليوم توريطات إقتصادية أكبر بكثير أو إنعكاسات إقتصادية.

– أسباب إقتصادية (Economic Causes): إن أكبر عدد من الأعمال الهامة والسياسية وغيرها من الأحداث، بما في ذلك تحقيق السلام و إندلاع الحرب، لها أسباب إقتصادية.[2]

وهذه الأشياء لا يمكن إلا للدولة لوحدها أن تقوم بها وتتحكم فيها بقرارات نابعة من صناع القرار في الدولة، وهو ما يعتبر عملية سياسية، هذا ما يؤكد العلاقة الوثيقة بين الاقتصاد والسياسة، وهذا من خلال حاجة القرارات والسياسات للموارد اللازمة لتنفيذها وتلبية الحاجات العامة للأفراد.

[1]-Spyros Economides & Peter Wilson, ***The Economic Factor in International Relations***, New York: I.B.Tauris Publishers, 2001, p3.

[2]–Spyros Economides & Peter Wilson, op,cit,p11.

المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية بين دورالدولة والقطاع الخاص

إن العمل على وضع برامج للتنمية الاقتصادية أوالإسراع بها يهم الدول الغنية والفقيرة على حد سواء فالدول الغنية ترغب في الاحتفاظ بمعدلات تنمية مرتفعة حتى يمكن تجنب الكساد والركود طويل الأمد وما لم يكن معدل التنمية مرتفعا فان هذه الدول قد تعانى من زيادة الإنتاج عن الحدود المطلوبة مقابل الطلب الكلي، ومن ثم تواجه مشكلة الكساد والركود والبطالة على الأمد الطويل فى حين تكون التنمية الاقتصادية مطلبا ملحا للدول الفقيرة كأحد الحلول اللازمة لمواجهة التطرف والحد من تكريس التبعية وترى أوساط الأمم المتحدة أن العوامل الاجتماعية من أكبر الأسباب فى إشعال الصراعات ومن ثم يجب على استراتيجيات التنمية السعى الى تحقيق التوزيع العادل للدخول والعوائد الاقتصادية والثروات للحيلولة دون تفجر الصراعات وهذا هو مقصد التنمية الاقتصادية .[1]

ومنه فإن أبرز ما تنطوي عليه عملية التنمية هي إحداث تغيير جذرى في المجتمع يقضي به على مسببات التخلف وأن إحداث هذا التغيريكون في هيكل المجتمع على كافة مستوياته الإقتصادية والإجتماعية وهو القاسم المشترك بين كافة تجارب التنمية الاقتصادية.

ويرى الاقتصاديون أن من الأهمية تعزيز تعبئة المدخرات المحلية والتي تعتبر شرطا من الشروط الأولية لتحقيق معدل مناسب من الاستثمارات ومن ثم التنمية الاقتصادية ويمكن تحديد هذه الوسائل فيما يلي[2]:

* ضرورة زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي، وهذا من خلال عدالة توزيع الدخول لأنه المحدد الأساسي للطاقة الادخارية وهذا لن يأتي إلا من خلال الحد من ظاهرتي الفقر والبطالة.
* تطوير وتحرير قطاع التأمين باعتباره من أهم آليات تعبئة المدخرات الاجتماعية.
* العمل على تخفيض تكلفة فتح حسابات إدخارية، وهذا لجذب صغار المدخرين، وتطوير أداء الصناديق الادخارية وتوجيه احتياطياتها إلى الاستثمار فى سوق رأس المال.
* العمل باستمرار على فتح مجالات جديدة للاستثمار وتوظيفها توظيفا جيدا ، فتعد صناديق الاستثمار مثالا

[1]– محمد نبيل الشيمي،" التنمية الاقتصادية في الدول النامية ووسائل تمويلها"، مجلة الحوار المتمدن، (العدد: 2538)، د س ن، ص1.
[2]– المرجع نفسه، ص2.

جيدا أو كأداة من أدوات الاستثمار الحديثة باعتبارها وعاء ماليا لتجميع المدخرات واستثمارها في الأوراق المالية بواسطة خبراء متخصصين فضلا عن أن المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر في الصندوق أقل منها في حالة استثماره مباشرة.

كما أن هناك ثلاث عوامل داعية الى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وهي[1]:

1- إخفاق آلية السوق وعدم قدرة القطاع الخاص على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

2- وجود ما يسمى بالسلع العامة أو الاجتماعية (الخدمات).

3- الإحتكار الذي قد يبرز في النظم القائمة على مبدأ المنافسة الكاملة.

وتمارس الدولة أربعة وظائف أساسية في الإقتصاد الحديث وهي الوظيفة التخصصية، الوظيفة التوزيعية، الوظيفة التنظيمية والتشريعية، الوظيفة الإستقرارية.[2]

كما تعد الفرضية التي صاغها الاقتصادي **غرشنكرون** (A.Gerschenkron) بعد دراسته لتجربة التصنيع في أوربا، التي تنص على أن" الدولة تلعب دوراً أكبر في عملية النمو كلما كان الاقتصاد أكثر تخلفاً " من أكثر الفرضيات شيوعاً في الأدب الاقتصادي، الذي يتناول دور الدولة في عملية التنمية.

غير أن أفضل صياغة لفرضية **غرشنكرون** تلك التي قدمها **ايكشتاين** A.Eckstein و ربط فيها حاجة الاقتصاد إلى التدخل المكثف للدولة بالعوامل آلاتية:[3]

1- كلما كان مدى أهداف التنمية الاقتصادية واسعاً، من الناحية الكمية والنوعية.

2- كلما قصر الأفق الزمني الذي تحتاجه عملية تحقيق الأهداف.

3- كلما زادت ندرة الموارد والوسائل المتاحة لتحقيق هذه الأهداف.

---

[1]- بونوة شعيب، مولاي لخضر عبد الرزاق،" دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية ، دراسة حالة الجزائر"، مجلة الباحث، العدد07، 2010،ص28.

[2]- المرجع نفسه، ص30.

[3]- فلاح خلف الربيعي، "التنمية الاقتصادية بين دور الدولة و القطاع الخاص"، ص1 ، مأخوذ من: http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=333 (يوم2015/5/11على16:00).

4-كلما زادت العوائق غير الاقتصادية الناتجة عن ضعف مرونة أوجمود البنيان الاجتماعي والثقافي والمؤسسي، لأن هذه العوامل ستنعكس بدورها على الترتيبات التعاقدية والقانونية، ودرجة التحضر وخصائصه، ودرجة الحراك الاجتماعي، وطبيعة البناء الطبقي، وتركيبة القوى السياسية وحجم المشاركة الشعبية في صياغة وتنفيذ القرارات التنموية، ونظام القيم السائد.

5-كلما زادت درجة التخلف النسبي للإقتصاد.

كما يرى "**ايكشتاين**" أن هناك ارتباط موجب بين مستوى التنمية المتحقق وبين الفرص المتاحة للقطاع الخاص لممارسة الاختيار والمبادرة الفردية، إلا أنه يؤكد من ناحية أخرى على أن القيود الداخلية في الدول النامية وبخاصة القيود التقنية والموارد لا تترك مجالاً واسعاً لإختيارالشكل الملائم لعملية التنمية.

وفي المجال الاقتصادي يميز "**ايكشتاين** " بين خمسة أصناف من التدخل الحكومي وهي:[1]

1- التدخل الحكومي لتوفير رأس المال الاجتماعي بما في ذلك الحفاظ على القانون والنظام في المجتمع, تحديد الالتزامات القانونية والتعاقدية وتنفيذها, تقديم التسهيلات التعليمية والصحية, والقيام بالوظائف العسكرية والدفاعية.وهي كلها يجري تجهيزها عادة من قبل وكالات حكومية.

2- توفير البنية الارتكازية الاقتصادية، مثل المصارف المركزية والتسهيلات النقدية والمالية، والطرق العامة والمرافق العامة الأخرى كالماء والكهرباء ووسائل المواصلات والاتصالات.

3- تطبيق الرقابة المباشرة وغير المباشرة من خلال إجراءات متنوعة مثل التعريفة الجمركية والضرائب والدعم وتقنين السلع والائتمان والرقابة على الأسعار.

4 - إقامة بعض المشروعات الحكومية، التي تتراوح بين إدارة بعض الصناعات أو بعض المشروعات العامة في صناعات مختلفة، أوالملكية العامة لبعض أو كل وسائل الإنتاج.

5- التخطيط المركزي الذي قد يشتمل على تركز كامل أو جزئي في عملية صنع القرار الاقتصادي في مجلس تخطيط قومي مركزي.

كما يعتبر انطلاق الثورة الصناعية في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، البداية الحقيقية لتشكل ملامح النظام الرأسمالي الجديد فشهدت هذه المرحلة ازدهار النشاط الصناعي، وبروز الرأسمالية الصناعية كقوة

[1]– فلاح خلف الربيعي، مرجع سابق، ص1.

فاعلة اقتصادياً واجتماعيا، وكانت وظائف الدولة تنظيمية مقتصرة على الحد الأدنى(الأمن والقضاء والجيش والدبلوماسية) ، أما الوظائف الأخرى فكانت من اختصاص القطاع الخاص، وكان محظورعلى الدولة أن تتدخل في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، وقد ساهم في تعزيز هذا الموقف الأفكار الليبرالية للاقتصاديين الكلاسيك وفي مقدمتهم آدم سميث التي جاءت لدعم موقف الدولة من القطاع الخاص، فقد أكد آدم سميث على أهمية ضرورة تركيز الدولة على أداء وظيفتها كدولة حارسة، وحصرها بثلاث وظائف أساسية هي الدفاع، وتوفير الأمن والعدالة لحماية الملكية الخاصة، فضلا عن قيامها بالمشاريع التي يعجز الرأسماليون عنها أولا يرغبون بها، وبذلك جعل وضع الوظيفة الثالثة في إطار شديد المرونة، تحدده التغييرات التي يمكن أن تطرأ على ظروف عملية النمو الاقتصادي .كما طالب الدولة بالمحافظة على مبدأ الميزانية المتوازنة، التي لا يكون فيها للضرائب أوالأنفاق العام أثار على النشاط الاقتصاد.[1]

بناءاً على ما تقدم نستطيع القول أن الأفكار الليبرالية للإقتصاديين الكلاسيك لم تكن هي السبب وراء موقف الدولة الحيادي في تلك المرحلة، وأن ما كانت تلك الأفكار هي نفسها نتاج لذلك الواقع الاقتصادي، الذي كانت سمته الرئيسة الحرية الاقتصادية وضعف تدخل الدولة في الشأن.

ولقد تجسد هذا التوجه بقيام الحكومة بتوفير السلع والخدمات وتوجيه الإنتاج ، كما استهدفت تحقيق التوزيع العادل للدخل وتحقيق الاستخدام الأفضل للموارد فأصبح تدخل الحكومة بارزاً في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية، وتحققت إنجازات إنمائية كبيرة في الصحة والتغذية والتعليم ،ورغم هذا التطور في وظائف الدولة إلا أن السياسات الكينزية كانت تنصح أيضاً بعدم قيام الدولة بمزاحمة للقطاع الخاص في ميدان الإنتاج، وحصر مهمتها في توفير عناصر رأس المال الاجتماعي. على أن تترك للقطاع الخاص مهمة تجهيز رأس المال الإنتاجي المباشر، وفي هذه المرحلة منحت الحكومة صلاحيات لم يكن يسمح بها الفكرالكلاسيكي يمكن تلخيصها بما يأتي[2]:

[1]- حسين عمر، مبادئ المالية العامة، الكويت: مكتبة الفلاح للنشر،2002 ، ص14.

[2] –فلاح خلف الربيعي، مرجع سابق، ص2.

1- التأكيد على أهمية الوظيفة التوزيعية للحكومة في المحافظة على العدالة في توزيع الدخول.

2- التأكيد على أهمية الوظيفة الاستقرارية للحكومة المتمثلة في تحقيق استقرار الأسعار والنمو الاقتصادي والعمالة الكاملة.

3- التأكيد على أهمية الوظيفة التخصيصية للحكومة المتعلقة بمعالجة نواحي القصور والفشل في عمل جهاز السوق، للوصول إلى التوزيع الكفء للموارد.

ومما تقدم يمكن القول أن القرار الاقتصادي في الدول المتقدمة متغير تابع لحالة النشاط الاقتصادي، فالمتغيرات الاقتصادية الكلية هي المتغيرات الرئيسية التي تتحكم في قرار الدولة حول التدخل في النشاط الاقتصادي من عدمه، أما القرارالاقتصادي في دول المنظومة الاشتراكية السابقة كان متغير تابع لإيديولوجيا النظام السياسي وكانت هذه الأيديولوجيا الماركسية توصي بضرورة ملكية الدولة لوسائل الإنتاج والثروة، وإزاحة القطاع الخاص خارج ميدان النشاط الإنتاجي باعتباره نشاطا اقتصاديا يقوم على استغلال الطبقة العاملة ، فيما يعتبر القرار الاقتصادي في معظم الدول النامية متغير تابع لردود أفعال النظام السياسي على الضغوط الخارجية والداخلية، بعدها يتحول هذا القرار إلى توجهات لرسم الخطوط العامة للسياسة الاقتصادية والموقف من القطاع الخاص.[1]

وعليه فإن أي إستراتيجية تستهدف تكوين قطاع خاص قوي ومنافس كفء للقطاع العام يمكنه المشاركة بفاعلية في عملية التنمية الاقتصادية، لابد لها من توفير العناصر الآتية :

أ- بنية تشريعية توفر قوانين المنافسة، وقوانين الإفلاس والقانون التجاري.

ب- بنية تحتية في المجالات التي لا يستطيع القطاع الخاص تأمينها.

ج- تأمين بيئة اقتصادية مستقرة.

د- نظام مالي مستقر وفعال يعمل في ظل إطار تنظيمي يوفر الأمان والسلامة ويعزز المنافسة، ويحمي المودعين، ويخلق الثقة في السوق المالية.

[1]- فلاح خلف الربيعي، مرجع سابق، ص4.

هـ -إستراتيجية تصحيحية تزيل التشوهات في الاقتصاد التي تعرقل تحقيق التخصيص الكفوء للموارد.[1]

و اضافة لهذا فأن القطاع الخاص وآليات السوق من ناحية والقطاع العام والتخطيط من ناحية ثانية ليست بدائل كاملة لبعضها ، فلكل منهما حدوداً ولا يقدر أي منهما منفرداً على إنجاز كل المهام التي تتطلبها عملية التنمية في البلدان النامية، وفي ظروف الأزمات التي تعيشها معظم البلدان النامية لا يمكن أن يعهد بعجلة قيادة عملية التنمية إلى السوق والقطاع الخاص، ولابد أن تكون تلك العملية من مسؤولية الدولة وجهازالتخطيط ، على أن يعمل السوق كآلية مساعدة يعتمد عليها بشكل رئيسي ،و تحقيق هذه العملية يتطلب معالجة عيوب التخطيط ، ونواحي الفشل والقصور في أجهزة الدولة والقطاع العام ، عن طريق:

أ–ضرورة أجراء التطوير المستمر للكوادر البشرية والأساليب والأدوات التكنيكية اللازمة لإعداد الخطط الاقتصادية لكي تتواءم مع التغييرات المستمرة في الاقتصاد الوطني وفي البيئة الدولية.

ب– ضرورة أجراء التطوير المستمر في أجهزة الدولة الإدارية وتنقيتها من مظاهر الفساد الإداري، وإضفاء نوع من الشفافية على أنشطتها، مع ضرورة تطوير أساليب عمل القطاع العام وإعادة هيكلته وتنظيمه لتأهيله لعملية المنافسة مع القطاع الخاص المحلي والأجنبي .

ويمكن القول أن الدول التي تتبنى أيديولوجيا رأسمالية بالدين، وهي أيديولوجيا ليبرالية كاملة على الجانب الاقتصادي، ولكنها مركزية غير ديمقراطية على الجانب السياسي كما أنه موقف يرتبط بالعامل السياسي ارتباط وثيق فهدف الدولة هو إقناع الجمهور بالمشاركة بالفائض الاقتصادي المتولد عن الريع النفطي.[2]

المطلب الثالث: دور التنمية الاقتصادية في تحقيق الاستقرار السياسي

انطلاقا من أن التنمية الاقتصادية بمختلف برامجها وكذا العمليات أو الأهداف التي تصبو إليها لا يمكن لها أن تكون بمعزل عن البيئة التي تحدث فيها، وبالتالي فإن هنالك العديد من العوامل التي تؤثر عليها أو تساعد في تجسيد مخططاتها، فيعتبر الاستقرار السياسي ذو علاقة وثيقة بالتنمية الاقتصادية.

---

[1]– فلاح خلف الربيعي، مرجع سابق .

[2]– عبدالمنعم السيد علي، " دور الدولة المتغير في التنمية الاقتصادية" : مجلة بحوث اقتصادية عربية، القاهرة: المجلد الثالث، العدد الخامس، 1996 ص ص 120–125.

وفي معرض الجدل التاريخي الذي قام حول دور الإدارة الجيدة في تحقيق التنمية المستدامة داخل المجتمع، يمكن النظر إلى الاهتمامات الأدبية المتنامية بقضايا التنمية الاقتصادية؛ حيث أنها كانت المفهوم الأكثر شيوعا خلال تلك الفترة، و لم تحتل التنمية الإدارية وقضاياها أي مكان في كتابات رواد تلك الحقبة من أمثال **جون ماينارد كينز**(1883 -1946) و**ج .شومبيتر** (1883–1950)وغيرهم، الذين كان اهتمامهم منصباً بشكل أساسي على القضايا الاقتصادية ودورها في إحداث التنمية المستدامة في داخل المجتمع، وتم الحديث على أن الإدارة تمثل فقط أحد عناصر العملية الاقتصادية.[1]

فأهمية التنمية الاقتصادية تتجّلى في العنصرين التاليين:

أولا :التنمية وسيلة لتقليص الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والدول المتقدمة:

من أجل تقليص حدة الفجوة الاقتصادية والتقنية الموجودة بين الدول المتقدمة والدول النامية، يجب على هذه الأخيرة تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية للنهوض والسير بركب الدول المتقدمة وفي هذا الإطار لابد أن نشير إلى مجموعة من العوامل التي زادت من حدة هذه الفجوة حيث يمكن حصرها في المجموعتين الآتيتين[2]:

1-مجموعة العوامل الاقتصادية: تمس هذه العوامل الجانب الاقتصادي، و تتمّثل في:

- التبعية الاقتصادية للخارج.
- سيادة نمط الإنتاج الواحد.
- ضعف البنيان الصناعي والمنظومة الزراعية.
- نقص رؤوس الأموال.
- انتشار البطالة وخاصة البطالة المقنعة.

[1]- مصطفى أبو بكر بعيرة، مرجع سابق، ص6.

[2]– زيروني مصطفى،" النمو الاقتصادي و استراتيجيات التنمية –حالة اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا–"، رسالة دكتوراه (علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة الجزائر)، 2000، ص14.

- إنخفاض متوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة.
- سوء إدارة المنشأة وعدم كفاءة الجهاز الحكومي.
- إستمرارية أزمة المديونية الخارجية.
- ضعف الجهاز المصرفي في تعبئة الادخار.

وكذا مجموعة من العوامل غير الاقتصادية وتتمثل في:

- الزيادة السكانية الهائلة.
- إنخفاض المستوى الصحي.
- سوء التغذية.
- انخفاض مستوى التعليم وإرتفاع نسبة الأمية.

وعليه يجب على البلدان النامية العمل على تجاوز هذه العوامل بنوعيها تدريجيا وذلك بتبّني رؤية واستراتيجية مدروسة وواضحة من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية لتضييق الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة.[1]

ثانيا :التنمية أداة للاستقلال الاقتصادي: إن التنمية الحقيقية لابد أن تقوم على الاستقلال الاقتصادي وليس على تبعيته، فحصول البلدان النامية على الاستقلال السياسي لا يعني القضاء على حالة التبعية، خاصة في حالة ازدياد المشروعات التي تقيمها هذه الدول بعد الاستقلال والتي تحتاج فيها إلى التعامل التكنولوجي والمالي مع الدول المتقدمة، الأمر الذي يزيد ويعمق من روابط تبعية الدول النامية، ومن أجل التخلص من هذه التبعية لابد

[1]–جمعون نوال، مرجع سابق، ص26.

من تغيير الهيكل الاقتصادي للدولة، و ذلك بإحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات باستغلال الموارد المتاحة في الدولة استغلالا صحيحا وكاملا.[1]

إن القيام بأعباء التخطيط والقيادة وإدارة السلوك الإنساني على مستوى الدولة هو أمر بالغ الأهمية والخطورة لأنه يتعلق باستيعاب الماضي والتعامل مع الحاضر والعمل للمستقبل، وهو أمر يخص النخبة السياسية خصوصاً وجماهير المجتمع عموماً في إطار الدولة وتمثل علاقة أشبه بعلاقة الروح بالبدن، فإذا كانت جماهير الشعب تمثل البدن فان النخبة السياسية تمثل الروح التي تعد سبباً لفاعليته واستمراره.[2]

هذا ويدفعنا الحديث عن علاقة الاستقرار السياسي بالتنمية الاقتصادية إلى الحديث عن التنمية السياسة كعامل مهم في الاستقرارالسياسي من جهة ومن ثم الاقتصادي، فرغم الصعوبات التي واجهت الباحثين في مجال التنمية السياسية في تحديد مفهوم محدد وواضح، إلا أنهم حاولوا وضع بعض التعاريف التي قد تؤدي إلا تقريب الرؤى حول هذا المفهوم.

وقد أعطى روبير بيركنهايم (Robert Berghinham) خمسة مدلولات لمفهوم التنمية السياسية وهي[3]:

أ- مدلول قانوني: يهتم بالبناء الدستوري للدولة (بعد ديمقراطي).

ب-مدلول اقتصادي: تحقيق نمو اقتصادي وتوزيع عادل للثورة.

ج - مدلول إداري: ضرورة وجود إدارة عقلانية ذات فعالية وكفاءة.

د - مدلول سياسي: المشاركة في الحياة السياسية.

---

[1]–جمعون نوال، مرجع سابق، ص27.

[2]– محمد شطب عيدان المجمعي،" التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية"، على الرابط: http://www.startimes.com/f.aspx?t=31802290 (يوم2015/05/14على 13:30) ص07.

[3]– المرجع نفسه،ص09.

هـ- مدلول ثقافي: يتعلق بالتحديث وذلك نتيجة لثقافة سياسية معينة.

فيرى **لوسيان باي** (Lucien pye) ومن خلال تعريفاته العشرالتي قدمها للتنمية السياسية في كتابه" جوانب ومظاهر التنمية السياسية" بأن التنمية السياسية هي الشرط الضروري اللازم لتحقيق التنمية الاقتصادية.

هذا ما يجعل من الاستقرار في المناصب القيادية وانتقالها بطرق سلمية ضرورة قصوى من أجل أن تكون برامج ومخططات التنمية الشاملة بشكل عام والاقتصادية بشكل خاص تعمل في ظل الظروف والعوامل المساعدة على تجسيدها، ومن هذا يعتبر العامل السياسي عاملا قويا في عملية التنمية لأن عدم توفر الاستقرار كما هو موجود في معظم الدول النامية يشكل عائقا أمام التنمية، إذ يتطلب اتخاذ القرارات الاقتصادية التنموية التي تؤدي إلى إحداث التغيرات العميقة في الاستقرار السياسي للدولة، لكي تستطيع أن تعمل بجد لتغيير المجتمع نحو الأفضل والخروج من المشاكل تدريجيا لذلك فإنه يتطلب توفير بيئة

سياسية مهيأة قادرة على إدارة المجتمع وإدارة التنمية من أجل التقليل من ردود الأفعال الاجتماعية والسياسية وخلق إطار ديمقراطي ملائم.[1]

ومنه فإن علاقة التنمية الاقصادية بالاستقرار السياسي يكمن في دور الفواعل السياسية في تجسيد برامج ومخططات التنمية الإقتصادية، وهذا من منطلق أن التنمية السياسية القائمة على أساس التنشئة السياسية التي بدورها تهدف إلى زيادة الوعي السياسي وبالتالي ارتفاع مستوى الثقافة السياسية، وهذا مايساعد على تبني السياسات التي من شأنها أن تلبي المطالب الجماعية لأفراد المجتمع بصورة تشاركية وفي ظروف تتميز بالاستقرار التام على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

[1]– محمد شطب عيدان المجمعي،مرجع سابق،ص09.

خلاصة

مما تطرقنا إليه في هذا الفصل، فإن علاقة السياسات العامة الاقتصادية بالاستقرار السياسي هي علاقة تأثير متبادل ناتج تفاعل العوامل المؤثرة في كل منهما، وأنه كلما ارتكزت أهداف السياسات العامة الاقتصادية على تحقيق الغايات الكبرى للتنمية الاقتصادية، كلما زادت قدرة النظام على تحقيق الستقرار السياسي والمحافظة عليه.

التوازن الإقتصادي سواء الداخلي أوالخارجي شرط ضروري لتحقيق أهداف السياسة الإقتصادية للبلد والمتمثلة في التنمية والعدالة والاستقرار على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما أنه من أبرز محددات العلاقة بين السياسات الاقتصادية والاستقرار السياسي.

كما أن البيئة الاقتصادية المستقرة تعتبر ضرورة أساسية لتحقيق التنمية في اقتصاد أي بلد، ومنه ترشيد السياسات العامة الاقتصادية، هذا ما يجعل برامج التنمية أكثر عقلانية ورشادة.

هذا وإن الاستقرار السياسي هو الآخر يتأثر بعوامل ومتغيرات عديدة، فالتنمية الشاملة عملية تقوم وتتحكم فيها بقرارات نابعة من صناع القرار في الدولة، وهو ما يعتبر عملية سياسية، هذا ما يؤكد العلاقة الوثيقة بين الاقتصاد والسياسة.

لكي يكون القطاع الخاص قوي ومشارك بفاعلية في عملية التنمية الاقتصادية ، لابد له من توفر بنية تشريعية توفر قوانين المنافسة، وبنية تحتية في المجالات التي لا يستطيع القطاع الخاص تأمينها، وكذا بيئة اقتصادية ونظام مالي مستقرين.

الفصل الثالث: تأثير السياسات العامة الإقتصادية على الإستقرار السياسي في الجزائر

تمهيد

مما لاشك أن للسياسات العامة سواء الكلية أوالإقتصادية علاقات وتفاعلات مع مختلف المتغيرات الاقتصادية والاختماعية والسياسية التي تشكل في مجملها البيئة التي تتم فيها صناعة و تنفيذ البرامج والسياسات، فالسياسات العامة في البلدان العربية عموما والجزائرخصوصا هي نتاج تفاعل متغيرات داخلية وخارجية، هذه المتغيرات هي التي يكون لها من التأثير بما كان في رشادة السياسات الكلية و منها الاقتصادية.

ومن هذا فإننا سنتطرق في هذا الفصل إلى علاقة السياسات العامة الاقتصادية بالاستقرار السياسي في الجزائرمن خلال التطرق في للمبحث الأول إلى أهم السياسات العامة الاقتصادية المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2000-2014) والمتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي، وهذا من خلال التطرق إلى مضمون كل برنامج وأهدافه.

ثم نتناول في المبحث الثاني انعكاسات هذه السياسات المطبقة على أهم المجالات في الحياة العامة، وذلك من خلال التطرق إلى الانعكاسات الاقتصادية، من خلال أبرز التغيرات في المؤشرات الاقتصادية، ثم الانعكاسات الاجتماعية، من خلال ما تم إحداثه من برامج وماتم التوصل إليه من نتائج في الجانب الاجتماعي، وأخيرا الانعكاسات السياسية، من خلال التطرق إلى أبرز الأحداث والتحولات السياسية الداخلية.

المبحث الأول: أهم السياسات العامة الاقتصادية في الجزائر(2000-2014)

بعد تحسن الوضعية المالية في الجزائر جراء الإرتفاع في أسعار النفط الذي يشكل رفقة الغاز 98% من الصادرات، فقد شهدت السياسة الإقتصادية ابتداء من سنة 2001 تحولا رئيسيا في السياسات الاقتصادية، وانعكس ذلك في تطبيق كل من مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2004) والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، وكذا برنامج التنمية الخماسي(2010-2014).

المطلب الأول: برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004)

يعتبر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004) من منظور متخذ القرار في الجزائرمن السياسات العامة الاقتصادية المعروفة التي تهدف أساسا إلى دفع عجلة النمو في الجزائر من خلال التركيز على المشاريع القاعدية والداعمة للعمليات الإنتاجية والخدماتية.

إن إستراتيجية دعم الإنعاش الاقتصادي تستمد كل منطقها من النظرية "الكينزية" والقائمة على إدماج الدولة كعون اقتصادي فعال في الدورة الاقتصادية من خلال سياسة الإنفاق العمومي من جهة، والتركيز على تعزيز الطلب الكلي من جهة أخرى. [1]

فقد سطر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي أربعة أهداف عملية وثلاثة نوعية، فأمّا الأهداف العملية فتنطلق من إعادة تنشيط الطلب، التي يجب أن يسايرها دعم للنشاطات المنشئة للقيمة المضافة ومناصب الشغل، عن طريق ترقية المستثمرات الفلاحية ومؤسسات الإنتاج الصغيرة والمتوسطة، لاسيما المحلية منها، ورد الاعتبار للمنشآت القاعدية خاصة تلك التي تسمح بإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية وتحسين تغطية حاجات السكان في مجال تنمية الموارد البشرية[2].

وترمي هذه الأهداف العملية إلى ثلاث أهداف نوعية هي:

- مكافحة الفقر.
- إنشاء مناصب الشغل.

---

[1] - Gregory N. Mankiw, Macroéconomie Bruxelle: boek université, 2006, page 311.

[2]- ناجية صالحي و فتيحة مخنان،" أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014)"، مداخلة (أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم أثارالاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثماروالنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، 12/11 مارس2013، ص03.

– تحقيق التوازن الجهوي وإنعاش الاقتصاد الجزائري.

كما إنّ برامج التعديل المطبقة من أجل استرجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى، أدّت إلى تقليص معدل مستوى معيشة السكان، ومن ثم كان تركيز عمل الحكومة على تكثيف مسار الإصلاح ليشمل جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وتحريرالاقتصاد الوطني من أجل تمكين المؤسسات الجزائرية من أن تصبح المصدر الرئيسي للثروة الوطنية.

وهكذا فإنّ الحكومة توصلت إلى نتيجة تقضي بأنّه بدون تحضير فضاء اقتصادي ودون تعزيز قدرات الإنتاج المحلية وإنعاشها، ودون تعبئة الادخار المحلي، ودون إنشاء القدرة الشرائية، فإنّ إقامة استراتيجية للإنعاش القائمة على الإصلاحات الهامة لإطار التسيير وإصلاح هياكل الاقتصاد الوطني، قد تصطدم بعراقيل سريعة في التطبيق بل تزيد من حدة تفكك اقتصادنا على المستوى الجغرافي والاجتماعي .وعليه فمن الضروري القيام بعمل واسع النطاق لتصحيح آثار التفكيك وتهيئة بلادنا إلى إنعاش أفضل.[1]

ومن هنا، يجب أن تسمح الاستراتيجية المعتمدة بانطلاق النمو والحفاظ عليه بصفة مستديمة، حيث عمدت الحكومة على تحقيق النمو للناتج الداخلي الخام الحقيقي وبوتيرة سنوية بأكثر من 5%، من أجل تقليص البطالة والفقر، وخلق ما يقارب 850.000 منصب شغل خلال الفترة (2001-2004) .[2]

وتقوم هذه الاستراتيجية على تحفيز كبير من طرف الدولة التي ستجند مداخيل المحروقات لإنعاش الاقتصاد وتقليص نسبة البطالة ودعم الإنتاج الوطني عن طريق إنعاش الطلب.

ويرتكز برنامج الإنعاش على المحاور الآتية[3]:

– إعادة تنشيط الجهاز الوطني للإنتاج الذي يعد أساس إنشاء الثروات.

– تطهير محيط المؤسسة وإعادة تنشيطها.

– سياسة للنفقات العمومية تسمح بتحسين القدرة الشرائية.

---

[1]– المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001 ، الدورة العامة التاسعة عشرة، نوفمبر 2001، ص24.

[2]– المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي ، تقرير حول الظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2003 ، الدورة العامة 24 ، جوان 2004، ص32.

[3]– المرجع نفسه،ص33.

ويقوم منهج الحكومة على الفرضية القائلة بأنّه" :بعد استرجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى وتجميع الموارد الكافية، يتعيّن على الجزائر الشروع في انتهاج سياسة للنفقات تسمح بدعم النمو الاقتصادي عبر كامل التراب الوطني والحصول على طلب كافٍ على المستوى الوطني.[1]

وبالتالي، فإنّ المشاريع الواجب إدراجها في البرنامج عليها أن تشجع قدر الإمكان، استعمال المنتجات المحلية وتشغيل اليد العاملة المحلية.

إنّ المصادقة على برنامج دعم الإنعاش الذي خصص له مبلغ 525 مليار دج، منها ما يفوق نسبة 74 % تتدرج في إطار إعتمادات الدفع للسنتين الأوليتين من تطبيق البرنامج، حيث تستند إلى التشخيص الذي عرضته الحكومة والذي يسجل التناقض الذي عرفته وضعية البلاد والتي تميّزت بمؤشرات جيدة في مجال الاقتصاد الكلي مقابل نسبة نمو غير كافية وظروف اجتماعية صعبة بالنسبة للسكان.

-إنّ نسبة 3.2 % من معدل النمو للناتج المحلي الخام الحقيقي خلال الفترة (1995-2000) تبقى غير كافية لتلبية حاجات السكان المستعجلة لاسيما في مجال الشغل والسكن والمرافق الاجتماعية وتحسين ظروف المعيشة.

غيرأنه، وبالنظر إلى الوضعية الاقتصادية الجزائرية، فإن عملية الإنعاش الاقتصادي القائمة على تعزيز الطلب الكلي فقط يمكن أن تؤدي إلى نتائج عكسية، ذلك أنه لا يمكننا تجاهل الوضعية التي تعرفها مؤسساتنا العمومية وصعوبتها في تمويل دورتها الإنتاجية، ومنه ضعف الطاقات الإنتاجية الوطنية وعدم قدرتها على تلبية الطلب المحلي، إن هذه الوضعية يمكن أن تنجم عنها آثار جد سلبية وعوض إنعاش الاقتصاد قد يؤدي تعزيز الطلب (وفي غياب العرض المحلي الكافي لتغطيته)إلى الزيادة في حجم الواردات.

يمتد برنامج الإنعاش على فترة تنطلق من سنة 2001 إلى سنة 2004، ويتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها وإلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية .وستجد هذه الأعمال دعمها في جملة من التدابير الخاصة بإصلاح الهيئات ودعم المؤسسات.[2]

[1]-Le plan de relance économique : http: // membres.lycos.fr/ algo/ down load/ plan de relance.doc .(11/05/2015a 15 :30)

[2]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقريرحول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، مرجع سابق، ص122.

يتوزع هذا البرنامج الذي يتضمن غلافا ماليا قدره 525 مليار دج حسب المقومات المدرجة في الجدول الآتي:

الجدول (02): عرض مقومات برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004).

طبيعة الاعمال	رخص البرامج بمليار دج					مجموع رخص البرامج (%)
	2001	2002	2003	2004	2004/2001	
دعم الاصلاحات	6,0	11.0	13,0	15,0	45,0	8,6
الدعم المباشر للفلاحة والصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12,0	65,4	12,4
التنمية المحلية	32,4	42,9	35,7	3,0	114,0	21,7
الأشغال الكبرى	93,0	77,8	37,6	2,0	210,4	40,1
الموارد البشرية	39,4	29,9	17,4	3,5	90,2	17,2
المجموع	205,4	185,9	113,2	20,5	525,0	100

المصدر :تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001 ، مرجع سابق، ص 123.

إن تقسيم الغلاف المالي الإجمالي بهذا الشكل هو الذي تم اعتماده وعرضه خلال التصويت على البرنامج ضمن مجلس الوزراء المنعقد خلال شهر أفريل2001.[1]

وتميزبرنامج الإنعاش بتنمية مكثفة في المجالات الاقتصادية، وتجسيد ذلك في انجازات عديدة نذكر منها:

1- دعم النشاطات الإنتاجية:

أ/ الفلاحة: يندرج هذا البرنامج في إطارالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) وهذا من خلال:

- تكثيف الإنتاج الفلاحي خاصة المواد واسعة الاستهلاك وترقية الصادرات من المنتجات الفلاحية.

- إعادة تحويل أنظمة الإنتاج للتكفل أحسن بظاهرة الجفاف في إطار إجراء خاص.

[1]- بولحية عياش، "دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة مابين2001-2004"، مذكرة ماجستير(علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة الجزائر)2011، ص50.

- حماية النظام البيئي الرعوي وتحسين نوعية العلف.

- مكافحة الفقر والتهميش، لاسيما عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين، وقد قدرت تكلفة هذا البرنامج ب 65 مليار دج.[1]

ب / الصيد والموارد المائية: يتعلق الأمر في هذا الإطار على وجه الخصوص ب:

- تخصيص الموارد للصندوق الوطني المساعد في الصيد التقليدي والصيد البحري(FNAPAA) الوسيلة المفضلة لتشغيل وتنفيذ البرنامج.
- إنشاء مؤسسة للقرض من أجل الصيد وتربية المائيات، بفتح فرع لدى صندوق التعاون الفلاحي (CNMA) الذي يتمتع بشبكة للصناديق الواقعة على مستوى مراكز الصيد وتربية المائيات.
- إدخال لإجراءات جبائية، شبه جبائية،و كذلك جمركية رامية إلى دعم نشاط المتعاملين الاقتصاديين.
- معالجة ديون المهنيين المتعاقدين من طرف المستفيدين من مشاريع CEE و FIDA.

المبلغ الإجمالي لتمويل هذا البرنامج يقدر بـ 9,5 مليار دج.[2]

2-التنمية المحلية والبشرية:

أ-التنمية المحلية: إن البرنامج المقترح والمقدر بـ 113 ملياردج، يحدد نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات، والتدخل فيما يخص التحسين النوعي والمستدام للإطار المعيشي للمواطنين، وذلك من خلال:

- إنجاز المشاريع المرتبطة بالطرق (طرق لائية وبلدية) وتطهير الماء والمحيط، وكذلك الخاصة بإنجاز البنى التحتية للاتصال التي تشجع كلها على استقرار ورجوع السكان، ولاسيما منها المناطق التي مستها الأعمال الإرهابية خلال الأزمة الأمنية التي عرفتها البلاد.

---

[1]- مراد علة،"إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر"،مداخلة(قراءة تقييمية في السياسات الوطنية للتنمية الفلاحية وسبل تفعيل التكامل الغذائي العربي، الملتقى الدولي التاسع حول: في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف)، 24/23 نوفمبر 2014، ص 03.

[2]- كريم زرمان،" التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي2001/2009 "، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد السابع جوان،2010 ، ص 201.

- يستجيب هذا البرنامج لحاجات ملموسة، معبر عنها بمشاريع رامية إلى تنمية مستدامة على صعيد المجموعات الإقليمية.[1]

ب-التشغيل والحماية الاجتماعية: إن البرنامج المقترح بالنسبة لهذه الفترة في ميدان الشغل والحماية الاجتماعية يتطلب غلاف مالي يقدر ب 16 مليار دج .فهو يخص برامج الأشغال ذات الكثافة العالية لليد العاملة (TUP – HUMO) والمتعلقة بالولايات المحرومة.

إن هذه البرامج من شأنها أن تسمح بعرض إضافي ل 70.000 منصب شغل دائمين لتلك الفترة، أما عن النشاط الاجتماعي، يتعلق الأمر بنشاطات التضامن مع السكان الأكثر ضعفا وإعادة الاعتبار للمؤسسات المتخصصة واكتساب 500 حافلة نقل مدرسي للبلديات المحرومة 0,7 وأخيرا 3 ملايير دج ترمي إلى تأطير سوق العمل.[2]

3-تعزيز الخدمات العامة وتحسين إطار المعيشي:

في إطار الأشغال الكبرى للتجهيز والتهيئة العمرانية قدر الغلاف المالي بـ 210,5 مليار دج، هذا البرنامج يشكل من ثلاثة جوانب: التجهيزات الهيكلية للعمران، إعادة إحياء الفضاءات الريفية في الجبال والهضاب العليا والواحات وكذا السكن والعمران.

4-تنمية الموارد البشرية:

تقدر تكلفة البرنامج بـ 90,3 مليار دج وتم اختيار المشاريع وفقا لانعكاسها المباشر على حاجيات السكان، وكذلك لتقييم الإمكانيات والقدرات الموجودة منشآت الصحة والتربية كما احتفظ أيضا بالبرامج التي تقدر الإمكانيات العلمية والتقنية والتي تقلص من ضغط تدفق الطلبة عند الدخول الجامعي، يتوزع هذا البرنامج على الشكل التالي:

- التربية الوطنية..... 27 مليار دج.
- التكوين المهني..... 9,5 مليار دج.
-التعليم العالي.....18,9 مليار دج.

[1] - Bilan du programme de soutien de la relance économique, Septembre 2001 à Décembre 2003, P6-7.

[2]- Plan de la relance économique, les composantes du programme, Septembre 2001 à Décembre 2003, P 9.

- البحث العلمي.....-38 ,12 مليار دج.
- الصحة والسكان.....14,7 مليار دج.
- شباب ورياضة .....04ملايير دج.
- الثقافة والاتصال..... 2,3 مليار دج.
- الشؤون الدينية..... 1,5 مليار دج.

إن تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي تطلب تجنيد موارد هامة، ومن أجل إنجازه وبأقل تكلفة والحصول على نتائج مرضية، وجب تطبيق مجموعة من التعديلات المؤسسية والهيكلية التي سوف تسمح بإنشاء محيط يسهل تطبيق قوى السوق بصفة فعالة.[1]

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

لقد شكلت الانتخابات الرئاسية 8 أفريل 2004 منعطفا حاسما في مسار التقويم الوطني الذي عكفت الجزائر على انتهاجه، حيث سجل التزام السيد رئيس الجمهورية" عبد العزيز بوتفليقة "بمواصلة وتكثيف المسار المتمثل في إعادة بناء الاقتصاد الوطني. وزيادة على ذلك، فقد تم تأكيد هذا الالتزام بالتعليمة الرئاسية التي وجهها للحكومة فور تنصيبها من أجل تحضير برنامج تكميلي لدعم النمو.[2]

ولذلك ركزت الحكومة على مواصلة مجهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط، بهدف تحقيق التنمية المحلية على المستويات البلدية، فقد جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004.

وقد تم وضع البرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق جملة من الأهداف[3]:

-تحديث وتوسيع الخدمات العامة : حيث أنّ ما مرّت به الجزائر خلال فترة التسعينات سواء كانت الأزمة السياسية أوالأزمة الاقتصادية أثّر سلبا على نوع وحجم الخدمات العامة، بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها

[1]- عمرعبو وهودة عبو، "جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة"، مداخلة (الملتقى الوطني حول التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر: الواقع والتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف)،2011، ص03.

[2]- كريم زرمان، مرجع سابق، ص ص 203، 206.

[3]- ناجية صالحي وفتيحة مخنان،مرجع سابق ،ص 06.

ضرورة ملّحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة، و كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني من جهة أخرى.

-تحسين مستوى معيشة الأفراد :وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد، سواء كان الجانب الصحي، الأمني أو التعليمي.

-تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية : وذلك راجع للدور الذي يلعبه كلا من الموارد البشرية والبنى التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي، إذ تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي، إذا أنّ تطويرها المتواصل يجنّب مشكلة الندرة التي تتميّز بها الموارد التقليدية عن طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، كما أنّ البنى التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي وبالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج.

-رفع معدلات النمو الاقتصادي: يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر.

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر من حيث قيمته التي بلغت 4203 مليار دج، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج والآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدر ب 1071 مليار دج، والصناديق الإضافية المقدرة ب 1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج، وعليه المجموع النهائي لقيمته يصبح 8705 مليار دج.[1]

يبرزالبرنامج التكميلي لدعم النمو من ناحية المشاريع المدرجة بوضوح رغبة الدولة في خلق ديناميكية متواصلة في فعاليات النشاط الاقتصادي، فالبرامج وكذا الحصص المالية و الموارد البشرية التي خصصت ضمنها أقل مايقال عنها انها معتبرة جدا، بحيث أنها اعتمدت مبالغ مالية تسمح بانطلاق جل الأنشطة، واستمرار تمويلها إلى غاية تكملتها، من أجل تحقيق أهدافها بشكل جيد ، وذلك في المحاورالتي يشملها كمايلي:

[1]- بيان إجتماع مجلس الوزراء، " برنامج التنمية الخماسي2010-2014 " ، الجزائر، 2010 ، ص14.

الجدول (03): المخصصات المالية لمحاوربرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009).

القطاعات	المبلغ (مليار دج)	النسبة %
تحسين ظروف معيشة السكان	1908,5	45,5
تطوير المنشآت الأساسية	1.703,1	40,5
دعم التنمية الاقتصادية	337,2	8
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203,9	4,8
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50,0	1,1
المجموع	4.202,7	100

المصدر: زوين ايمان، مرجع سابق،ص97.

أ-تحسين ظروف معيشة السكان :

يمثل محور تحسين ظروف معيشة السكان النسبة الأكبر من قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو ب 45,5%، وهو يعتبر تكملة لما جاء به مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في برنامج التنمية المحلية والبشرية، ويعتبر تحسين ظروف معيشة السكان عامل مهم في تطوير الأداء الاقتصادي من خلال انعكاساته على أداء عنصر العمل ومن ثم على حركية النشاط الاقتصادي.

وقد وُزعت هذه الحصة على عدة قطاعات، كان النصيب الأكبر فيها لقطاع السكن(555 مليار دج) ويليه قطاع التربية الوطنية (200 مليار دج)في شكل إنشاء مزيد من الأقسام والمطاعم المدرسية قصد تحسين ظروف التمدرس، وتأهيل المرافق التربوية والمنشآت الرياضية والثقافية ، ثم يأتي قطاع التعليم العالي(141 مليار دج) لتوفير أفضل ظروف التحصيل المعرفي على مستوى الجامعة الجزائرية.

ب-تطوير المنشآت الأساسية:

احتل المرتبة الثانية بنسبة 40,5 % من إجمالي قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو، وهذه النسبة تعكس الأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنى التحتية والمنشآت الأساسية، حيث وزعت هذه القيمة (1703 مليار دج)على أربعة قطاعات فرعية كما يلي:

النقل (700 مليار دج)، الأشغال العمومية (600 مليار دج)، الماء(سدود و تحويلات) (393 مليار دج)، تهيئة الإقليم (10 مليار دج).[1]

[1]-عمر عبو، هودة عبو، مرجع سابق، ص5.

نلاحظ بأن قطاع النقل يتصدر قائمة اهتمامات برنامج تطوير المنشآت الأساسية كما أن قطاع الأشغال العمومية لا يقل أهمية عن قطاع النقل في هذا البرنامج.

ج-دعم التنمية الاقتصادية:

يتضمن هذا البرنامج دعم التنمية الاقتصادية في عدة قطاعات رئيسية وهي[1] :

-الفلاحة والتنمية الريفية: حيث خصص له ما قيمة 300 مليار دج وهو بذلك يعكس مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، حيث يعتبر أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات بعد قطاع الخدمات.

-الصناعة: حيث خصص لهذا القطاع 13,5مليار دج وذلك قصد تحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية وكذا تطوير الملكية الصناعية.

-ترقية الاستثمار: حيث خصص له ما يقارب4,5 مليار دج قصد توفير أوفر السبل وتهيئة المناخ لجلب الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية.

- الصيد البحري: حيث خصص له ما قيمة 12 مليار دج بهدف القيام بعمليات دعم الصيد البحري.

-السياحة :حيث خصص له ما قيمة 3,2مليار دج بهدف انشاء 42 منطقة توسع سياحي .

-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية: إذ أنه و نظرا للدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ازدهار النشاط الاقتصادي من خلال الخلق المباشر للقيمة المضافة و مناصب العمل، وكذا الأهمية التي تحوزها الصناعة التقليدية في المجتمع الجزائري فخصصت الدولة لها ما قيمة 4 مليار دج.

د-تطوير الخدمة العمومية وتحديثها:

والهدف من ذلك هو تحسين الخدمة العمومية وجعلها في مستوى التطلعات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية الجارية قصد تدارك التأخر المسجل في هذا الإطار نتيجة الظروف الخاصة التي مرّت بها الجزائر في فترة التسعينات، وما عرفته البلاد من فوضى عامة أدت إلى تدهور مستوى الخدمة العمومية، وخصص في هذا الإطار 203,9 مليار دجموزعة على القطاعات التالية:

أ-البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال :حيث يستهدف فك العزلة عن المناطق النائية والبعيدة من خلال تزويدها بالموزعات الهاتفية وكذا رقمنة 61 محطة أرضية.

[1]- ناجية صالحي وفتيحة مخنان، مرجع سابق، ص 08.

ب-العدالة: حيث يعتبر قطاع العدالة قطاع حساس، يمثل الضمان الكامل والأمثل لمصالح الأفراد والمؤسسات، ومن ثمّ فهو يمثل عاملا مهما في زيادة الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين، ويتضمن هذا البرنامج إنشاء 14 مجلسا قضائيا و 34محكمة و 51 مؤسسة عقابية.

ج-الداخلية: والغرض منه هو تطوير مصالح الأمن الوطني والحماية المدنية .

د-التجارة: إذ أنّه وقصد تحسين الفضاء التجاري وتنظيم السوق التجارية بشكل رئيسي، جاء هذا البرنامج بغرض تحقيق جملة من الأهداف (إنجاز مخابر مراقبة النوعية، اقتناء تجهيزات مراقبة النوعية، إنجاز مقرات تفتيش النوعية على الحدود).

هـ-المالية: حيث يهدف إلى تحديث وعصرنة الإدارة المالية في قطاع الجمارك والضرائب على وجه الخصوص.[1]

المطلب الثالث: برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)

يندرج هذا البرنامج ضمن دينامية إعادة الأعمار الوطني التي انطلقت قبل 10 سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة وقتذاك كما سبق الذكر وتواصلت الدينامية هذه ببرنامج فترة (2005-2009) الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب، وبذلك بلغت كلفة جملة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17.500 مليار دينار جزائري من بينها بعض المشاريع المهيكلة التي ما تزال قيد الإنجاز.

وبالإضافة إلى دعم تنمية الاقتصاد الوطني من خلال دعم التنمية الفلاحية والريفية، وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية، والدعم العمومي للتأهيل وتيسير القروض البنكية، وكذا دعم التنمية الصناعية من خلال القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من أجل انجازمحطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيماوية وتحديث المؤسسات العمومية الناشطة.

ويستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة مابين 2010 و2014 من النفقات 21.214 مليار دينار جزائري أوما يعادل 286 مليار دولار وهو يشمل شقين إثنين هما:

[1]- ناجية صالحي وفتيحة مخنان، مرجع سابق، ص 09.

أولا: استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دينار جزائري، ما يعادل 130مليار دولار.

ثانيا: إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دينار جزائري.

يخصص برنامج (2010-2014) أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من خلال[1]:

- ما يقارب5000 منشأة للتربية الوطنية (منها 1000 إكمالية و 850 ثانوية) و600000 مقعد بيداغوجي جامعي و400000 مكان إيواء للطلبة و أكثر من300 مؤسسة للتعليم والتكوين المهنيين.
- أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية منها 172 مستشفى و 45مركبا صحيا متخصصا و377عيادة متعددة التخصصات، بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين.
- مليوني وحدة سكنية منها 1,2 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية سنة 2014.
- توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220000 سكن ريفي بالكهرباء.
- تحسين التزويد بالمياه الشروب على الخصوص من خلال إنجاز 35 سد و 25 منظومة لتحويل المياه وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها.

-أكثر من 5000 منشأة قاعدية موّجهة للشبيبة والرياضة منها 80 ملعب و 160 قاعة متعددة الرياضات، 400 مسبح وأكثر من 200 نزل ودار شباب.

- وكذا برامج هامة لقطاعات المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والإتصال .

كما خصص برنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب 40 % من موارده لمواصلة تطوير المنشأت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية وذلك على الخصوص:

-أكثر من 3100 مليار دج موّجهة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ.

-أكثر من 2800 مليار دج مخصصة لقطاع النقل من أجل تحديث و مد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري (على الخصوص تجهيز 14 مدينة بالتراموي) وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات.

[1]- ناجية صالحي وفتيحة مخنان، مرجع سابق، ص10.

- ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم.

- ما يقارب 6900 مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة و العمل.[1]

هذا وعلاوة على حجم النشاطات التي سيفيد بها أداة الإنجاز الوطنية يخصص هذا البرنامج أكثرمن 1500 مليار دج لدعم تنمية الإقتصاد الوطني على الخصوص من خلال[2]:

-أكثر من 1000 مليار دج يتم رصدها لدعم التنمية الفلاحية و الريفية .

- وما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل و تسيير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج لنفس الغرض.

- ستعبئ التنمية الصناعية هي الأخرى أكثر من 2000 مليار دج من القروض البنكية الميّسرة من قبل الدولة من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيمياوية وتحديث المؤسسات العمومية.

أما تشجيع إنشاء مناصب الشغل فيستفيد من 350 مليار دج من البرنامج لموافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب الشغل إلى الكم الهائل من فرص التوظيف التي سيذرها تنفيذ البرنامج الخماسي ويولدها النمو الاقتصادي، كل ذلك سيسمح بتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء3 ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمسة المقبلة.[3]

وعلى صعيد آخر يخصص البرنامج مبلغ 350 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية.[4]

وعليه فالملاحظ لهذا البرنامج يلمس بأن هناك جهود كبيرة للدولة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، فالجزائر خصصت خلال سنوات (2010-2014) غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن والمقدر بحوالي 286 مليار دولار والذي من شأنه تطوير الجهود التي شرع فيها منذ 10 سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

---

[1]- زوين ايمان، مرجع سابق،98.

[2]- ناجية صالحي و فتيحة مخنان،مرجع سابق ، ص10.

[3]- بيان اجتماع مجلس الوزراء، مرجع سابق، ص18.

[4]- زوين ايمان ،مرجع سابق،ص99.

ويجمع خبراء الاقتصاد أن مبلغ الالتزامات المالية التي أقرها رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة خلال هذا البرنامج يترجم إرادة السلطات العمومية في الاستفادة من الصحة المالية للخزينة الوطنية من أجل تسريع وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[1]

ومما سبق يمكن القول أن السياسات العامة الاقتصادية في الجزائرسواء في الفترة المدروسة أو قبلا، تميزت كلها بالاستغلال الملحوظ في الطفرة المالية التي عرفها الاقتصاد الوطني، وهو ما جعل من هذه السياسات ذات أهداف اقتصادية و اجتماعية وسياسية، على المديين القريب والبعيد.

[1]– ناجية صالحي وفتيحة مخنان،مرجع سابق، ص 11.

المبحث الثاني: انعكاسات السياسات العامة الاقتصادية (2000-2014)

مما لا شك فيه أن أي سياسة عامة لها أهداف تسعى إلى تحقيقها عن طريق برامج ومخططات تميزها عن باقي السياسات، وأن هذه البرامج تخلف آثاروانعكاسات على مختلف كافة المستويات، ومنه فسنتطرق في هذا المبحث فإن إلى آثار وانعكاسات الساسيات العامة الاقتصادية التي طبقتها الجزائرفي الفترة (2000-2014) على القطاعات الإقتصادية والأجتماعية والسياسية.

المطلب الأول: الانعكاسات الاقتصادية

الملاحظ في جل البرامج المتخذة ضمن السياسات الاقصادية في الفترة 2014/2000 في الجزائر واعتمادها على موارد اقتصادية ضخمة، وبالتالي فإن انعكاساتها على الوضع الاقتصادي الوطني، ويمكن إجمالها في التغيرات التي حدثت على مختلف المؤشرات الاقتصادية الوطنية.[1]

تميزت السنوات2001-2004 بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية رافق استعادة الأمن عبر ربوع بلادنا، وتجسد هذا الإنعاش من خلال نتائج عديدة هامة نذكر منها على الخصوص ما يأتي:

- استثمارإجمالي بحوالي 46 مليار دولار أي 3.700 مليار دينار، منها حوالي3 مليارددولار أي 2.350 مليار دينار من الإنفاق العمومي.
- نمو مستمر يساوي في المتوسط 3,8 % طوال السنوات الخمس بنسبة 6,8 % في سنة2003 .

لقد خرجت الجزائر بسلام من هذه التجربة، اذ أن التوازنات الاقتصادية الكلية قد استرجعت، وحققت الجزائر في سنة 2003 نسبة نمو قدره % 6.8 واحتياطات صرف قدرها 32.9 مليار دولار في زيادة مستمرة، وبالمقابل فان ديون الجزائر الخارجية قد انخفضت من 28.3 مليار دولار إلى 22 مليار دولار كما تقلصت الديون العمومية الداخلية للدولة من 1059 مليار دج في سنة 1999 إلى 911 مليار دج في سنة 2003،

فلم يقال إن هذا البرنامج سيحل كل المشاكل العالقة- الخفية والجلية-المسجلة في مختلف المجالات ولكن من الطبيعي جدا أنه من شأن هذا البرنامج أن يخفف من الانعكاسات السلبية لأزمة عميقة ويخلق الظروف الملائمة لإستراتيجية حقيقية للتنمية المستدامة.[2]

---

[1]- زرمان كريم، مرجع سابق، ص16.

[2]- المرجع نفسه، ص18.

هذا وقد تم إنجازعدد كبيرمن المشاريع التي تم إقرارها في برنامج دعم الانعاش الاقتصادي، وفي الآجال المحددة تقريبا، مثلما يوضح الجدول الموالي:

الجدول(04): يوضح حصيلة المشاريع المنجزة في نهاية سنة 2003.

القطاع	المشاريع	القطاع	المشاريع	القطاع	المشاريع
الموارد المائية	4386	التعليم	4386	الطاقة	167
السكن و العمران	2448	البيئة	2448	الحماية الاجتماعية	223
الأشغال العمومية	1868	الصناعة	1868	الصيد	330
الفلاحة	1596	التعليم والتعليم العالي	1596	الصحة	545
البنى التحتية	1134	النقل	1134	الاتصالات	564

Source : Bilan du programme de soutien de la relance économique, ; op cit ,P.2

فبالنسبة لمخطط دعم الإنعاش الإقتصادي نجد أنه ساهم خلال فترة تطبيقه في تحقيق متوسط معدل نمو حقيقي قدر بـ4.8% مع تسجيل انخفاض معدلات البطالة من 27.3% سنة 2001 إلى 17.7%سنة 2004، أما البرنامج التكميلي لدعم النمو فقد ساهم خلال فترة تطبيقه في تحقيق متوسط معدل نمو حقيقي قدر 2.9% مع تسجيل انخفاض معدلات البطالة من 15.3% سنة 2005 إلى 10.2% سنة 2009. [1]

فقد اعتمد النمو في الجزائر بشكل كبير على قطاع المحروقات، حيث قدرت مساهمة هذا الأخير في الناتج المحلي الإجمالي سنة 2008 بـ (% 54.6)، قطاع الخدمات (% 20)، الزراعة (% 7.6)، البناء (9.3%)، وفقط (% 5.5) بالنسبة للصناعة خارج المحروقات، وهي مجمل إسهامات هذه البرامج في الناتج المحلي الاجمالي، وهوما يظهره الشكل الموالي:

[1]– زوين إيمان، مرجع سابق، ص101.

الشكل (04): توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات في الجزائر لسنة 2008.

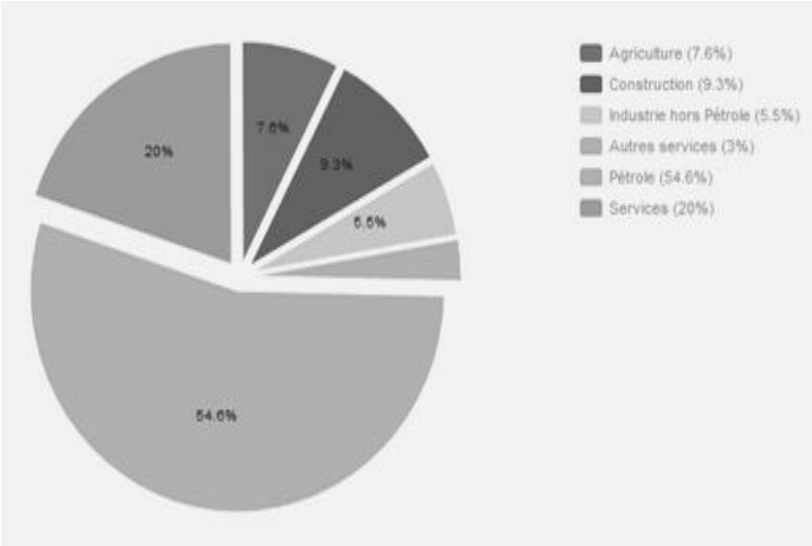

المصدر: زوين ايمان، مرجع سابق،101.

والملاحظ من هذا الشكل هو استمرارية محدودية مساهمة القطاعات الإنتاجية، الزراعة والصناعة التحويلية، فيما يخص استدامة النمو في الجزائر.

فالملاحظ للنتائج المحققة يحكم بإيجابية وفعالية هذه السياسة الكينزية التوسعية المدعمة للطلب الكلي في التأثير الإيجابي على معدلات النمو والبطالة، لكن الملاحظ لهذه النتائج مقارنة مع ما أنفق من مبالغ من جهة وما تسرب إلى القطاع الخارجي من جهة أخرى يجزم بفشل هذه السياسة وعدم فعاليتها، إذ أن حجم الواردات تزايد خلال فترة تنفيذ مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي من 9.4 مليار دولار سنة 2001 إلى 17.9 مليار دولار سنة 2004، كما تزايد خلال فترة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو من 19.8 مليار دولار سنة 2005 إلى 37.9 مليار دولار سنة 2009، وهو ما يعني أنه خلال فترة تنفيذ البرنامجين من 2001إلى 2009 تزايدت الواردات بنسبة 300%.[1]

وعليه فإنه يمكن القول أن الشرط الأول والرئيسي في نجاح تطبيق سياسة دعم الطلب الكلي التوسعية في الإنفاق العام في الإقتصاد الجزائري غير متوفر بالكامل، إذ أن جهاز الإنتاج لم يستطع الإستجابة لتلك الزيادة في الطلب المباشرة وغير المباشرة المتولدة عن البرنامجين ولا شك في أنه لن يستطيع مواكبة الزيادة في الطلب المباشرة وغير المباشرة التي سيولدها البرنامج الخماسي الجاري 2010-2014، حيث أن النسبة

[1]-زرمان كريم ، مرجع سابق، ص18.

الأكبر في الواردات خلال الفترة (2001-2009) سجلت على مستوى السلع نصف المصنعة التي تزايدت من 1.4مليار دولار سنة 2001 إلى 9.5 مليار دولار سنة 2009، إضافة للتجهيزات الصناعية التي تزايدت خلال نفس الفترة من 3.2 مليار دولار إلى 14.3 مليار دولار، والمواد الغذائية من 2.3 مليار دولار إلى 7.3 مليار دولار، وهذا ما يؤكد أن مشكل الإقتصاد الجزائري هو مشكل ضعف جانب العرض -الجهاز الإنتاجي- وليس مشكل ضعف في جانب الطلب.[1]

الجدول(05): تطور واردات الجزائرمن السلع2010/2000(دولار امريكي)

السنوات	2000	2002	2004	2006	2008	2010
الواردات	9,17	12,00	18,30	20,68	37,99	38,88
معدل النمو%		30,86	52,50	13,00	83,70	2,43

المصدر: بنك الجزائر، التقريرالسنوي للمؤشرات الاقتصادية للجزائر2005-2010،2010، ص17.

لكن يمكن القول إن مثل هذه النجاحات في ضبط التوازنات المالية والنقدية ينبغي النظر إليها كوسيلة ظرفية لأنها لا تضمن النمو المتواصل للاقتصاد الوطني، وهذا استنادا إلى تقرير الأمم المتحدة التي صنفت الجزائر في المرتبة المائة بعدما كانت تحتل المرتبة 95 في تقرير عام 2000 ، ويعتمد هذا الترتيب على معاييرأغلبها اجتماعية منها نسب الأمية وطول العمر والتوفر على الحاجيات الأساسية اليومية ، وقد قدرت بعض الجهات المختصة تلبية هذه الحاجات على توفر الفرد على دخل لا يقل عن 10 دولار يوميا، وفي المقابل تشير بيانات إحصائية أن 25 % من إجمالي الجزائريين يتقاضون أقل من 2 دولار يوميا، كما أن 22.6 % يعيشون تحت عتبة الفقر.[2]

وفي الأخير يمكن القول كذلك أن تحليل انعكاسات السياسات العامة الاقتصادية المنتهجة في الجزائر خلال الفترة المذكورة من النواحي الاقتصادية، يجب أن يخضع إلى معايير أكثر دقة، وهوما يتجلى في الدراسات الاقتصادية أكثر منها في الدراسات ذات الطابع السياسي.

[1]- زوين ايمان، مرجع سابق، ص102.

[2]- عبو عمر، عبو هودة، مرجع سابق ،ص20.

المطلب الثاني: الانعكاسات الإجتماعية

لقد كانت معظم البرامج و النشاطات المقررة ضمن السياسات الاقتصادية في الجزائرفي الفترة (2000-2014) ذات أهداف اقتصادية بالدرجة، وأهداف اجتماعية لا تقل أهمية هي الأخرى، فبالنظرإلى المخصصات المالية والموارد التي تم استغلالها من أجل تنفيذ تلك المخططات والبرامج ، يمكن القول بأن الأهداف والنتائج المتوصل إليها، وكذا آثار تلك السياسات هي ملحوظة ومجسدة في إحصائيات وأرقام التغيرات الحاصلة على الصعيد الإجتماعي.

وباعتبار أن التقليل من البطالة هو أحد أبرز الأهداف المسطرة من خلال تلك البرامج ، وبالتالي فقد سجلت معدلات البطالة في الجزائر انخفاضا من15.30% سنة 2005 إلى % 11.80 سنة2007،

ثم % 10.2 في نهاية 2009 .[1] مثلما يوضح الشكل التالي:

الشكل (05):تطورمعدل البطالة الإجمالية وبطالة الشباب في الجزائر(2001-2009).(%)

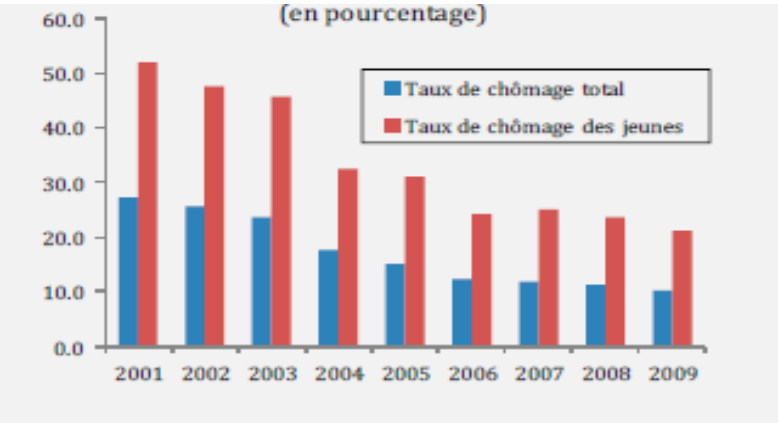

المصدر: زوين ايمان، مرجع سابق، ص105.

وفي تحليل مبسط لهذا الشكل، نقول أن نسبة البطالة سواء الاجمالية وفي فئة الشباب فعلا عرفت تراجعا ملحوضا، من سنة إلى أخرى، وهذا راجع إلى البرامج والنشاطات الاقتصادية التي ساهمت بشكل واضح في فتح المجال أمام تزايد فرص العمل نتيجة الكم الهائل من المشاريع الطبقة خلال تلك الفترة.

[1]-زوين ايمان، مرجع سابق، ص104.

فالجزائر لديها إمكانيات هائلة لتعزيز نموها الإقتصادي، بما في ذلك إحتياطيات النقد الأجنبي الضخمة المتأتية من النفط والغاز ومن شأن إسترا تيجية التنمية إستهداف النمو المستدام وخلق المزيد من فرص العمل، وخصوصا للشباب، والتخفيف من حدة أزمة السكن التي تواجهها البلاد، وبالتالي فإن الخيار الاستراتيجي الوطني الصائب، هو إعادة إحياء عملية تهدف إلى تنويع الاقتصاد بدءا من القطاع غيرالنفطي مع تعميق الإصلاحات اللازمة للتحول الهيكلي للإقتصاد[1].

لكن الأثرالإيجابي على حجم العمالة وانخفاض معدلات البطالة لم ينعكس بالشكل الأمثل على النمو الاقتصادي، إذ أنّ الزيادة في حجم العمالة وما تولّد عن ذلك من زيادة في الطلب الكلي لم يستغل من طرف الجهاز الإنتاجي المحلي، بل وجه الجزء الأكبر منه إلى الخارج، وذلك يبرز بصورة واضحة من خلال قيمة الواردات التي عرفت تزايد كبيرعلى طول الفترة 2001-2009، حيث نلاحظ أنّها ارتفعت من 930,7 مليار دج 92.2 (85,4% منها سلع) سنة 2001 إلى1820,4 مليار دج (85,30 %منها سلع) ، لتصل قيمة الواردات 3583,8 مليار دج (90.11% منها سلع) والتي تعود إلى ارتفاع الطلب الداخلي الأسر والمؤسسات وعجز الجهاز الإنتاجي عن تلبية هذا الطلب المتزايد.[2]

أما في مجال الصحة العمومية فقد شهدت هي الأخرى توسعا هاما فى مختلف المجالات سواء كان ذلك على مستوى الهياكل الصحية ، أم ممارسة الاستقطاب أو الضمان الإجتماعي الذي شهد هو الآخر آليات عمل جديدة كماأن تأطير الانتاج المحلي للأدوية بات واقعا ملموسا، وهذا بفشل الجهود المبذولة من خلال مضاعفة الغلاف المالي بعدة مرات يبين تطور هياكل الصحة العمومية.[3]

وهو مايبينه الجدول الموالي:

---

[1]- فريح زينب ، مرجع سابق،ص108.

[2]- ناجية صالحي و فتيحة مخنان،مرجع سابق ،ص 16.

[3]- سيلام حمزة، ولدبزيو فاتح،"فعالية السياسة المالية في تحقيق الاصلاح الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر-2014/2000"، مذكرة ماستر(علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة) ،2014، ص90.

الجدول(06) : تطورات هياكل الصحة العمومية (1999-2009).

الانجازات المادية	الفترة(1999-2004)	الفترة2005-2009	المجموع
المستشفيات	13	23	36
العيادات المتعددة الاختصاصات	50	83	133

المصدر: بيان السياسة العامة للحكومة، الملحق4، أكتوبر 2010، ص5.

أما فيما يخص التنمية البشرية، من خلال قطاعي التربية والعليم العالي فقد عرفت تحسنا واضحا خاصة من خلال نتائج البرنامجين الأولين(دعم النعاش و دعم النمو) ، ترقية قطاع التربية الوطنية يندرج فى صميم التنمية البشرية ،مثله مثل التعليم العالي و التكوين المهني ،و هي قطاعات احتلت الأولوية فى برنامج الرئيس هو ما يفسره التطور لملحوظ فى مجموع الأغلفة المالية ،حيث انتقلت من 225.5 مليار دج سنة 2001 إلى 403.3 مليار دج سنة 2005 ثم قفزت مع بداية 2010 إلى 1100 مليار دج ،أي ما يعادل 16 مليار دولار خصصت لهذه القطاعات الثلاثة .[1]

أما التعليم العالي من الانجازات التى نذكرها فى هذا الشأن هو ضمان مقعد بيداغوجي لكل متحصل على شهادة البكالوريا وهي ميزة تنفرد الجزائرعن باقي بلدان العالم، وحتى تستجيب لمتطلبات الواقع ومقتضيات التطور باشرت الدولة فى انجاز الإصلاح البيداغوجي للجامعة حتى تتمكن من استيعاب أكثرمن مليون طالب، وكذا تعميم نظام ل م د (LMD) فى الجامعات الجزائرية والانتهاء من النظام الكلاسكي، كما استفاد القطاع من نظام التأمين النوعي و الزيادة فى منح الطلبة بالإضافة إلى وضع نظام أجور الأساتذة المدعم بنظام التعويضات الذي دخل حيز التنفيذ مع نهاية 2010 .[2]

[1]– سيلام حمزة، ولد بزيو فاتح، مرجع سابق،ص91.

[2]–المرجع نفسه ، ص92.

المطلب الثالث: الانعكاسات السياسية

إن اقتصاد الجزائر يعكس الطبيعة المتخشبة لحكومة البلاد، فالصلابة السياسية التي لوحظت خلال أحداث الربيع العربي جاءت على حساب إنفاق حكومي موسع مولته العوائد النفطية المتقلصة؛ وبفضل ضربة حظ رفعت مكاسب الجزائر من النفط، لم تؤدِّ زيادة الإنفاق إلى عجز في الميزانية على نحو مماثل لما شهدته اليونان، لكن انخفاض أسعار النفط سيؤدي إلى جعل الوضع المالي للبلاد ينزلق سريعا إلى وضع كارثي.

لقد تأثر المجتمع الجزائري بصفة عامة والمجتمع المدني بصفة خاصة بما حدث في المنطقة العربية من حراك شعبي، الذي تنقل من دولة عربية إلى دولة عربية أخرى، وهذا ما سماه **صمويل هنتنغتون** في كتابه "الموجة الثالثة" تأثير العرض العملي أو العدوى أو الانتشار أو المحاكاة أوكرات الثلج والذي يعرف بظاهرة الدومينو.[1]

وبالرغم من أن بوتفليقة قد حقق النجاح في مسعاه من خلال الموازنة بين نفوذ الجيش ونفوذ الاستخبارات، وهما الطرفان اللذان يتنافسان بشكل تقليدي على السلطة في الجزائر، مما أدى إلى استقرار ظاهري في الجزائر وانخفاض في عدد الاغتيالات السياسية في العقد الأول من القرن الحالي، لكن ذلك تحقق على حساب ظهور نظام استبدادي فردي يتميز بالمحسوبية واستشراء الفساد، وكان هنالك عمل منهجي للحط من شأن الحريات السياسية (بما فيها حرية الصحافة وحرية الانتماء إلى التنظيمات السياسية)، فنجا النظام الثقيل لبوتفليقة من الاحتجاجات التي عمت العالم العربي.[2]

ورغم الاستقرار النسبي الذي تعرفه الجزائر مقارنة بالدول العربية التي شهدت حراكا شعبيا عرف "بثورات الربيع العربي"، إلا أن ذلك لم يمنع تحركات المجتمع المدني من التظاهر والاحتجاج في عديد مناطق الوطن تعبيرا عن حالة الظلم المجتمعي وتنديدا بمختلف مظاهرالفساد السياسي الذي أصبح رمزا في الآونة الأخيرة على غرار انتفاضة الزيت والسكر عام 2011 التي كادت أن تدخل البلاد في فوضى عارمة.

---

[1]– صامويل هنتغتون، الموجة الثالثة، التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، تر:عبدالوهاب علوب، د ب ن: مركزإبن خلدون للدراسات الإنمائية،1993 ، ص 168.

[2]–نوح الهرموزي، "احتضار الوضع الاقتصادي والسياسي في الجزائر"،ص1، مأخوذ من:
http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/846 (يوم 2015/05/16على 14:36)

وتكشف الحركات الاحتجاجية التي شاهدتها الجزائر في جانفي 2011 بقوة عن الملامح التفصيلية للحالة الجزائرية في مختلف تجلياتها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، فهي تحيل ذلك إلى الركود الذي ميز أداء المؤسسات الرسمية والمعارضة، كما تؤشر على الضيق في الساحتين الإعلامية والسياسية، والتخبط في الأداء الاقتصادي في وقت تحسنت فيه الحالة المالية للبلاد من دون أن يستشعر ذلك اتساع آثار التهميش التي تمس على وجه الخصوص فئة الشباب ذات الحضور الديموغرافي الكبير ويزيد الفساد قتامة المشهد، وهوالذي وصل إلى المؤسسات ذات المكانة الرمزية كشركة المحروقات الحكومية سوناطراك.[1]

وكما هو حال عدد من دول المنطقة، تقدم الحكومة الجزائرية الدعم للمنتجات الهيدروكربونية، مما أدى إلى إنفاق حوالي (16%) من إجمالي الناتج الوطني على الدعم المكشوف والخفي. وكما هو الحال أيضا في المنطقة، فإن منافع هذا الدعم الحكومي تتجمع بشكل غير متناسب لدى الأغنياء الجزائريين، وليس لدى الأسر التي تحتاجه.

إن الأداء الاقتصادي المتواضع يغذي التوترات العرقية، ففي مدينة غرداية التي تبعد (600 كم) عن الجزائر العاصمة، اندلعت عدة اشتباكات بين المزابيين (البربر) والشعانبة (العرب)، وهذه الأحداث تعكس حالة متنامية من السخط في المنطقة الجنوبية في هذا البلد الذي يتصف في الوقت نفسه بثرواته الطبيعية والتخلف الاقتصادي.[2]

وقد قابلت السلطة تذمر المواطن من الواقع الاجتماعي ومطالبته بالمستوى المعيشي الذي يحفظ كرامته بالسعي لإصلاحات ذات الشقين الاجتماعي والسياسي لإخماد نار الجبهة الاجتماعية التي تزداد حدةً بسبب الأوضاع الاقتصادية غير المستقرة، بالإضافة إلى حالة الانسداد السياسي التي زادت من حدة الأزمات، وهو ما تطلب وضع إستراتيجية ورؤية اجتماعية تشارك في تجسيدها جميع فعاليات المجتمع المدني يكون الشباب الذي وصل به المطاف إلى حرق جسده احتجاجا على الواقع الاجتماعي المزري، قابلتها السلطة السياسية بتشكيل لجنة مشاورات من أجل إصلاحات سياسية وتنظيم جلسات للمجتمع المدني.

---

[1]- عمراني كربوسة، "المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن،. أي دور؟ بالإشارة لحالة المجتمع المدني في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، العدد16، سبتمبر2014، ص ص 161-162.

[2]-نوح الهرموزي،مرجع سابق، ص2.

فاستفادت الحركات الاحتجاجية في السنوات الأخيرة من تداعيات الأوضاع السياسية على الجزائر، عندما رفعت السلطات حالة الطوارئ في البلاد التي كانت سارية المفعول مند وقف المسار الانتخابي1991 ، وهو ما انعكس إيجابا على ديناميكية الاحتجاجات في البلاد، ومن أبرزها ظهوراللجنة الوطنية للدفاع عن حقوق البطالين التي برزت في ولاية ورقلة ، حين اعتصم الآلاف من العاطلين عن العمل يوم 14 مارس 2013 للتنديد بسياسات التهميش والمطالبة بالحصول على حقوق العمل في المؤسسات النفطية المتواجدة على تراب الولاية وخاصة المدينة النفطية المسماة حاسي مسعود وقد اتسعت رقعة الاحتجاجات لتشمل مدن عدة على غرار ولاية الوادي في 30 مارس من نفس العام تحت شعار "مليونية لإقامة دولة القانون " في تناغم واضح مع الأحداث التي يعرفها المشهد العربي خاصة مصر.

وكذا بروزالتشكيلات الرافضة للعهدة رابعة منذ إعلان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ترشحه لعهدة رابعة لانتخابات 17 أفريل 2014 ، ومن أبرز هذه التشكيلات نجد حركة بركات التي تضم العديد من الشرائح الاجتماعية تغلب عليها الطبقة المثقفة المتكونة من صحافيين، سياسيين وأساتذة جامعيين وموظفين في القطاع الخاص والعام، رافعة شعارات تندد بالعهدة الرابعة.

وسجل لعمامرة في تدخله خلال الاجتماع رفيع المستوى حول الساحل الذي عقد في إطار الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة بنيويورك، أن منطقة الساحل كانت خلال السنوات الأخيرة مرتعا للإرهاب والجريمة المنظمة بالإضافة إلى التطورات السياسية ببعض بلدان المنطقة التي انعكست بتفاقم هذه الآفات وتسارع الأحداث بمالي ودعا وزير الشؤون الخارجية، رمطان لعمامرة الدول المتطورة إلى احترام التزاماتها في مجال الشراكة وتطبيق توصيات الندوات الكبرى المخصصة للتنمية الإقتصادية و الإجتماعية في البلدان النامية، وأكد لعمامرة أنه "من المؤسف" أن نلاحظ أن هناك عدم احترام أو تراجع في التزامات الدول المتطورة فيما يخص المساعدة العمومية لصالح التنمية.[1]

كما تطرق الوزير إلى الانعكاسات السلبية للأزمة المالية الدولية على البلدان النامية، مشيرا إلى أن عددا كبيرا منها بذل جهودا كبيرة في مجال الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية قبل أن تعرقل نتائجها الإيجابية جراء الأزمة الاقتصادية العالمية، واعتبر لعمامرة أن إقامة "شراكة دولية متجددة" قائمة على "التقاسم العادل

[1]– يوسف س،" لعمامرة يؤكد أهمية التنمية الاقتصادية لضمان الأمن بالساحل" جريدة الحياة العربية يوم 27/ 09/ 2013، ص5.

للمسؤوليات والفوائد" هي الوحيدة الكفيلة بضمان نمو دائم للاقتصاد العالمي واندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي.[1]

أولت مختلف التشكيلات السياسية خلال التجمعات الشعبية والنشاطات الجوارية التي أقامتها في الأسبوع الثاني من الحملة الانتخابية لتشريعيات العاشر ماي المقبل اهتماما لقضايا الشباب والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وحتى ولو اختلفت تصورات هذه الأحزاب في كيفية التكفل بانشغالات المواطنين فقد أجمعت على العموم أن تحقيق هذه الأهداف يمر عبرالتوجه إلى صناديق الاقتراع، و في هذا الشأن ربط عدد من هذه الأحزاب معالجة مشاكل المواطنين بإحداث التغييرعبرصناديق الاقتراع يوم 10 ماي" وعدم الإنسياق وراء دعاة المقاطعة".[2]

كما أكد الأمين العام للمنظمة الوطنية للمتعاملين الإقتصاديين فيصل شنوفي على أهمية الإستقرار السياسي في تحقيق التنمية الاقتصادية والسلم الاجتماعي، وأوضح شنوفي في تدخل له خلال اشغال ندوة وطنية حول دورالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الأمن الاقتصادي والسلم الاجتماعي ضوء برامج الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أن "تحقيق العدالة الاجتماعية المنشودة وإقلاع الإقتصاد نحو الإنتعاش والذي يعد مسؤولية الفاعلين الإقتصاديين الوطنيين العموميين منهم والخواص لا يمكن أن يتأتى في غياب الإستقرار السياسي".[3]

[1]– يوسف س، مرجع سابق، ص5.

[2]– د ك،"قضايا الشباب والتنمية الاجتماعية والاقتصادية تطغى على خطابات الأحزاب" النهار الجديد، 2012/04/28، ص4.

[3]– د ك ،"اهمية الاستقرار السياسي في تحقيق التنمية الاقتصادية" جريدة المواطن،2013/04/05، صَ07.

خلاصة

كخلاصة لمل تطرقنا له في هذا الفصل حول علاقة السياسات العامة الاقتصادية بالاستقرار السياسي في الجزائر، ومن خلال تناولنا أهم السياسات الاقتصادية (2000-2014) أي منذ تولي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لزمام الحكم، فلنتائج المحققة في إطار تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو تكن قوية بالدرجة المتوقعة، إذ تبين أن قطاع المحروقات لا زال يمثل أحد المكونات الرئيسية للناتجفهذه النتائج المتواضعة نسبيا، مقارنة بحجم بالموارد المالية الموظفة.

تمكن من القول بأن سياسة الإنعاش في الجزائر تواجه مشكلة نقص في الفعالية، باعتبار أن أحد الأهداف الأساسية المتوخاة منذ انتهاج هذه السياسة، وهو تحقيق نمو خارج المحروقات حقيقي ومستمر، بحيث يكون له أثر قوي على التشغيل والتنمية الشاملة للبلاد، وكذا بتنويع الاقتصاد وفك تبعيته المفرطة للخارج.

غياب إستراتيجية اقتصادية واضحة وشاملة تعمل خاصة على إزالة مختلف الاختلالات، والقضاء على كل العراقيل التي تحول دون رد الاعتبار للإنتاج الوطني.

كما أن البيئة المؤسساتية غير الملائمة التي يعمل في ظلها القطاع الخاص حاليا تشجع أكثر على البحث عن مصادر الريع، بدلا من الإبداع والأنشطة المنتجة للثروة، أو تحقيق التنمية المستدامة.

أن انعكاسات السياسات العامة الاقتصادية لم تكن إيجابية بالشكل المتوقع كونها ساهمت في تأزم الاوضاع خاصة الاجتماعية و ما يترجم ذلك هو موجات الاحتجاجات والمظاهرات المتكررة في الساحة الوطنية، ناهيك عن تعالي أصوات المعارضة بشكل كبير، وهي من المؤشرات الدالة عن وجود حالة من عدم الاستقرار السياسي في الجزائر، حتى وإن كانت غير معترف بها من بعض الأطراف.

خـاتـمـة

خاتمة

من خلال ما تطرقنا إليه في الفصول الثلاثة لهذه الدراسة، يمكن القول بأن علاقة الاستقرار السياسي بالسياسات العامة الاقتصادية هي علاقة وثيقة باعتبار تأثر كل منهما بالآخر، وهو ما أكدته معظم الدراسات والتحليلات، ونجمل أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وإجابة على الأسئلة والفرضيات المطروحة في المقدمة:

– السياسات العامة الاقتصادية هي مجموعة الأدوات والأهداف الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينها تحت مسؤولية الدولة باعتبارها المسؤولة عن اعداد وتنفيذ السياسات العامة الكلية بما فيها الاقتصادية.

- تسعى السياسات الاقتصادية عموما إلى تحقيق أربعة اهداف أساسية، تتمثل في البحث عن النمو الإقتصادي، تحقيق العمالة الكاملة، إضافة إلى التحكم في التضخم والبحث عن التوازن الخارجي.

- تنقسم السياسات العامة الاقتصادية إلى سياسات اقتصادية ظرفية تهدف إلى الحفاظ على التوازن الاقتصادي في الأجل القصير، وكذا سياسات اقتصادية هيكلية تهدف إلى تغيير هيكلة وبنية الإقتصاد الوطني في الأجل الطويل.

- الاستقرار السياسي هو حالة من التوازن المستمر للوضع السياسي للدولة، كما أنه غاية لاتتحقق إلا بجهود متضافرة بين مختلف الفواعل الرسمية وغير الرسمية في الدولة.

- تعتبر المقومات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية الفكرية هي المرتكزات الأساسية للاستقرار السياسي، والتي كلما كانت درجة انسجامها وتفاعلها الايجابي كلما تحقق استقرار سياسي في أي دولة.

- يمكن الحديث عن مؤشرات الإستقرار الاستقرار السياسي انطلاقا من مسببات الحالة العكسية أي اللإستقرار، وذلك من خلال أهم مميزاتها، كما يمكن القول أنه كلما زادت حدة الأسباب زاد تهديد استقرار الدولة.

- هناك العديد من الصعوبات والمعيقات التي من شأنها أن تحول دون تحقيق الإستقرار السياسي، وذلك نتيجة لجملة من الظروف والعوامل المتداخلة التي من شأنها أن تضيق المجال

على صانع القرار للتعامل مع المشكلات العامة في الوقت المناسب، هذا ما يجعلما تتفاقم لتولد أزمة و من ثم يصبح مناك تهديد للإستقرار السياسي للدولة.

–علاقة السياسات العامة الاقتصادية بالاستقرار السياسي هي علاقة تأثير متبادل ناتج تفاعل العوامل المؤثرة في كل منهما، وأنه كلما ارتكزت أهداف السياسات العامة الاقتصادية على تحقيق الغايات الكبرى للتنمية الاقتصادية، كلما زادت قدرة النظام على تحقيق الاستقرار السياسي والمحافظة عليه.

–التوازن الإقتصادي سواء الداخلي أوالخارجي شرط ضروري لتحقيق أهداف السياسة الإقتصادية للبلد

فالبيئة الاقتصادية المستقرة تعتبر ضرورة أساسية لتحقيق التنمية في اقتصاد أي بلد، ومنه ترشيد السياسات العامة الاقتصادية، هذا ما يجل برامج التنمية أكثر عقلانية ورشادة.

–إن الاستقرار السياسي هو الآخر يتأثر بعوامل ومتغيرات عديدة، فالتنمية الشاملة عملية تقوم وتتحكم فيها بقرارات نابعة من صناع القرار في الدولة، وهو ما يعتبر عملية سياسية، ونظرا لأن التنمية الشاملة الحقيقية تقوم على الاستقلال الاقتصادي وليس على تبعيته، فالدول النامية لابد لها أن تتخلص من التبعية لضمان تنمية حقيقية تعتمد على الذات، وهذا ما يجعلها أكثر سيادية وأكثر تحكما في الأوضاع الداخلية مما يحقق الاستقرار السياسي ويحافظ عليه.

– إن السياسات الاقتصادية العامة في الجزائر تواجه مشكلة نقص في الفعالية، باعتبار أن أحد الأهداف الأساسية المتوخاة منذ انتهاجها، وهو تحقيق نمو خارج المحروقات حقيقي ومستمر، بحيث يكون له أثر قوي على التشغيل والتنمية الشاملة للبلاد، وكذا بتنويع الاقتصاد وفك تبعيته المفرطة للخارج، وهو ما لم تحققه.

– كما أن غياب إستراتيجية اقتصادية واضحة وشاملة تعمل خاصة على إزالة مختلف الاختلالات، والقضاء على كل العراقيل التي تحول دون رد الاعتبار للإنتاج الوطني، وهو ما يحول دون مساهمة القطاع الخاص في تحقيق التنمية المنشودة من وراء سياسة الخوصصة المنتهجة.

– إن انعكاسات السياسات العامة الاقتصادية المطبقة طيلة فترة بوتفليقة لم تكن إيجابية بالشكل المتوقع كونها ساهمت في تأزم الاوضاع خاصة الاجتماعية وما يترجم ذلك هو موجات الاحتجاجات والمظاهرات

المتكررة عبر كل ربوع الوطن، ناهيك عن تعالي أصوات المعارضة بشكل كبير، وهي من المؤشرات الدالة عن وجود حالة خفية من عدم الاستقرار السياسي في الجزائر.

هذا وإن القيادة الجزائرية تقف عاجزة أمام ارتدادات تراجع أسعار النفط وقد تضطر لمراجعة سياسة دعم أسعار المواد الأساسية والخدمات، وقد تلجأ إلى إجراءات تقشف جديدة بسبب غياب موارد أخرى يمكن التعويل عليها لتعويض خسائر قطاع النفط، رغم إنفاق الحكومة الجزائرية مليارات الدولارات من عائدات النفط، من أجل تهدئة الجبهة الاجتماعية، فإن الجزائريين يواصلون خروجهم إلى الشارع للمطالبة برفع الأجور وتحسين ظروف حياتهم.

مما يحتم ضرورة التعاون والتنسيق بين كافة الأطراف المشاركة في التنمية الشاملة على الصعيدين الوطني والدولي، ضمن آفاق استكمال تحقيق أهداف الألفية للتنمية وتحويلها لأهداف التنمية المستدامة ضمن أجندة ما بعد 2015.

لذا فمن خلال هذه النتائج المتوصل إليها – وتحليلا للحاضر واستقراء للمستقبل – يمكن القول أنه في حالة استمرار الوضع الاقتصادي على ماهو عليه فإن هذه الاحتجاجات لن تتوقف ، خاصة إذا علمنا أن المؤشرات العامة للمستوى المعيشي في الجزائر في تدهور يزيد يوما بعد ، حتى وإن كانت الوضعية الإقتصادية للبلاد مريحة نسبيا، هو زيادة تكريس لشعار "دولة غنية وشعب فقير" فهذا لايحول دون تهديد استقرارها السياسي، فسياسة استشراء السلم الاجتماعي على حساب التنمية الحقيقية هي سياسة مفخخة غير معلومة العواقب، وهو ما يفتح مجال للتساؤل التالي : إلى أي مدى سيصمد النظام السياسي الجزائري في ظل تزايد ارتدادات الأوضاع الداخلية والاقليمية؟

قائمة المراجع :

القرآن الكريم .

1-الكتب:

1- (الاقداحي)، هشام محمود ، الإستقرار السياسي في العالم المعاصر، ملحق خاص بالمصطلحات السياسية، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة،2009.

2- (الجابري)، محمد عابد ، فكر ابن خلدون العصبية والدولة معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2008.

3- (الدباغ)، بشير وعبد الجبارالجرمود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الأردن: دارالمناهج للنشروالتوزيع، 2003.

4- (الخزرجي)، ثامر كمال محمد ،النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة،دراسة معاصرة في استراتيجية ادارة السلطة، عمان: دار مجدلاوي للنشر،2004.

5- (الصفار)، حسن موسى ،الاستقرارالسياسي والاجتماعي ضروراته ضماناته ، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2005.

6- (الفهداوي)، فهمي خليفة، السياسة لعامة، مظور كلي في البنية والتحليل، الجزائر: دارالمسيرة للطباعة والنشر،2007.

7- (القمودي)، سالم ، سيكولجية السلطة، ط2، بيروت: مؤسسة الانتشار العربي،2000.

8- (الكبيسي)، عامر خضر ، السياسات العامة مدخل لتطوير آداء الحكومات، بيروت:المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2008.

9- (النجار)، سعيد ، نحو استرايتجية قومية للإصلاح الاقتصادي، القاهرة: دار الشروق ، 1991.

10- (جوارتيني)، جيمس ،الاقتصاد الكلي،الاختيارالعام والخاص، ترعبدالرحمان عبدالفتاح، السعودية: دارالمريخ، 1999.

11- (هنتغتون)، صامويل، الموجة الثالثة، التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، تر:عبد الوهاب علوب، د ب ن: مركزإبن خلدون للدراسات الإنمائية، 1993.

12- (وهان) أحمد ، التخلّف السياسي و غايات التنمية السياسية :رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث، القاهرة :الدار الجامعية، 2003.

13- (حجير)، مبارك ، التوازن الاقتصادي و إمكانياته للدول العربية، القاهرة: مكتبة الأنجلومصرية ، د س ن.

14- (حسين)، مصطفى ومحمد شفيق وأمية بدران، أبعاد التنمية في الوطن العربي، عمان: دارالمستقبل للنشر، 1995 .

15- (حسين) عمر، التنمية والتخطيط الاقتصادي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1985 .

16- (مهنا)، محمد نصر ، النظرية السياسية والسياسة المقارنة، الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، د س ن.

17- (موفق)، السيد حسن، المشكلات الاقتصادية المعاصرة، دمشق: مطبعة جامعة دمشق، 1986.

18- (محي الدين)، عمر، التنمية والتخطيط الإقتصادي، بيروت : دار النهضة العربية، د س ن.

19- (محمود)، مصطفى عبد الجواد، الأحزاب السياسية في النظام السياسي الدستوري الحديث والنظام الإسلامي، القاهرة: دارالفكرالعربي، 1996.

20- (ناجي)، عبد النور، المدخل لعلم السياسة، عنابة: دارالعلوم للنشر والتوزيع ،2007.

21- (نعمة)، الله نجيب وآخرون، مقدمة في الاقتصاد، بيروت: الدار الجامعية، 1990 .

22- (عثمان)، سعيد عبد العزيز، اقتصاديات الخدمات والمشروعات العامة، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000.

23- (عايب)، وليد عبد الحميد، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي،دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، بيروت: مكتبة حسين العصرية للنشروالتوزيع،2010.

24- (فوزي)، عبد المنعم، المالية العامة والسياسة المالية، الإسكندرية:منشأة المعارف، 1992.

25- (فرحات) محمد لطفي، ثورة المجتمع -مدخل إلى علم الاقتصاد- ، ط2، ليبيا: دارالجماهيرية، 2004.

26- (قدي)، عبد المجيد ، المدخل للسياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية وتقييمية، الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.

27- (ثناء)، فؤاد عبد الله, الدولة و القوى الإجتماعية في الوطن العربي ,علاقات التفاعل و الصراع , بيروت:مركزدراسات الوحدة العربية،2001 .

28- (خليل) ، سامي، نظرية الاقتصاد الكلي، القاهرة: وكالة الأهرام للتوزيع، 1994.

2/ دراسات غير منشورة:

أ- الرسائل والمذكرات:

1- دراوسي مسعود، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر"، رسالة دكتوراه (العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر)، 2005.

2- زوين إيمان،"دور الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية"، رسالة دكتوراه(اقتصاد ومناجمنت، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة)،2011

3- زيروني مصطفى،" النمو الاقتصادي و استراتيجيات التنمية -حالة اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا-"، رسالة دكتوراه (علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر)،2000.

4- عبد الله بلوناس،"الإقنصاد الجزائري،الإنتقال من الخطة إلى السوق ومدى تحقق أهداف السياسة الاقتصادية"، رسالة دكتوراة (علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر)2005.

5- بولحية عياش، "دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة مابين2001-2004"،
مذكرة ماجستير(علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر)2011.

6- بقدي كريمة، "الفساد الساسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال افريقيا-دراسة حالة الجزائر-" مذكرة ماجستير، (علوم سياسية وعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان)،2012.

7- جمعون نوال، "دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية"، مذكرة ماجستير (علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر)،2005.

8- محمد بن عزة، "ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانظباط بالأهداف-دراسة تقييمية لسياسة الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2009/1990"، مذكرة ماجستير(العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية،جامعة تلمسان) 2010.

9- سايح بوزيد،"تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية الراهنة"،مذكرة ماجستير(علوم اقتصادية،تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية،جامعة تلمسان) ، 2007.

10- فريح زينب،"دور العامل الاقتصادي في التوحلات السياسية الراهنة بالمنطقة المغاربية"،رسالة ماجستير (تخصص علوم سياسية وعلاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة)،2013.

11- سيلام حمزة، ولدبزيو فاتح،"فعالية السياسة المالية في تحقيق الاصلاح الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر-2014/2000"، مذكرة ماستر(علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة البويرة)، 2014.

ب-الملتقيات:

1- مليكة بوضياف،" الحكم الراشد و الاستقرار السياسي"، مداخلة (ألقيت في الملتقى الدولي حول الحكم الراشد والاستقرار السياسي،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشلف)، 2006.

2- ناجية صالحي و فتيحة مخنان،" أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014)"، مداخلة (أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم أثارالاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثماروالنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، 12/11 مارس 2013).

3- عمرعبو و هودة عبو، "جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة"، مداخلة (الملتقى الوطني حول التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر: الواقع والتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف)،2011.

4- مراد علة،"إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر"،مداخلة(قراءة تقييمية في السياسات الوطنية للتنمية الفلاحية وسبل تفعيل التكامل الغذائي العربي، الملتقى الدولي التاسع حول: في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف)، 24/23 نوفمبر 2014.

3/المجلات و الدوريات:

1- عمراني كربوسة، "المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن،. أي دور؟ بالإشارة لحالة المجتمع المدني في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، العدد16، سبتمبر2014.

2- عثمان ياسين الرواف،" تطور مفاهيم علم السياسة و تحديد الظاهرة السياسية"، الرياض:مجلة العلوم الادارية، م2، ع1.

3- محمد شلبي ،"الاستقرار السياسي عند الماوردي و ألموند (دراسة مقارنة) "،المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلام ، العدد الأول،2001 .

4- كريم زرمان،" التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي2001 -2009"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية،جامعة بسكرة، العدد السابع جوان،2010 .

5- بونوة شعيب، مولاي لخضر عبد الرزاق،" دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية ، دراسة حالة الجزائر"،مجلة الباحث ، العدد07 ،2010.

6- عبد المنعم السيد علي " دور الدولة المتغير في التنمية الاقتصادية" : مجلة بحوث اقتصادية عربية، القاهرة: المجلد الثالث، العدد الخامس، 1996.

7- محمد نبيل الشيمي،" التنمية الاقتصادية في الدول النامية ووسائل تمويلها"، مجلة الحوار المتمدن،عدد 2538،2008.

8- رائد نايف حاج سليمان،"الاستقرار السياسي ومؤشراته"، مجلةالحوارالمتمدن،عدد2592،مارس2009.

9- جريدة الحياة العربية يوم 27/ 09/ 2013.

10- جريدة المواطن، 2009/04/05.

11- النهار الجديد، 2012/04/28.

4/ التقارير:

1- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، الدورة العامة التاسعة عشرة، نوفمبر 2001.

2- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي ، تقرير حول الظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2003 ، الدورة العامة 24 ، جوان 2004.

3- بيان إجتماع مجلس الوزراء، " برنامج التنمية الخماسي2010-2014 " ، الجزائر، 2010 .

4- بيان السياسة العامة للحكومة، الملحق4، أكتوبر 2010.

5- بنك الجزائر، التقريرالسنوي للمؤشرات الاقتصادية للجزائر 2005-2010،2010.

5/المراجع الالكترونية:

1- محمد ضياء الدين محمد، "الانشقاقات الحزبية وأثرها على الاستقرار السياسي في السودان الجبهة الاسلامية القومية نموذجا" ،مأخوذ من: http://www ;soudan ;politique.com.doc

2- عباس الفياض، "قضايا اقنصادية معاصرة"،من: http// :www.economic.essues.doc

3- مصطفى أبوبكربعيرة،"لا تنمية مستدامة بدون ادارة قوامة"، مأخوذ من:
http://unpan1.un.org/intradoc/images/docgifs/UNPAN-small.doc.

4- فلاح خلف الربيعي، "التنمية الاقتصادية بين دور الدولة و القطاع الخاص"، مأخوذ من:
http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=333

5 – نوح الهرموزي، "احتضار الوضع الاقتصادي والسياسي في الجزائر" ، مأخوذ من:
http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/846.pdf

6- محمد شطب عيدان المجمعي،" التنمية السياسية و علاقتها بالتنمية الاقتصادية"، مأخوذ من:
http://www.startimes.com/f.aspx?t=31802290

6/المراجع الأجنبية:

1- Abdelatif Benchenhou , pour une meilleure croissance ,Paris : alpha design ,2008.

2- Frederic mishkin, Monnairie, Banques et marchés financieres, 7eme éd, France .2004.

3-Gregory N. Mankiw, Macroéconomie, Bruxelle: boek université, 2006.

4- Philippe Darreau, croissance et politique économique.1e éd, Boek université , 2003 .

5- Spyros Economides & Peter Wilson, The Economic Factor in International Relations, New York: I.B.Tauris Publishers, 2001.

6- Bilan du programme de soutien de la relance économique, Septembre 2001 à Décembre 2003.
7- Plan de la relance économique, les composantes du programme, Septembre 2001 à Décembre 2003.

فهرس الأشكال والجداول:

	العنــوان	الصفحة
الشكل(01)	مخطط توضيحي لسياسة الإنعاش	20
الشكل(02)	شكل يوضح سياسة التوقف ثم الذهاب	21
الشكل (03)	الأهداف والسياسات والأغراض الوسيطية في برامج الاستقرارالاقتصادي الكلي	49
الشكل (04)	توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات في الجزائر لسنة 2008.	85
الشكل (05)	تطورمعدل البطالة الإجمالية وبطالة الشباب في الجزائر 2009- (2001).(%).	87
الجدول (01)	مقارنة بين السياسة الإقتصادية الظرفية والهيكلية	22
الجدول (02)	عرض مقومات برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004)	72
الجدول (03)	المخصصات المالية لمحاوربرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009)	77
الجدول(04)	حصيلة المشاريع المنجزة في نهاية سنة2003.	84
الجدول(05)	تطور واردات الجزائرمن السلع2010/2000 (دولار امريكي)	86
الجدول(06)	تطورات هياكل الصحة العمومية (1999-2009).	89

مقدمـة ..... أ

الفصل الأول : الاطار المفاهيمي والنظري للدراسة.....

المبحث الأول : ماهية السياسات العامة الاقتصادية 09

المطلب الأول : تعريف السياسات العـامة 09

المطلب الثاني : تعريف السياسات العامة الاقتصادية 13

المطلب الثالث : أنواع السياسات العامة الاقتصادية 15

المطلب الرابع : أهداف السياسات العامة الاقتصادية 19

المبحث الثاني : ماهية الاستقرار السياسـي.....23

المطلب الأول : تعريف الاستقرار السياسـي 23

المطلب الثاني : مقومات الاستقرار السياسي 26

المطلب الثالث : مؤشرات الاستقرار السياسي 30

المطلب الرابع : معيقات الاستقرار السياسي..... 33

الفصل الثاني: محددات علاقة السياسات العامة الاقتصادية بالاستقرار السياسي.....

المبحث الأول: علاقة الاستقرار الاقتصادي بالسياسات العامة الاقتصادية..... 39

المطلب الأول: علاقة التوازن الاقتصادي بالاستقرار الإقتصادي 39

المطلب الثاني: علاقة الاستقرار الاقتصادي بالاستقرار الخارجي..... 41

المطلب الثالث: دور الإستقرار الاقتصادي في التنمية الاقتصادية..... 46

المبحث الثاني: علاقة التنمية الاقتصادية بالاستقرار السياسي..... 50

المطلب الأول: علاقة الاقتصاد بالسياسة..... 50

المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية بين دورالدولة والقطاع الخاص..... 56

المطلب الثالث: دور التنمية الاقتصادية في تحقيق الاستقرار السياسي..... 60

الفصل الثالث: تأثيرالسياسات الاقتصادية في الجزائر2000–2014 على الإستقرارالسياسي..

المبحث الاول: أهم السياسات العامة الاقتصادية في الجزائرخلال الفترة (2000–2014) 68

المطلب الأول: برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001–2004) 68

المطلب الثاني: المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005–2009) 74

المطلب الثالث: المطلب الثالث: برنامج التنمية الخماسي (2010–2014) 78

المبحث الثاني: انعكاسات السياسات العامة الاقتصادية (2000–2014) 82

المطلب الأول: الانعكاسات الإقتصادية 82

المطلب الثاني: الانعكاسات الإجتماعية 86

المطلب الثالث: الانعكاسات السياسية 89

خاتمة واستنتاجات..... 95

قائمة المراجـع..... 98

فهرس الأشكال والجداول 105

فهرس المحتويات 106

ملخص

تعالج هذه الدراسة موضوع السياسات العامة الاقتصادية وتأثيرها في الاستقرار السياسي من خلال حالة الجزائر، نظرا لأهمية كل من السياسات العامة والاستقرار السياسي في مجريات الحياة العامة للافراد وللنظام السياسي حد سواء، وهو ما يؤكد العلاقة الوثيقة بينهما، و يبرز ضرورة تبني النظام السياسي لسياسات رشيدة تتماشى مع متطلبات التنمية على كافة المستويات، للحفاظ على استقرار الدولة الاقتصادي ومن ثم تحقيق الاستقرار السياسي، لذا فقد تمحورت الدراسة حول السياسات العامة الاقتصادية من خلال تعريفها ومعرفة مجمل العوامل المؤثرة فيها، ثم دراسة الاستقرار السياسي من خلال تحليل مؤشراتة ومحددات علاقته بالتنمية الاقتصادية ومن ثم علاقته بالسياسات الاقتصادية، وصولا إلى دراسة تأثير السياسات الاقتصادية في الجزائر (2000-2014) في الاستقرار السياسي من خلال البرامج الاقتصادية التنموية و انعكاساتها على الوضع الاقتصادي، الاجتماعي و السياسي للبلاد، والتي حتى وإن كانت هناك نتائج ملموسة إلا أنها لم تكن بالشكل المناسب خاصة من الناحية الإجتماعية والسياسية.

الكلمات المفتاحية: السياسات العامة، الاستقرار السياسي، الاستقرار الاقتصادي، الاقتصاد الوطني، التنمية الاقتصادية....

Abstract

This study addressed the subject of economic policy and its impact on the political stability through the case of Algeria, given the importance of all of public policy and economic stability in the course of public life for individuals and political system alike, which underlines the close relationship between them, and highlights the need to adopt a political system of the policies of rational line with development at all levels requirements, to maintain an economic stability and then political stability, so the study on the economic policy centered around the recognition and knowledge of the overall factors affecting it, then study political stability through its indicators and determinants analysis of its relationship to economic development and then its relationship to economic policy , right down to study the impact of economic policies in Algeria (2000-2014) in political stability through economic development and its implications programs on the economic situation, social and political of the country, and that even though there are concrete results, but they were not as especially appropriate in social and political terms.

Key words: public policies, political stability,, economic stability the national economy, economic development.....

تم بحمد الله